اتفاقية ماستريخت
وآثارها على الاقتصاد المصرى

إعداد
جابر محمد الجزار

تقديم
د . سامى عفيفى حاتم



الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٩٤

الألف كتاب الثاني

الإشراف العام

د. سمير سرحان

رئيس مجلس الإدارة

رئيس التحرير

لمعي المطيعي

مدير التحرير

أحمد صليحة

الإشراف الفني

محمد قطب

الإخراج الفني

علياء أبو شادي

اتفاقية ماسترخيت

الفهـرس

الموضـــوع	صفحة
المبحث الثـــانى	
مراحل تنفيذ اتفاقية ماســتريخت	٩٤
الفصل الرابع	
الآثار الاقتصادية لاتفاقية ماستريخت على الاقتصـــاد المصرى	١٠٧
المبحث الأول	
آثار اتفاقية ماستريخت على النظام النقدى العالمى . .	١٠٩
المبحث الثـــانى	
آثار اتفاقية ماستريخت على الاقتصاد المصرى . . .	١١٩
خلاصة البحث	١٢٩

إهـــداء

إلى كل من علمنى حرفاً ..

إلى كل مناضل من أجل الحق

إلى كل من يدين بالولاء والانتماء لذوى الفضل ..

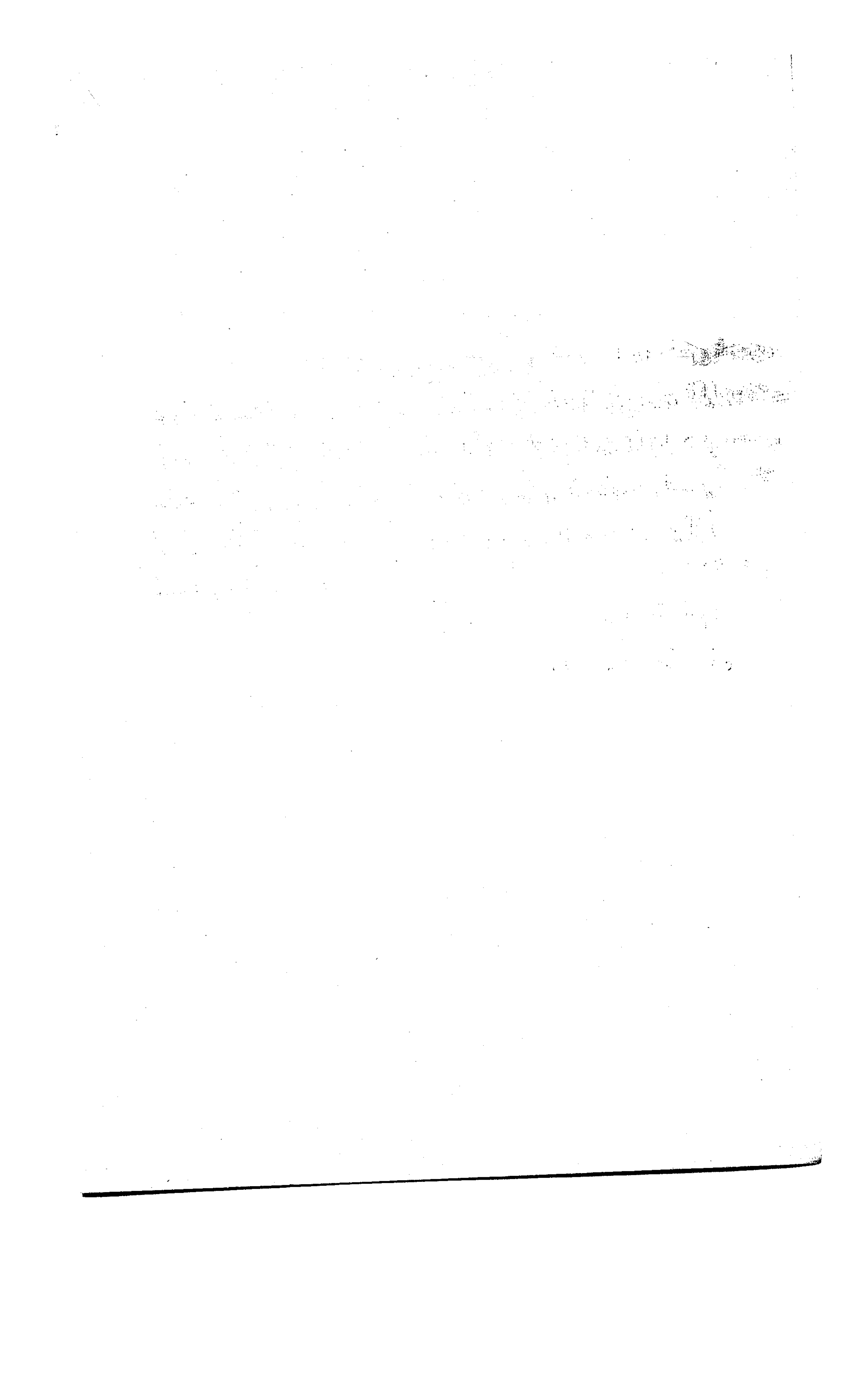
إلى كل هؤلاء جميعا أُهدى إليهم باكورة عملى. وثمرة جهدى

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداءً فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخواناً وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون ﴾

« صدق الله العظيم »

(آل عمران ـ آية ١٠٣)



تقـــديم

يتجه العالم منذ مطلع حقبـة الثمانينات الى اقامة نظام اقتصادى عالمى جديد ، قوامه الكيانات الاقتصادية الكبرى ٠

ويتجلى ذلك بوضوح فى بناء منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشـمالية ، المـكونة من كل من الـولايات المتحـدة الأمريكية والمكسيك وكندا ٠ والتى تعرف اصطلاحا باسـم اتفاقية النافتا « NAFTA » ٠ وكذلك اقامة المجال الاقتصادى الأوروبى لكافة دول أوروبا الغربيـة ، حيث يضـم كلا من منطقـة التجـارة الحـرة لأوروبا الغربيـة ودول الجمـاعة الاقتصادية الأوروبية ٠

وكذلك دول التكتل الاقتصـادى الآسـيوى المعـروف اصطلاحا بـ (تكتل الآسـيان) والذى يضـم كلا من الهنـد وأندونسيا وغيرها من دول جنوب القارة الآسيوية ٠ وكذلك تكتل النمور الآسيوية بزعامة اليابان ٠

وتشكل هذه الكيانات الاقتصادية محاور النظام الاقتصادى العالمى الجديد ، الذى يميز عالم اليوم استقبالا للقرن الحادى والعشرين ، وكما هو واضح فان الدول النامية لا تجد لنفسها مجالا فى ظل هذه الكيانات العملاقة ، بل اذا استمرت عـلى ما هى عليـه فسـوف تتحـول الى صـفوف من المشـاهدين والمتفرجين على ما يدور من أحداث فى عالم اليوم ٠

معنى ذلك أن الأهمية النسبية للدول النامية سوف تتقلص وتتحول الى قوى اقتصادية ضعيفة لا تساهم بشىء يذكر فى

الثغرات الاقتصادية والتحولات الكبرى التى من المنتظر أن يفجرها القرن الحادى والعشرون • استكمالا وامتدادا لحضارة القرن العشرين •

ولقد كانت تجربة أوروبا الغربية فى التكامل الاقتصادى أكثر هذه التجارب تعقلا ونضجا :

فلقد كانت اتفاقية روما التى تم توقيعها فى ٢٥ مارس سنة ١٩٥٧م النواة الأولى وباكورة الكيانات الاقتصادية التى تمخضت عنها جهود دول غرب أوروبا • وهى الاتفاقية المنشئة لكيان السوق الأوروبية المشتركة ، كاحدى درجات التكامل الاقتصادى الأوروبى • ثم أعقبتها دول أوروبا الغربية بمشروع أوروبا الموحدة الذى تم التوصل اليه فى عام ١٩٨٥م على النحو الذى اقترحه السياسى الأوروبى جاك ديلور فى شكل ما أسماه (بالكتاب الأبيض) الذى يضم مجموعة من الارشادات أو التعليمات التى بمقتضاها يتم استكمال مرحلة السوق المشتركة ، وهى المرحلة التى هدفت اليها اتفاقية روما منذ عام ١٩٥٧ وعجز الواقع العملى عن استكمالها خلال الفترة من ١٩٥٨م الى ١٩٨٥م ، ومن هنا يتعذر دخول هذه الدول فى مرحلة الوحدة الاقتصادية والنقدية دون استكمال مسيرة السوق المشتركة • وذلك لأن مرحلة الوحدة الاقتصادية والنقدية تعد مرحلة تالية لمرحلة السوق المشتركة ، ومن هنا جاء (الكتاب الأبيض) متضمنا لجملة من الارشادات التى تهدف الى الغاء القيود المنظورة وغير المنظورة التى تعوق حركة انتقال السلع والخدمات ورءوس الأموال والعمالة •

وحدد برنامج أوروبا الموحدة تاريخا نهائيا لقيام السوق الموحدة يبدأ صباح أول يناير سنة ١٩٩٣م وبهذا التاريخ أيضا يمكن المضى قدما فى ارساء وبناء الوحدة الاقتصادية والنقدية والسياسية • وهذه هى مهمة اتفاقية ماستريخت « Maastricht » التى تم التوقيع عليها فى القمة الاوروبية

فى مدينة ماستريخت بهولندا يومى ٩ ، ١٠ ديسمبر سنة ١٩٩١م والتى هدفت الى استكمال خطوات الوحدة السياسية والاقتصادية بين دول المجموعة الاثنتى عشرة ٠

وتحتوى اتفاقية ماستريخت على مشروعين :

أولهما يتعلق باتفاقية الوحدة السياسية ٠

وثانيهما يتعلق باتفاقية الوحدة الاقتصادية والنقدية ٠ حيث تشتمل هذه الاتفاقية الأخيرة على مراحل ثلاث رئيسية هى :

المرحلة الأولى :

التى بدأت من أول يوليو ١٩٩٠م حيث تعمل دول المجموعة خلالها على اتباع سياسات مالية ونقدية يكون من شأنها تحقيق أكبر قدر من التجانس فى السياسات النقدية والمالية للدول الأعضاء من خلال خفض معدلات التضخم ، والتحرر من كافة القيود واجراءات الرقابة على النقد بما يكفل حرية انتقال رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء ، وضبط ايقاع تغيرات أسعار صرف العملات الوطنية لدول المجموعة تمهيدا لادماجها فى عملة واحدة ٠

المرحلة الثانية :

والتى كان من المقرر أن تبدأ فى يناير ١٩٩٤ ، ولكن بدأت بالفعل منذ نوفمبر ١٩٩٣ حيث تتخذ كل دولة من دول المجموعة الأوروبية من السياسات ما يؤدى الى تحقيق أكبر قدر من الاستقلال للبنك المركزى فيها ، كما يتم فى هذه المرحلة أيضا انشاء مؤسسة النقد الأوروبية ، وتتكون من رؤساء البنوك المركزية للدول الأعضاء وتكون مهمتها ما يلى :

- تقوية التعاون بين البنوك المركزية للدول الأعضاء ٠

- التنسيق بين السياسات النقدية والمالية فى الدول الأعضاء ٠

– تقديم الاستشارات للبنوك المركزية للدول الأعضاء .

– وضع الاجراءات اللازمة للاضطلاع بالسياسة النقدية والوحدة فى المرحلة الثالثة .

المرحلة الثالثة :

وقد تحدد أول يناير سنة ١٩٩٩م موعدا نهائيا لبدء هذه المرحلة وبدء التعامل بوحدة النقد الأوروبية « ECU » بدلا من عملات دول المجموعة ، وقيام البنك المركزى الأوروبى « E.C.B. » بتولى السياسة النقدية الموحدة بالاستقلال عن الدول الأعضاء .

ويمكن أن تبدأ المرحلة الثالثة فى نهاية سنة ١٩٩٦ اذا استطاعت الدول الأعضاء أو غالبيتها « سبع دول على الأقل » أن تقرب مستوى التضخم فيها ، وأسعار الفائدة ، وعجز الميزانية ، ونسبة الاقتراض الحكومى .

ولقد ألحق بالاتفاقية بروتوكول بانشاء النظام الأوروبى للبنوك المركزية « E.S.C.B. » والبنك المركزى ، وبروتوكول بانشاء النظام الأساسى لمؤسسة النقد الأوروبية « E.M.I. » .

وغنى عن البيان أن اتفاقية ماستريخت تشكل نقلة حضارية ، وحدثا عالميا لا يستهان به ، وتحولا كبيرا فى مسار النظام الاقتصادى العالمى الجديد ، حيث انها تنشىء أكبر تكتل اقتصادى عالمى ، كما انها تحقق حلم الأوروبيين فى انشاء الولايات المتحدة الأوروبية لتناظر الولايات المتحدة الأمريكية .

غير انه على الجانب الآخر فان هذا الكيان الاقتصادى الجديد يمارس آثارا عكسية على اقتصاديات الدول النامية والتى من بينها الاقتصاد المصرى ، ففى ظل هذه الظروف الجديدة تقل فرص دخول الصادرات المصرية الى الأسواق الأوروبية .

وفى الوقت نفسه فان هذا الكيان الاقتصادى الجديد يعد دعوة للدول العربية لكى توحد صفوفها لاقامة الكيان الاقتصادى العربى ، والتى تستطيع من خلاله التعامل مع تلك الكيانات العملاقة ، والذى يضاهى الكيان الاقتصادى الأوروبى ، وغيره من الكيانات العظمى ٠

ويشكل هذا المؤلف الذى تقدم به السيد / جابر محمد الجزار المعيد بقسم التجارة الخارجية كلية التجارة وادارة الأعمال جامعة حلوان ٠ محاولة جادة على طريق تحليل وتأصيل اتفاقية ماستريخت باعتبارها الطريق الى انشاء الوحدة الاقتصادية والنقدية والسياسية الأوروبية ، لكى يرى المواطن الأوروبى الولايات المتحدة الأوروبية قبل مطلع القرن الحادى والعشرين ٠

وتتكون هذه الدراسة من أربعة فصول ، حيث يتناول الدارس فى الفصل الأول منها :

تحليلا نظريا لظاهرة التكامل الاقتصادى ، والمحاولات التى تمت على طريق التعاون الأوروبى ٠

أما الفصل الثانى فيتصدى لدراسة وتحليل محاولات اقامة الوحدة النقدية الأوروبية ، وتشخيص لمراحل التعاون

أما الفصل الثالث فيقدم دراسة تحليلية لاتفاقية بين مصر ودول المجموعة الأوروبية ٠

ماستريخت للوحدة الاقتصادية والنقدية والسياسية ٠

ثم يأتى الفصل الـرابع ليعرض لنا الآثار الاقتصـادية الكلية لاتفاقية ماستريخت على الاقتصاد المصرى ٠

ثم تنتهى الدراسـة بتلخيص لنتـائج البحث مع عرض لأهم التوصيات التى قدمها الباحث فى هذا المجال ٠

والله ولى التـوفيق ٠٠٠

د ٠ سامى عفيفى حاتم
رئيس قسم التجارة الخارجية
كلية التجارة وادارة الأعمال

١ ـ مقدمة البحث

١ ـ موضوع البحث :

تمثل اتفاقية ماستريخت وما تتضمنه من توجيهات نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية والسياسية لدول المجموعة الأوروبية ، واحدا من أهم التحديات التى تواجهها مصر ، فى العالم سريع التغير الذى نعيشه منذ منتصف الثمانينات •

حيث تهدف اتفاقية « ماستريخت » الى قيام تكتل اقتصادى كبير تندمج وتتحدد من خلاله المشروعات فى بلدان المجموعة الأوروبية لكى تحقق المشروعات ذات الاحجام العملاقة وذلك عن طريق التنسيق المستمر بين السياسات الاقتصادية ، فى دول هذه المجموعة بغية تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية على رأسها :

ـ مكافحة التضخم وتخفيض معدل نمو الأسعار والتقليل من التفاوت فى معدلات التضخم السائدة داخل دول الجماعة •

ـ تحقيق معدلات نمو اقتصادى مرتفعة نسبيا بعد أن تراجعت معدلات النمو خلال السنوات السابقة فى الدول الصناعية الأوروبية •

ـ الحد من الاضطرابات النقدية فى سوق النقد والصرف الأجنبى •

ـ ازالة الحواجز والعوائق المتعلقة بالعمل المصرفى • واحداث انطلاقة كبرى فى هذا المجال يتولد عنها سوق

واحدة فى مجال الخدمات المالية والمصرفية تضم دول القارة الأوروبية .

- تدعيم فكرة أوروبا الموحدة ومحاولة التخلص من القيود التجارية وقيود انتقال .. السلع والأفراد والخدمات ورؤوس الأموال داخل نطاق دول المجموعة .

- العناية بالسياسة النقدية الأوروبية .

- استخدام سياسات متلائمة ومتناسقة لسعر الفائدة .

- التدخل الجماعى عند الضرورة لحماية النقدالأوروبى فى مواجهة تقلبات الدولار الأمريكى على وجه الخصوص .

- فتح الطريق لقيام الولايات المتحدة الأوروبية كوحدة فيدرالية أوروبية .

ومما لا شك فيه أن هذه الأهداف مجتمعة تمثل تحديا ليس للاقتصاد المصرى فحسب ، بل للاقتصاد العالمى ككل .

٢ - مشكلة البحث :

ان اتفاقية ماستريخت وما تتضمنه من احتمال تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية والسياسية للاتحاد الأوروبى . واحتمال انضمام كل من النمسا والسويد وفنلندا الى الاتحاد الأوروبى . واقتصادات السوق الناشئة فى وسط وشرق أوروبا . والمتوقع أن يكون لها روابط أوثق مع الاتحاد الأوروبى ، سوف تؤثر على الاقتصاد العالمى ككل ، وعلى الاقتصاد المصرى كجزء من الاقتصاد العالمى .

لذلك فان آثارها على الاقتصاد المصرى تتأتى من ناحيتين :

- الناحية الأولى : تأثير الوحدة النقدية على النظام النقدى العالمى وبالتالى على الجنيه المصرى المرتبط بالدولار الأمريكى .

ـ الناحية الثانية : الآثار المرتقبة على بروتوكولات التعاون بين مصر ودول الاتحاد الأوروبى •

وترجع أهمية السوق الأوروبية بالنسبة للاقتصاد المصرى الى حجم التعامل مع تلك الدول وذلك لموقع الدول الأوروبية بالنسبة لمصر جغرافيا • والطاقة الاستيعابية لتلك السوق والذى يبلغ عدد السكان المشتركين فيها حوالى ٣٢٠ مليون نسمة غير أن الطاقة الاستهلاكية تعد أكبر من ذلك بسبب عدد المهاجرين الموجودين فى الدول الأوروبية بالاضافة الى السكان الأصليين •

وتشير بعض الاحصائيات الى أن حصيلة صادرات مصر الى دول المجموعة تشكل ٤٠٪ من قيمة حصيلة الصادرات المصرية الاجمالية سنة ١٩٨٧ • بينما تشكل قيمة الواردات من دول المجموعة ٤١٪ من قيمة الوردات المصرية الاجمالية فى نفس العام •

ويعكس هذا أهمية التغيرات فى تلك الدول على الاقتصاد المصرى •

★ وتتلخص المشكلة :

فى تحليل اتفاقية ماستريخت وآثارها السلبية والايجابية على الاقتصاد المصرى •

٣ ـ أهداف البحث :

يهدف البحث الى :

١ ـ دراسة وتحليل اتفاقية ماستريخت وما تتضمنه من بنود ومواثيق ، وتحليل العلاقة بين مصر ودول الجماعة الاقتصادية الأوروبية فى ظل البروتوكولات السابقة والتطورات الراهنة مع طرح التوصيات الملائمة لتحديد اطار للعلاقة بين مصر ودول الوحدة الاقتصادية الأوروبية اثر احتمال تنفيذ اتفاقية ماستريخت •

٢ ـ طرح بعض التوصيات لما يجب أن تحذوه السياسات الاقتصادية المصرية تجاه الاندماج الأوروبي المحتمل • وكيفية الاستفادة من فرصه ، وتجنب مخاطره •

٤ ـ فرضيات البحث : Hypothesis

(أ) قد تؤدى الوحدة النقدية الأوروبية المرتقب اتمامها فى عام ١٩٩٩ الى التأثير السلبي على مركز الدولار كعملة ارتكازية للنظام النقدى العالمي • وبالتالى التأثير على الجنيه المصرى •

(ب) قد تؤدى زيادة الاندماج بين دول المجموعة الأوروبية الى زيادة المعوقات أمام الصادرات المصرية ما لم يتم عقد بروتوكولات جديدة •

(جـ) قد يؤدى رفض أغلبية صغيرة لاتفاقية ماستريخت من قبل الناخبين الدنمركيين فى الاستفتاء الذى أجرى فى ٢ يونية سنة ١٩٩٢م الى تعقيد العملية ، ولا يمكن استبعاد الا يصدق أعضاء آخرون فى الاتحاد الأوروبى على اتفاقية ماستريخت •

٥ ـ فروض البحث : Assumptions

نظرا لأن هدف البحث الأساسي هو تحليل مبادىء ومواثيق اتفاقية ماستريخت واختبار الفرضيات Hypothesis قائم على التوقعات فاننا هنا لن نلجأ الى وضع الفروض Assumptions العديدة ، وذلك لصعوبة اختبار الفرضيات التي يقوم عليها البحث القائمة على التنبؤ Forcasting والتوقع لما يتحمل أن يكون باستثناء فرضية واحدة وهى عزل أثر التغيرات العالمية الأخرى التى قد تؤثر على العلاقة الاقتصادية بين مصر ودول الوحدة الأوروبية المحتملة •

٦ ــ منهج البحث : Methodology

تتباين مناهج البحوث الاقتصادية بين :

ــ المنهج الوصفى •

ــ والمنهج الرياضى بشقيه (الكمى ــ والبيانى) •

ــ والمنهج القياسى •

ونظرا لما يتميز به الأسلوب الوصفى من القدرة على صياغة وتحليل العلاقات الاقتصادية الكلية التى يصعب تحديدها فى صورة كمية أو رياضية • وكذلك أهميته بالنسبة للتحليل التاريخى والسرد المنطقى والمرونة فى الصياغة وامكانية التعبير • سوف يعتمد الباحث على المنهج الوصفى فى هذا البحث •

٧ ــ خطة البحث :

لتحقيق هدف البحث واختبار فروضه (Hypothesis)
فان الباحث يقترح تقسيم البحث الى أربعة فصول كما يلى :

١ ــ الفصل الأول :

التحليل النظرى لظاهرة التكامل الاقتصادى ومحاولات التعاون الأوروبى •

وسوف ينقسم الى مبحثين هما :

★ **المبحث الأول :**

الاطار النظرى للتكامل والاندماج الاقتصادى •

★ **المبحث الثانى :**

الخلفية التاريخية لمحاولات التعاون الأوروبى خلال الفترة من ٥٧ ــ ١٩٩٣ م •

٢ ـ الفصل الثانى :

وحدة النقد الأوروبية ومحـاولات التعـاون بين مصر ودول المجموعة الأوروبية •

وسوف ينقسم الى مبحثين هما :

★ المبحث الأول :

الوحدة النقدية الأوروبية ، واتمام التـكامل النقـدى حتى عام ١٩٩٩م •

★ المبحث الثانى :

علاقة مصر بدول المجمـوعة الأوروبيـة وتحليـل أهم بروتوكولات التعاون •

٣ ـ الفصل الثالث :

دراسة تحليلية لاتفاقية ماستريخت للوحدة الاقتصادية والسياسية •

وسوف ينقسم الى مبحثين هما :

★ المبحث الأول :

تحليل اتفاقية ماستريخت وموقف الدول الأعضاء منها •

★ المبحث الثانى :

مراحل تنفيذ اتفاقية ماستريخت وأهم مواثيقها •

٤ ـ الفصل الرابع :

الآثار الاقتصـادية الكليـة لاتفاقيـة ماستريخت عـلى الاقتصاد المصرى •

وسينقسم الى مبحثين هما :

★ **المبحث الأول :**

آثار اتفاقية ماستريخت على النظام النقدى العالمى وبالتحديد على الدولار الأمريكى ·

★ **المبحث الثانى :**

آثار اتفاقية ماستريخت على الاقتصاد المصرى ·

وأخيرا سوف نوضح نتائج الدراسة وأهم التوصيات التى أمكن التوصل اليها ·



الفصـــل الأول

التحليل النظرى لظاهرة التكامل الاقتصادى ومحاولات التعـــاون الأوروبى

المبحث الأول

الاطار النظرى للتكامل والاندماج الاقتصادى

★ مقـــدمة :

قبل التعرض لاتفاقية ماستريخت والوحدة الاقتصادية الأوروبية والاندماج النقدى كان لزاما علينـا أن نتنـاول باختصار الاطار النظـرى لنظـرية التـكامل الاقتصـادى وبالتحديد درجات التكامل الاقتصادى • ولعل تناول هـذه الجزئية فى البحث قد يجيب على السؤال التالى : من أين تبدأ الوحدة الأوروبية ؟

ثم نتناول الخلفية التاريخيةللاتحاد الأوروبى والمحاولات السابقة بين الدول الأوروبية منذ عام ١٩٤٧م واتحاد الفحم والصـلب واتفاقيـة روما عام ١٩٥٧م •• حتى اتفاقيـة ماستريخت وما سوف يترتب عليها حتى عام ١٩٩٩ ، واتمام الاندماج الأوروبى • مع التركيز عـلى مقـدمات الوحـدة النقدية الأوروبية •

وسوف نحاول فى نهاية هذا الفصـل أن نوضح علاقة مصر بدول الجمـاعات الأوروبيـة وأهم البروتوكولات مع دول السوق المشتركة •

١ ــ ١ : درجات التكامل الاقتصادى :

لقد بدأت الكتـابات فى نظـرية التـكامل الاقتصادى Theory of Economic Integration منذ الأربعينات من هـــذا القرن (١) الا أنهـا لم تتبلور وتأخـذ مكانتهـا فى الأدب

الاقتصادى الا بعد اتفاقية روما عام ١٩٥٧(٢) • ولتحديد أى من درجات سلم التكامل الاقتصادى تقف عليه دول الجماعات الأوروبية الآن سوف نتناول بايجاز درجات التكامل الاقتصادى •

١ ـ ١ ـ ١ : النظام التفضيلى أو منطقة التفضيل الجزئى : Partial Preference

تعد هذه الصورة أولى درجات سلم التكامل الاقتصادى حيث تتفق مجموعة من الدول فيما بينها على انتهاج أسلوب المعاملة التفضيلية على تجارتها البينية ، حيث تتفق على تخفيض التعريفات الجمركية وغير الجمركية (وليس الالغاء الكامل) على الواردات التى تتم بينها ، باستثناء خدمات رأس المال Capital Services (٣) • وفى مثل هذا الاتفاق تراعى كل دولة مصالحها ، وتقدر مكاسبها وخسائرها • وفى مثل هذا النظام لا تزال القيود المفروضة تماما وانما يتفق على تعريفة أفضلية لا يمكن أن تطالب بمزاياها دولة ثالثة (بفرض أن منطقة التفضيل الجمركى تقوم بين دولتين فقط) • ويطلق عادة على هذا النظام اسم (الدولة الأكثر رعاية)(٤) وتجدر الاشارة الى أن هذه المرحلة الأولى من مراحل التكامل تتمثل في اللبنات الأولى لمنظمة التعاون الاقتصادى الأوروبى عقب مشروع مارشال فى مؤتمر باريس الذى ضم ست عشرة دولة أوروبية هى :

النمسا ـ بلجيكا ـ الدنمارك ـ فرنسا ـ اليونان ـ ايرلندا ـ ايسلندا ـ ايطاليا ـ لكسمبورج ـ النرويج ـ هولندا ـ البرتغال ـ المملكة المتحدة ـ السويد ـ سويسرا ـ تركيا • وقرر المؤتمر انشاء منظمة التعاون الاقتصادى الأوروبى فى ١٢ يوليو عام ١٩٤٧(٥) •

١ ـ ١ ـ ٢ : منطقة التجارة الحرة : The Free Trade Area

تعد منطقة التجارة الحرة هى الدرجة الثانية فى سلم

التكامل الاقتصادى ويرى بعض الاقتصاديين انها المرحلة الأولى لمراحل التكامل الاقتصادى(٦) .

وهى عبارة عن اتفاق يتم بموجبه ازالة كل التعريفات الجمركية والقيود الكمية على التجارة بين الدول الأعضاء ، على أن يحتفظ كل عضو بمستوى التعريفة الجمركية الخاصة به ازاء الدول غير الأعضاء ، كما أنه يتم وضع ترتيبات خاصة للسلع الحساسة Sensitive Goods . ومن أبرز الأمثلة – وأكثرها ارتباطا بموضوع البحث – على حركة تأسيس وبناء مناطق التجارة الحرة في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية – منطقة التجارة الحرة الأوروبية European Free Trade Area والمعروفة اختصارا باسم «افتا» « EFTA » والتى انبثقت عن معاهدة استوكهلم عام ١٩٥٩ لانشاء منطقة التجارة الحرة الأوروبية بين سبع دول هى : المملكة المتحدة – السويد – النرويج – الدنمارك – النمسا – سويسرا – البرتغال ، ثم انضمت اليهم ايسلندا أخيرا .

ويتحصل الهدف النهائى من اقامة منطقة التجارة الحرة الأوروبية فى تخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية تمهيدا لالغائها فيما بينها فى موعد لا يتجاوز أول يناير عام ١٩٧٠ ، وهو نفس الجدول الزمني للسوق الأوروبية المشتركة ، مع السماح بالاسراع فى التخفيض قبل المدة المحددة ، وبالفعل أسرعت هذه الدول فى التخفيضات بمعدلات كبيرة مكنتها من الغاء الرسوم الجمركية في معظم دول المنطقة الحرة فى آخر عام ١٩٦٦ .

غير أنه مع انضمام انجلترا والدنمارك الى الجماعة الاقتصادية الأوروبية فى عام ١٩٧٣ ، وانضمام البرتغال الى نفس الاتفاقية عام ١٩٨٦ . انخفض عدد الأعضاء فى منطقة التجارة الحرة الأوروبية الى أربع دول – بجانب ايسلندا – هى : السويد(٧) والنمسا ، فسويسرا والنرويج وتعرف هذه الدول بمسمى : « Rest-EFTA » .

١ ـ ١ ـ ٣ : الاتحاد الجمركى : The Customs Union.

يعد درجة أكثر تقدما من منطقة التجـارة الحرة حيث يتم من خلاله توحيد التعريفة الجمركية للدول الأعضاء فى مواجهة العالم الخارجى بعد ازالة كافة القيود على التجارة البينية Inter-Trade .

ويمكن تلخيص الاتحـاد الجمركى فى أربعـة مكونات رئيسية هى :

★ وحدة القانون الجمركى والتعريفة الجمركية ٠

★ وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء ٠

★ وحدة الحدود الجمركية والاقليم الجمركى بالنسبة لبقية دول العالم غير الأعضاء فى الاتحاد ٠

★ توزيع حصيلة الرسـوم الجمركيـة المفروضة عـلى واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجى حسب معـادلة يتفق عليها ، وتتولى تـوزيع الأنصبة بين الدول الأعضاء ٠

ومن أبرز الأمثلة على الاتحادات الجمركية والمرتبطـة بالبحث :

اتحاد البنيلوكس عام ١٩٤٧ بين كل من بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج ليدخل حيز التنفيذ اعتبارا من أول يناير عام ١٩٤٨ غير أن كلا من بلجيكا ولوكسمبورج كانتا قد اقامتا هذا الاتحاد الجمركى بينهما عام ١٩٢١ ، ثم طلبت هولنـدا الانضمام اليهما أثناء الحرب العالمية الثانية ٠ ويعـد هـذا الاتحاد أول تجربة رائدة فى حقل التكامل الاقتصادى حيث تمـكنت الدول الأعضاء فيـه من خـوض مرحلة الوحـدة الاقتصادية وتحقيقها فى عام ١٩٥٨ ٠

١ ـ ١ ـ ٤ : السوق المشتركة : Common Market.

تمثل السوق المشتركة المرحلة الرابعة من مراحل التكامل الاقتصادى وتشمل السوق المشتركة شقين رئيسيين هما :

ـ الشق الأول :

تحرير التجارة البينية مع فرض تعريفة جمركية موحدة قبل العالم الخارجي •

ـ الشق الثانى :

يتناول الوسائل المختلفة الخاصة باقرار الحريات الأربع (العمل ، رأس المال ، الخدمات ، والسلع) بين الدول الأعضاء •

ولعل أبرز الأمثلة السوق الأوروبية المشتركة التى أنشئت بمقتضى معاهدة روما التى تم التوقيع عليها بين كل من فرنسا وألمانيا الاتحادية وايطاليا ودول البنيلوكس فى ٢٥ مارس عام ١٩٥٧ ولقد دخلت هذه المعاهدة حيز التنفيذ فى أول يناير ١٩٥٨ حيث كانت تهدف الى ارساء أسس اتحاد قوى ودائم بين شعوب أوروبا •

وفى سبيل تحقيق هذه الأهداف فان السطور الأولى من المعاهدة أكدت على أن الجماعة سوف تجعل هدفها : انشاء سوق مشتركة والتقريب المتزايد للسياسات الاقتصادية للدول الأعضاء ، وتشجيع التنمية المتناسقة للانشطة الاقتصادية فى الجماعة كلها والتوسع المتوازن والمستمر ، والزيادة فى الاستقرار ، والارتفاع المتزايد لمستوى المعيشة ، وتحقيق علاقات أوثق بين الدول التى تنتمى اليها •

وقد ولد المشروع على يد (جاك ديلور) وهو وزير مالية فرنسى اشتراكى سابق تم تعيينه فى أوائل عام ١٩٨٥ رئيسا للهيئة الأوروبية وهى الجهاز التنفيذى الرئيسى

للجماعة ، وعهد ديلور الى مفوض السوق الداخلية (اللورد كولفيلد) بمهمة وضع برنامج قابل للتنفيذ يتم بمقتضاه تحقيق هدف انشاء السوق المشتركة ، وقد تجسد المشروع فى وثيقتين أساسيتين هما :

أولا : الكتاب الأبيض :

الذى يتضمن الخطوات العملية اللازمة لإنشاء السوق والتوقيت الزمنى لتحقيق ذلك •

ثانيا : القانون الأوروبى الواحد :

والذى مثل أول تعديل على اتفاقية روما لعام ١٩٥٧ فيما يتعلق بمؤسسات الجماعة وأطرها الشرعية والقانونية اللازمة لانجاز الخطوات المقررة فى الكتاب الأبيض •

وسوف نتناول الوثيقة الأولى بقدر من التفصيل •

★ الكتاب الأبيض :

يتضمن هذا الكتاب ٣٠٠ اجراء ، تم انقاصها بعد صدور الكتاب الى ٢٧٩ اجراء ، تستهدف تحقيق السوق الأوروبية المشتركة فى فترة تنتهى فى ٣١ ديسمبر عام ١٩٩٢ م •

وتقوم هذه الاجراءات على ثلاث ركائز :

١ ـ أن يحقق مشروع أوروبا ١٩٩٢ الحريات الأربع بين الدول الأعضاء فى الجماعة الأوروبية • وهى حرية انتقال السلع ، ورؤوس الأموال ، والخدمات ، والأشخاص ، دون أى حواجز •

وهو ما يعنى أن تصبح أوروبا مساحة اقتصادية موحدة تزول فيها العوائق المادية والفنية والضريبية التى تقف دون تحقيق هذه الحريات •

٢ ـ أن المشروع لا يتضمن خلق أية حواجز جديدة بين الجماعة والعالم الخـارجى ، فالمشروع يقتصر عـلى تحطيم الحواجز الموجودة داخل الجمـاعة ، وبالتـالى فانه بدلا من وجود ١٢ خط حدود دولية تفصـل بين السـكان والخدمات والسلع ورؤوس الأموال ستكون هناك حدود دولية واحدة ٠

٣ ـ أن المشروع يعنىاستبدال اثنى عشر نظاما قانونيا مختلفا للادارة فى مجالات البنوك والتـأمين والمواصـلات والمواصفات والمقـاييس والهجـرة ٠٠ الخ بنظام وجهـاز قانونى واحد(٨) ٠

وسـوف نتنـاول هـــذا المشروع (أوروبا ١٩٩٢) بالتفصيل فى جزء لاحق من هذا البحث فى التطور التاريخى لاتفاقية ماستريخت ٠

١ ـ ١ ـ ٥ : الوحدة الاقتصادية : Economic Union.

وتعد الوحـدة الاقتصادية المرحلة قبل الأخيرة لتحقيق الاندماج الاقتصادى الكامل اذ يكتمل بتحقيق التكامل النقدى The Monetary Integration ٠ والذى يتمثل فى الاتحاد الفيدرالى وتعد هذه المرحلة هى ما تعيشه الدول الأوروبية فى الوقت الراهن حيث تتمثـل الوحـدة الاقتصـادية فى (السـوق المشتركة + عملية تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء) ومن هنا فان الوحدة الاقتصادية طبقا لهذه المعادلة تجمع بين :

(أ) الغاء القيود المفروضة على تبادل السلع وحركات عناصر الانتاج داخل المنطقة التكاملية ٠

(ب) تحقيق حد أدنى من تنسيق السياسات الاقتصادية بقصد ازالة التمييز العائد الى التباينات فى هذه السياسات بين الدول الأعضاء من ناحية أخرى(٩) ٠

١ ـ ١ ـ ٦ : التكامل النقدى(١٠) The Monetary Integration

يعرف فرينز ماخلوب F. Machlup اصطلاح « التكامل النقدى » على أنه مجموعة من الترتيبات الهادفة الى تسهيل المدفوعات الدولية عن طريق احلال عملة مشتركة Joint Currency محل العملات الوطنية للدول الأعضاء فى المنطقة التكاملية .

وينظر ماخلوب الى التكامل النقدى باعتباره أهم ترتيبات الوحدة الاقتصادية كمرحلة من مراحل التكامل الاقتصادى .

فقيام صور التكامل الاقتصادى الأخرى من اتحاد جمركى وسوق مشتركة ، وما تتضمنه وتقتضيه من تحرير التجارة السلعية وانتقالات عناصر الانتاج تحريراً كاملا ، تخلق مشكلات نقدية قد تعوق قدرة هذه الأشكال على تحقيق الأهداف المتوخاه .

ويرجع ذلك الى أن تحرير التجارة بين الدول الأعضاء تترتب عليه مشاكل خاصة بالمدفوعات ، كما أن تحرير انتقالات عناصر الانتاج يخلق احتمالات المبادلة بين عملات مختلفة وتحويل للأجور وعوائد عناصر الانتاج الاخرى .

من هنا فان قيام تكامل نقدى ، وما يعنيه من قيام ترتيبات اقليمية للمدفوعات يعد شقا رئيسيا من عملية التكامل الاقتصادى .

ولذلك فانه يمكن تفسير الاتحاد النقدى على أنه «عملية اتخاذ عملة واحدة دون غيرها كى تستخدم فى كافة أرجاء المنطقة التكاملية محل الدراسة » .

وتترتب على هذا التعريف نتيجتان على جانب كبير من الأهمية :

ـ النتيجة الأولى : يقتضى الأمر وجود سلطة نقدية تتولى مسئولية ادارة العملة المشتركة الجديدة ، وهذه السلطة عادة تأخذ شكل بنك مركزى اتحادى •

ـ النتيجة الثانية : اختفاء كافة صور الرقابة على الصرف داخل المنطقة الموحدة نقديا • والا فسوف يتعارض وجود أى صورة من صور الرقابة على الصرف الأجنبى مع متطلبات التحويل من عملة الى أخرى •

ـ ومن أبرز الأمثلة فى التكامل النقدى والمرتبطة بالسوق الأوروبية وحدة النقد الأوروبية(١١) European Currency Unit (ECU) حيث انه مع خلق النظام النقدى الأوروبى European Monetary System (EMS) ظهرت وحدة نقد أوروبية (ECU) وقيمتها وتكوينها هما ذات القيمة والتكوين لوحدة الحساب الأوروبية European Unit of Account (EUA) والتى كانت مستخدمة فى المجال الادارى بين أعضاء المجموعة •

ـ وقد ظهرت وحدة الـ (ECU) في باريس عام ١٩٧٩ وحلت محل (EAU) ابتداء من عام ١٩٨١ كوحدة الموازنة العامة للمجموعة الأوروبية •

ويمكن القول انها انتشرت فى الأسواق منذ عام ١٩٨٦ بحيث أصبحت معروفة للمتعاملين فى الأسواق العالمية كأداة مالية لها دورها فى السوق ، وان كان دورها الرئيسى كوحدة نقد أوروبية رسمية Official ECU مع الـ والذى من أجله خلقت يعد محدودا ، وعلى العكس من ذلك كانت ولا تزال وحدة النقد الأوروبية الخاصة Private ECU تلعب دورا كبيرا جدا وتستخدم فى مجال واسع بواسطة المتعاملين فى الأسواق الدولية وعلى الأخص فى اصدار الأذون الأوروبية فى الأعمال المصرفية وكذا فى سداد قيم عمليات التجارة الدولية(١٢) •

ـ وتجدر الاشارة الى أن البنوك المصرية بدأت التعامل بوحدة النقد الأوروبية منذ مايو عام ١٩٩٢ · وطرحه كوعاء ادخارى استثمارى ·

١ ـ ١ ـ ٧ : الخلاصة :

نخلص مما تقدم أن السوق الأوروبية المشتركة اكتملت من حيث مراحل التكامل جميعا · ابتداء بمرحلة التفضيل الجزئى والمنطقة الحرة ، والاتحاد الجمركى ، والسوق المشتركة ، والوحدة الاقتصادية حتى التكامل النقدى مما يعنى أنها الآن فى مرحلة الانصهار الكامل لتصبح دولة واحدة اكتملت بها كافة مراحل التكامل والاندماج بعد اضافة الجانب السياسى والنقدى والاقتصادى الذى يأمل الأعضاء اكتماله بنهاية عام ١٩٩٩ · والذى تم الاتفاق عليه فى آخر اجتماع قمة للدول الأعضاء فى مدينة ماستريخت بهولندا والذى انعقد فى ديسمبر عام ١٩٩٢ ·



المبحث الثـانى

الخلفية التاريخية لمحاولات التعاون الأوروبى خلال الفترة ٥٧ ـ ١٩٩٣

★ مقـــدمة :

لكى نفهم أسس تنظيمات السوق الأوروبية المشتركة أو الجماعة الاقتصادية الأوروبية The Europeon Economic Community التى تختصر الى (E.E.C.) والتى مهـدت لتحقيق الـوحدة وبلورة فكرة الاتحـاد الأوروبى والتى جسـدتها اتفاقية روما لانشاء السوق الأروبية المشتركة ٠

لابد من معرفة الخلفية التاريخية والتى يمكن عرضها فى المحاولات التالية (١٣) ٠

١ ـ ٢ ـ ١ : اتحاد البنيلوكس :

قام هذا الاتحاد بين بلجيكا وهولندا ولوكسمبرج ٠

وفى أول يناير ١٩٤٨ بدىء فى (تنفيذه فى شكل اتحاد جمركى) فألغيت الحـدود والرسـوم الجمركية بين الدول الثلاث ، وطبقت على واردات الدول الأخرى تعريفة جمركية موحدة ٠

وفى يوليو ١٩٥٠ ألغيت القيود النقـدية بين هولنـدا والاتحاد الاقتصادى لبلجيكا ولوكسمبرج بالنسبة للمعاملات الجارية ، وفى عام ١٩٥٤ ألغيت القيود المفروضة على انتقال رؤوس الأموال بين دول الاتحاد ، وفى عام ١٩٥٦ اتفق على

انشاء سوق مشتركة للعمل ، وفى ١٩٥٨ عقدت معاهدة للوحدة الاقتصادية بين الأطراف الثلاثة .

١ ـ ٢ ـ ٢ : اتفاقية بروكسيل :

وقعت فى ١٧ مارس ١٩٤٨ بين حكومات بريطانيا وبلجيكا وفرنسا وهولندا ولوكسمبرج ونصت على التعاون الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والدفاع الجماعى وعلى انشاء مجلس استشارى لوزراء الخارجية .

١ ـ ٢ ـ ٣ : المجلس الأوروبى :

تم التوقيع على قانون انشاء المجلس الأوروبى فى مايو ١٩٤٩ وضم عشر حكومات هى : بلجيكا ، الدنمرك ، فرنسا ، ايرلندا ، ايطاليا ، لوكسمبرج ، هولندا ، النرويج ، السويد ، بريطانيا وانضمت اليه كل من اليونان ، تركيا ، ايسلندا ، ألمانيا الاتحادية ، النمسا ، قبرص ، سويسرا ، مالطة فى الفترة ما بين ١٩٥٥ ـ ١٩٦٣ ليصبح عدد أعضاء المجلس ١٨ عضوا .

ويهدف المجلس الى تحقيق الاتحاد بين الدول الغربية ، واتخاذ كافة الوسائل لدعم التعاون فى الشئون السياسية والاقتصادية والثقافية .

١ ـ ٢ ـ ٤ : منظمة التعاون الاقتصادى الأوروبى :
(O.E.E.C.)

بناء على مشروع المعونة المالية الأمريكية الذى اقترحه وزير خارجية أمريكا مارشال سنة ١٩٤٧ ، عقد مؤتمر فى باريس حضرته ١٧ دولة أوروبية غربية ، وعلى أساسه صدر قانون المعونة الأمريكية لأوروبا (مشروع مارشال) الذى تقرر تنفيذه على أربع سنوات (١٩٤٨ ـ ١٩٥١) بحيث تبلغ قيمة المساعدات ١٣٤٠٠ مليون دولار .

وتم انشاء منظمة التعاون الاقتصادى الأوروبى فى ابريل عام ١٩٤٨ لتكون الاطار الذى تستفيد منه أوروبا من

المساعدات الأمريكية لاعادة تعميرها ، وكانت قراراتها تتخذ بالاجماع •

وعمدت دول المنظمة الى القضاء تدريجيا على القيود الكمية بالنسبة لعدد كبير من السلع كما خفضت الرسوم الجمركية أيضا وكانت تهدف الى الوصول فى المستقبل الى وحدة اقتصادية أوروبية •

١ ـ ٢ ـ ٥ : اتحاد المدفوعات الأوروبى :

أنشىء هذا الاتحاد فى عام ١٩٥٠ م لتسوية حقوق وديون الدول الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادىالأوروبى على أساس متعدد الأطراف بدلا من اجراءات التسوية الثنائية •

وفى سنة ١٩٥٨ أعلنت معظم دول منظمة التعاون الاقتصادى الأوروبى حرية تحويل عملاتها الى ذهب أو دولارات بالنسبة لأرصدة غير المقيمين •

وعلى أثر ذلك حل محل اتحاد المدفوعات الأوروبى الاتفاق النقدى الأوروبى : European Monetary Agreement (E.M.A.) وهو يقوم باجراء التسوية بين دائنية ومديونية الدول الأعضاء على أساس أن تتم بالكامل بذهب أو دولارات ولا يصرح بمنح تسهيلات ائتمانية الا بالنسبة للدول التى تعانى من عجز ميزان المدفوعات وذلك بشروط خاصة أهمها العمل على تحرير التجارة الخارجية والغاء القيود المفروضة على تجارة الدول الأعضاء •

١ ـ ٢ ـ ٦ : منطقة التجارة الحرة الأوروبية : (E.F.T.A.)

مع بدء السعى لانشاء السوقالأوروبية المشتركة خشيت باقى دول منظمة التعاون الاقتصادى الأوروبى (١١ دولة) أن يؤدى انشاء السوق الى تقليل حجم التبادل التجارى بينها وبين الدول الست المنشئة للسوق • لذلك أعدت بريطانيا

سنة ١٩٥٦ مشروعا بهدف انشاء منطقة التجارة الحرة تشمل كل دول منظمة التعاون الاقتصادى الأوروبى (الـ ١٧ دولة) بدلا من الهدف الذى سعى اليه واضعو اتفاقية السوق ٠ وهو التوصل الى الوحدة السياسية لتلك الدول ٠

ونظرا لتباين وجهات النظر واختلاف المصالح بين الدول فلم يتم التوصل الى اتفاق بشأن اقامة منطقة التجارة الحرة التى تنتظم فيها الـ ١٧ دولة ٠ مما دفع بريطانيا وست دول أخرى هى : السويد ، والنرويج والدنمرك وسويسرا ، والنمسا ، والبرتغال الى اقامة منطقة تجارة حرة وقد تم ذلك فى يناير عام ١٩٦٠ وفى ابريل عام ١٩٦٤ عقدت فنلندا ، اتفاقية مشاركة معها ، ثم تبعتها ايسلندا عام ١٩٧٠ ٠ ولكن عدد الأعضاء عاد للتناقص بعد انسحاب بريطانيا والدنمارك منها لانضمامهما الى السوق ٠

١ ــ ٢ ــ ٧ : الجماعة الأوروبية للفحم والصلب :

European Cool and Steel Commuuity (ECSC).

بناء على اقتراح بيرت شومان وزير خارجية فرنسا فى مايو عام ١٩٥٠ م بانشاء سوق مشتركة للفحم والصلب بين فرنسا وألمانيا ويمكن للدول الأوروبية الأخرى المشاركة فيها وبعد المفاوضات ، وافقت ست دول هى (فرنسا ، ألمانيا الغربية ، ايطاليا ، هولندا ، بلجيكا ، لوكسمبورج) على انشاء المجمع الأوروبى للفحم والصلب وعقدت معاهدة فى هذا الشأن فى باريس عام ١٩٥١ وبدأ تنفيذها فى ١٩٥٢م ٠

ونصت مواد المعاهدة على أن المجمع يهدف الى المساهمة فى التوسع الاقتصادى ، وزيادة العمالة ٠ وتنحصر السوق فى ايجاد تكامل اقتصادى فى قطاعى الفحم والصلب ٠

وايجاد سياسة مشتركة وذلك بالغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية بين الدول الأعضاء وتنسيق السياسة التجارية بالنسبة لغير الأعضاء ، وذلك مع عدم التمييز فى

الأسعار بما فى ذلك مصاريف النقل وحرية انتقال العمل ورأس المال فى هاتين الصناعتين بين الدول المشتركة ٠

١ ـ ٢ ـ ٨ : الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية (١١) :

European Atomic Energy Community (Euratom)

وقعت معاهدة انشاء هذه الجماعة مع معاهدة انشاء السوق فى روما ٠ وتهدف الى تمويل وتطوير الطاقة النووية من أجل استخدامها فى النشاط الاقتصادى لأوروبا ٠ فى يناير عام ١٩٥٩ أقامت الجماعة الأوروبية للطاقة النووية سوقا مشتركة لهذه المواد وتعهدت ضمان حصول الأعضاء على هذه المواد دون تفرقة ، كما تضمن الجماعة حرية انتقال العمل ورأس المال فى نطاقها ٠

١ ـ ٢ ـ ٩ : تطور الجماعة الاقتصادية الأوروبية : (E.E.C)

فى أواخر الخمسينات ، كانت النظرة الى الاتحاد الاقتصادى الأوروبى الذى تشكل حديثا ، تقوم على أساس أنه اتحاد جمركى دون التزام قوى باجراء تنسيق للسياسات الاقتصادية والنقدية ٠

وبانتهاء الستينات ، عندما تم بنجاح اقامة الاتحاد الجمركى ، كانت الخطط قد وضعت بالفعل لانشاء اتحاد اقتصادى ونقدى فى المستقبل بصفة نهائية ٠

وعقب مؤتمر القمة الأول للدول الست الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى الذى عقد فى عام ١٩٦٩ ، أنشىء ما أطلق عليه اسم « لجنة ورنر » لوضع برنامج عمل للتحول الى اتحاد اقتصادى ونقدى ٠

غير أن انهيار بريتون وودز فى مارس عام ١٩٧٣ ، وعدم الاستقرار الاقتصادى الناجم عن ارتفاع أسعار النفط فى الفترة من ١٩٧٣ ــ ١٩٧٤ أعاق العمل على تحقيق تكامل نقدى أكبر ٠

واقتصر التعاون النقدى على وضع « اتفاقية الهوامش الأوروبية المشتركة » ـ « الثعبان » التى تقلصت بسرعة لتكون مقصورة على « منطقة المارك الألمانى » التى تجمعت فيها حول المارك عملات بعض البلدان الأوروبية الصغيرة : (بلجيكا ، لوكسمبورج ، هولندا ، النرويج ، السويد ، والنمسا) .

وفى مارس عام ١٩٧٩ حل محل اتفاقية « الهوامش الأوروبية » النظام النقدى الأوروبى (EMS) الذى ظل قائما دون تغيير يذكر حتى اليوم . وكان هدف هذا النظام هو انشاء منطقة أوروبية لسعر الصرف واستقرار الأسعار .

ورغم عدد من التنظيمات التي أدخلت على أسعار الصرف فى أوائل الثمانينات . الا أن معظم المراقبين يرون الآن أن نظام النقد الأوروبى قد تكلل بالنجاح (١٤) . وقد حدث منذ نشأة السوق وحتى الآن ثلاثة توسعات رئيسية متمثلة فى:

★ **التوسع الأول :**

فى مايو ١٩٦٧ تقدمت بريطانيا بطلب للعضوية كما تقدمت كل من النرويج والدنمارك وايرلندا بطلبات مماثلة وفى يناير ١٩٧٢ تم توقيع اتفاق فى بروكسل بشأن انضمام الدول الأربع الى الجماعة على أن تبدأ عضويتهم اعتبارا من أول يناير عام ١٩٧٣ ووافق مجلس العموم البريطانى على الانضمام ، كذلك جاءت نتيجة الاستفتاء فى كل من الدنمارك وايرلندا . ولكن نتيجة الاستفتاء فى النرويج جاءت رافضة لهذا الانضمام . ومن ثم انضمت ثلاث الدول الى العضوية ليصبح أعضاء الجماعة ٩ .

★ **التوسع الثاني :**

فى يونيو عام ١٩٧٥ تقدمت اليونان بطلب انضمام وجرت مفاوضات انتهت بانضمام اليونان الى الجماعة من أول يناير ١٩٨١ لتصبح العضو العاشر .

★ **التوسع الثالث :**

أخيرا انضمت كل من البرتغال وأسبانيا فى أول يناير عام١٩٨٤ ليصبح أعضاء الجماعة الاقتصادية ١٢ دولة(١٥)٠

١ ـ ٢ ـ ١٠ : الخلاصة :

هناك مداخل مختلفة تتناول التطور التاريخى للوحدة الأوروبية منها ما هو قائم على دراسة التوسع الأفقى ومنها ما هو قائم على تناول التوسع الرأسى أو السرد التاريخى أو التركيز على التطورات النقدية أو المؤسسية ويمكن تلخيص أهم الأحداث التى أفضت للاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبى فيما يلى :

- يناير عام ١٩٥٨ : تأسيس الاتحاد الاقتصادى الأوروبى ٠
- ديسمبر عام ١٩٦٩ : اجتماع رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي فى لاهاي ٠
- أكتوبر عام ١٩٧٥ : تقرير ورنر ٠
- ابريل عام ١٩٧٢ : وضع اتفاقية الهوامش المشتركة الأوروبية (الثعبان) ٠
- مارس عام ١٩٧٩ : انشاء النظام النقدى الأوروبى
- ابريل عام ١٩٨٩ : تقرير لجنة ديلور ٠
- يوليو عام ١٩٩٠ : بداية المرحلة الأولى للاتحاد الاقتصادى الأوروبى ٠
- ديسمبر عام ١٩٩٠ : بداية المؤتمرات الحكومية الدولية للاتحاد الاقتصادي والنقدي والاتحاد السياسى ٠
- ديسمبر عام ١٩٩١ : اتفاقية ماستريخت بشأن الاتحاد الاقتصادى والاتحاد النقدي ٠
- فبراير عام ١٩٩٢ : توقيع معاهدة بشأن الاتحاد الاقتصادى والنقدى والاتحاد السياسى ٠

هوامش الفصل الأول

١ ـ نجيب قلادة ، التعريفة الجمركية كاداة للسياسة الاقتصادية ، منشاة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٦٥ ، ص ٢٥١ ٠

٢ ـ سامى عفيفى حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم ٠ الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، مارس ١٩٩١ ، ص ٢٧٥ ٠

٣ ـ ———— ، مرجع سابق ، ص ٢٨٦ ٠

٤ ـ عبد الحكيم الرفاعى ، الرسوم الجمركية والتكتلات الاقتصادية ٠ الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ١٧٣ ٠

٥ ـ نجيب قلادة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٥٢ ٠

٦ ـ محمود حسن حسنى ، عمر عثمان صقر ، مدخل الى سياسات التجارة الخارجية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ١٧٥ ٠

٧ ـ سامى عفيفى حاتم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٩٠ ٠

٨ ـ عبد المنعم سعيد ، الحقيقة والخيال : مصر والجماعة الاوربية ١٩٩٢ ، ورقة مقدمة الى الحلقة النقاشية حول مصر والجماعة الاقتصادية الأوربية ١٩٩٢ ، مركز البحوث والدراسات السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٨ـ٣١ يناير ١٩٩٠ ، ص ٢٦٣ ٠

٩ ـ سامى عفيفى حاتم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٩٦ ٠

١٠ـ ———— ، مرجع سابق ، ص ٢٩٨ ٠

١١ ـ تقدر وحدة النقد الأوربية (ECU) = ١٩ر١ دولاراً أمريكياً كمتوسط عام ١٩٨٩ ٠
= ٢١ر١ دولاراً أمريكياً كمتوسط عام ١٩٨٩ ٠
= ٦ر٤ جنيهاً مصرياً كمتوسط عام ١٩٩٢ ٠

١٢ ـ فوزية ابراهيم يوسف ، وحدة النقد الأوربى ، مجلة الأهرام الاقتصادى ، العدد (١٢١٨) ، ١٨ مايو ١٩٩٢ ، ص ٢٦ ٠

١٣ ـ محمد صفوت محمد صادق ، العلاقات الاقتصادية بين السوق الأوربية المشتركة وكل من مصر واسرائيل فى اطار السياسة المتوسطية للسوق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ٨٩ ٠

١٤ ـ كارل هابر ماير ، هورست أونجرر ، عملة واحدة للاتحاد الأوربى ، مجلة التمويل والتنمية ، سبتمبر ١٩٩٢ ، ص ٢٦ ٠

١٥ ـ نوال قاسم ، تقويم العلاقات الاقتصادية بين مصر والجماعة الأوربية ، ورقة مقدمة الى الحلقة النقاشية حول مصر والجماعة الأوربية ١٩٩٢ ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٨ـ٣١ يناير ١٩٩٠ ، ص ١٠٤ ٠

الفصل الثانى

وحدة النقد الأوروبية ومحاولات التعاون بين مصر ودول المجموعة الأوروبية

المبحث الأول

الوحدة النقدية الأوروبية واتمام التكامل النقدى حتى عـــام ١٩٩٩ م

مقـــدمة

هل الـ (ECU) عملة حقيقية ؟ فى بداية عرض الوحدة النقدية الأوروبية كان لزاما علينا تعريف الـ (ECU) •

ـ الـ (ECU) « European Currency Unit » هى وحـدة عملة ليست معدنية أو ورقية تتداول فى الحياة اليومية ولكن من الوجهة العملية تعامل كعملة بواسطة المتعاملين فى السوق حيث ان لها نفس خصائص النقود •

ـ كوحدة حساب : تقيم ميزانية المجمـوعة الأوربيـة وميزانية بنك الاستثمار الأوروبى (European InvestmentBanks) •

ـ كوسيلة دفع : فى تنفيذ تحويلات ـ شيكات ـ شيكات سياحية ـ شراء وبيع الاذون الـ (ECU) •

ـ كمخزن للقيمة : (الودائع ـ الأذون)

وهناك خطوات محددة تضعها الدول الأعضاء لمزيد من الاتحاد الاقتصادى والنقدى وسيتم ذلك على مراحل محددة ، والواقع أن من أهم ما انتهى اليه مؤتمر القمة الأوروبى فى ماستريخت فى ١١ ـ ١٢ ـ ١٩٩١ اتفاق الأعضاء على ايجاد عملة نقدية أوروبية موحدة مع حلول عام ١٩٩٩ • بمعنى تخلى جميع الأعضاء عن عملاتهم والتعامل بالعملة الموحـدة

فيما عدا انجلترا والتى ترك لها حق الرجوع للبرلمان البريطانى قبل التخلى عن الاسترلينى ٠

٢ ــ ١ ــ ١ : اتفاقية ماستريخت ترسى أساسا لاقامة الاتحاد النقدى الأوروبى :

فى يونية عام ١٩٨٨ قام المجلس الأوروبى بتشكيل لجنة ديلور لوضع خطة جديدة لانشاء اتحاد اقتصادى ونقدى واقترحت اللجنة فى تقريرها الذى قدمته فى ابريل عام ١٩٨٩ ٠ تطبيق نهج من ثلاث مراحل ينتهى بانشاء عملة واحدة للاتحاد الأوروبى ، وان تقرر السياسة النقدية على يد « نظام أوروبى للبنوك المركزية » يتألف من بنك مركزى أوروبى والبنوك المركزية للدول الأعضاء ٠ وأن تكون لجنة الاتحاد الأوروبى ومجلس الوزراء مسئولين عن تنسيق السياسات الاقتصادية ٠ وخاصة السياسة المالية فى الاتحاد الأوروبى ، اذ كان هناك قلق من أن يؤدى عدم استمرارية السياسة المالية فى بلد أو أكثر الى تقويض السياسة النقدية المشتركة ٠

وقرر المجلس الأوروبى بعد ذلك أن تبدأ المرحلة الأولى للاتحاد الاقتصادى والنقدى فى يولية عام ١٩٩٠ ، وأن يعقد فى ديسمبر عام ١٩٩٠ مؤتمران حكوميان أحدهما بشأن الاتحاد الاقتصادى النقدى والآخر بشأن الاتحاد السياسى ٠

٢ ــ ١ ــ ٢ : دستور نقدى أوروبى يتشكل فى ماستريخت :

حتى قبل أن يبدأ انعقاد المؤتمر المعنى بالاتحاد الاقتصادى والنقدى كان هناك اتفاق عريض بأن الهدف الرئيسى للسياسة النقدية يجب أن يكون حماية استقرار الأسعار ، وأن يكون هناك قيام بنك مركزى مستقل هو أفضل الضمانات لهذه السياسة النقدية ٠

وذلك بالاضافة الى أنه يتعين تعزيز تنسيق السياسة الاقتصادية وخاصة المالية ٠

٢ ـ ١ ـ ٢ ـ ١ : استقلال البنك المركزى :

هناك عدة جوانب لمفهوم استقلال البنك المركزى ، يمكن عرضها بايجاز كما يلى :

أولا : يجب أن يكون البنك المركزى مستقلا سياسيا ، فلا يطلب ولا يتلقى تعليمات من الحكومات الوطنية أو من مؤسسات الاتحاد الأوروبى الأخرى ٠

ثانيا : يجب أن يكون البنك مستقلا وظيفيا ، بمعنى أن تكون تحت تصرفه الأدوات اللازمة للممارسة السياسة النقدية بطريقة فعالة ٠

ثالثا : يجب أن يكون أعضاء هيئات صنع القرار فى البنك المركزى مستقلين شخصيا ، وهذا يمكن تحقيقه عن طريق تعيين الأعضاء لمدة طويلة كافية ومكافأتهم بصورة ملائمة ٠

★ وبعد مداولات مستفيضة أضفت معاهدة ماستريخت على النظام الأوروبى للبنوك المركزية درجة عالية من الاستقلال السياسى ، اذ سيتم توجيه السياسة بواسطة هيئة مشرفة تتألف من مجلس للادارة ومن محافظى البنوك المركزية الوطنية ٠

ويجرى تعيين أعضاء مجلس الادارة لفترة واحدة مدتها ثمانى سنوات ٠ ويتم تعيين محافظى البنوك المركزية الوطنية لفترات تبلغ خمس سنوات على الأقل ، وتصبح البنوك المركزية الوطنية مستقلة عن الادارة الحكومية قبل بدء المرحلة الثالثة ٠

★ وتمثل سياسة سعر الصرف احدى القضايا الحاسمة التى تحدد ما اذا كان البنك المركزى يتمتع حقا بالاستقلال الوظيفى ٠ وقد بدأت المناقشات حول هذه المسألة مع اتفاق

عام فى الآراء على أن اختيار نظام لسعر الصرف (كالاختيار بين نظام القيمة الاسمية وأسعار الصرف العائمة) يكون من اختصاص السلطات السياسية ، أى أنه يخضع فيما يتعلق بالاتحاد الأوروبى ، لمجلس الوزراء ٠

وتكون ممارسة العمل اليومى فى سوق الصرف مسئولية البنك المركزى الأوروبى ٠ غير أنه كان هناك خلاف ملحوظ بشأن الجهة المنوط بها تحديد ممارسة السياسة ازاء عملات البلدان الأخرى فى غياب نظام اقليمي لسعر الصرف ٠

★ ونلمس فى مشروع ماستريخت نوعا من الحل الوسط بين هذه المواقف ، وان كانت وجهة النظر الأولى قد حظيت باهتمام أكبر ، فقد تركت لمجلس الوزراء مهمة اختيار نظام سعر الصرف الخاص بالعملة الوحيدة أمام البلدان الأخرى (١) ٠

★ ومما لا شك فيه أن السياسة المالية تلعب دورا ارتكازيا فى اتمام الوحدة النقدية التى تسعى اليها الدول الأوروبية حيث ان :

(٠٠٠ عندما تكون السياسة المالية غير منضبطة ، وتعمل فى اتجاه معاكس لاتجاه السياسة النقدية ، فان الجهود البرامية الى تحقيق استقرار الأسعار ، والتصحيح الخارجى الفعال ، واستقرار أسواق الصرف تواجه عقبات جمة)(٢)٠

٢ـ١ـ٢ـ٢ : المرحلة الثانية والانتقال الى المرحلة الثالثة :

لقد أولى المؤتمر المشترك بين الحكومات اهتماما كبيرا لعملية الانتقال الى المرحلة الثالثة ، وخاصة لمضمون وطول الفترة أو المرحلة الثانية التى من المقرر أن تبدأ « **المرحلة الثانية فى يناير عام ١٩٩٤م** » ٠

واعترف جميع المشتركين بأن طول فترة المرحلة الثانية وتوقيت الدخول فى المرحلة الثالثة سيتوقفان على درجة

وسرعة التقارب الاقتصادى والمالى فيما بين البلدان الموقعة على معاهدة ماستريخت • وفى الوقت الذى كان يجرى فيه التفاوض حول الاتفاقية ، كانت هناك أقلية من البلدان التى نجحت فى خفض معدلات التضخم وتتمتع بمالية عامة سليمة فى موقف تستطيع معه بالفعل تكوين اتحاد نقدى من حيث الأمر الواقع •

ولكن العديد من الدول الأعضاء كان يهمها أن لا تكون « لأوروبا سرعتان مختلفتان » • ومن ثم سعى المتفاضون الى ايجاد صيغة تسمح من حيث المبدأ لجميع البلدان بالدخول فى وقت واحد فى اتحاد اقتصادى ونقدى ، مع اتاحة مهلة مؤقتة للبلدان التى لا تستطيع تلبية المتطلبات الاقتصادية الأساسية فى الوقت الحالى •

ولكى يتوصل مشروع المعاهدة الى ذلك فانه وضع جدولا زمنيا ، كما وضع معايير للتقارب الاقتصادى الذى يمهد للانتقال الى المرحلة الثالثة •

وينبغى لكل بلد أن يلبى بالكامل المتطلبات التالية من أجل اتخاذ عملة واحدة :

ـ يجب ألا يزيد معدل التضخم فى أى بلد عضو عن ١½ نقطة مئوية عن معدل التضخم فى الدول الثلاث الأعضاء الأقل نسبة من التضخم •

ـ يجب ألا تزيد أسعار الفائدة فى أى بلد عضو على ديونه الحكومية الطويلة الأجل على نقطتين (٢ نقطة) مئويتين عن أسعار الفائدة المماثلة فى الدول الثلاث ذاتها •

ـ يجب أن يظل سعر الصرف فيه فى نطاق ضيق من تقلبات (آلية سعر الصرف) لمدة سنتين دون لجوء الدولة المعنية الى خفض قيمة عملتها بمبادرة منها ، وينبغى الوفاء بالمعايير المالية •

★ غير أن المجلس الأوروبى له حرية التصرف فى تطبيق هذه المعايير ويتخذ القرارات بشأنها عن طريق الاقتراع بالأغلبية المشروطة ·

وعندما يتخذ المجلس قرارا فانه يضع فى الاعتبار المؤشرات الاقتصادية الأخرى ، مثل تكاليف وحدة العملة ، والحساب الجارى لميزان المدفوعات ، والتقدم المحرز فى تنفيذ برنامج السوق الموحدة ·

وتسمح أيضا نصوص المعاهدة بالأخذ فى الحسبان أوجه التفاوت عند الحكم على السياسات المالية · ويجب أن يكون العجز قد « هبط هبوطا كبيرا وبصفة مستمرة وأن يكون قد وصل الى مستوى قريب من القيمة الارشادية » ·

ويجب أن « تتناقص نسبة المديونية بصورة كافية وأن تقترب من القيمة الارشادية بسرعة مرضية » ·

٢ ـ ١ ـ ٢ ـ ٣ : شروط الانتقال الى المرحلة الثالثة :

ستأتى الفرصة الأولى لتحديد تاريخ الانتقال الى المرحلة الثالثة فى (عام ١٩٩٦) ·

فمع نهاية ذلك العام سيقرر رؤساء الدول والحكومات، عن طريق الاقتراع بالأغلبية المشروطة ، ما اذا كانت أغلبية الدول الأعضاء تطبق المعايير الاقتصادية اللازمة لاتخاذ عملة وحيدة ، واذا كان من الملائم للاتحاد الأوروبى الدخول فى المرحلة الثالثة ·

واذا كان الأمر كذلك فانه يتم تحديد تاريخ بداية المرحلة الثالثة · وحينئذ سيقام البنك المركزى الأوروبى ويصدر عملة وحيدة عليها اسم « وحدة العملة الأوروبية » (European Currency) والتى تعرف اختصارا بال (ECU) « الايكو » ، بعد مضى بعض الوقت من بداية المرحلة الثالثة ·

ـ أما البلدان التى لم تستوف المعايير الاقتصادية فانها تستطيع الحصول على الاعفاء بموجب المعاهدة ويمكنها الانضمام فيما بعد عندما يتبين أن فى وسعها الوفاء بالشروط الاقتصادية ٠

غير أن البلدان التى تحصل على الاعفاء لن تكون ممثلة فى هيئات صنع القرار فى البنك المركزى الأوروبى ٠ (European Center Bank). أى فى (مجلس الادارة وفى الهيئة المشرفة) ٠

ـ واذا لم تستطع معظم البلدان تلبية المعايير الاقتصادية مع نهاية (عام ١٩٩٧) ، فان المرحلة الثالثة تبدأ فى (يناير ١٩٩٩) ٠

★ وهذا يعنى أن البلدان التى تفى بالشروط الاقتصادية سوف يسمح لها بتكوين اتحاد نقدى ، أما جميع البلدان الأخرى فانها سوف تواجه ما يترتب على ذلك من نتائج سلبية ٠

★ علما بأن هذه الأحكام تنطبق على جميع البلدان باستثناء المملكة المتحدة والدنمرك ٠

فقد كان لحكومة المملكة المتحدة منذ البداية تحفظات قوية على الجهود الرامية الى تكوين اتحاد نقدى من خلال انشاء مؤسسات جديدة تابعة للاتحاد الأوروبى ، وطالبت بدلا من ذلك باتخاذ نهج أكثر تدرجا صوب اقامة اتحاد نقدى من خلال انشاء عملة موازية ، « الايكو الصعبة » التى يمكن أن تنافس مع العملات الأخرى وان تحل بالتدريج محل العملات الضعيفة ٠

ولتحاشى أن تستخدم المملكة المتحدة « الفيتو » ضد المعاهدة بأكملها ، تم التوصل الى حل وسط يسمح لها بعدم الاشتراك فى الاتحاد الاقتصادى والنقدى حتى اذا كانت تفى

بالشروط الاقتصادية · غير أن المملكة المتحدة تحتفظ بحق الانضمام الى الاتحاد النقدى فى تاريخ لاحق · وكذلك طلبت الدنمرك استثناء خاصا وحصلت عليه(٣) ·

★ وأهم ما يميز تلك المرحلة هو انشاء البنك المركزى الأوروبى الذى سيضطلع بمهمة رسم السياسة النقدية للمجموعة واصدار العملة الأوروبية الموحدة ومن المقرر أن يبدأ برأسمال قدره ٤ مليارات «ايكو» ، وأصحاب رأس المال هم البنوك المركزية الوطنية ومن المقرر أن يكون نصيب البنك المركزى الألمانى ٢٥٪ من رأسمال البنك المركزى الأوروبى (٤) ·

ـ وقد أشار البنك المركزى الألمانى فى آخر تقرير له عن اتفاقية ماستريخت وموقفه منها فأوضح أن مسألة اقامة اتحاد نقدى أوروبى هى قرار سياسى فى المقام الأول ، ولكن من ناحية أخرى فان السياسة النقدية التى تهدف الى اتحاد نقدى على مستوى المجموعة الأوروبية ستتأثر الى حد كبير بالسياسات الاقتصادية والمالية والادارية فى كل الدول الأعضاء ·

ـ كما أشار البنك المركزى الألمانى الى أن الاتحاد النقدى اذا قدر له النجاح فسوف يتطلب اتحادا آخر يتمثل فى اتحاد سياسى شامل الا أن اتفاقية ماستريخت لم تنص على الهيكل المستقبلى للاتحاد السياسى وضرورة تماشيه مع الاتحاد النقدى لذا فان التطورات المستقبلية على جانب الاتحاد السياسى هى مفتاح نجاح الوحدة النقدية ·

★ وقد يرجع كبر الوزن النسبى للبنك المركزى الألمانى الى حصة العملة الألمانية فى الايكو (ECU) حتى عام ١٩٩٠ حيث ان حصة كل عملة من العملات الأوروبية فى تكوين الايكو (ECU) بالنسبة المئوية حتى (يناير ١٩٩٠) · كانت كما يلى :

★ حصة كل عملة من العملات الأوروبيـة فى تكـوين الايكو مرتبة حسب الأهمية بالنسبة المئوية :

١ ـ المارك الألمانى يمثل	٥٣ر٣٠٪
٢ ـ الفرنك الفرنسى يمثل	٤٣ر١٩٪
٣ ـ الجنيه الاسترلينى (بريطانيا) يمثل	٠٦ر١٢٪
٤ ـ الليرة الايطالية تمثل	٩٢ر٩٪
٥ ـ الجليدر الهولندى يمثل	٥٤ر٩ ٪
٦ ـ الفرنك البلجيكى يمثل	٨٤ر٧ ٪
٧ ـ البيزيتا الاسبانية تمثل	١٨ر٥٪
٨ ـ الكرون الدنماركى يمثل	٥٣ر٢ ٪
٩ ـ الجنيه الايرلندى يمثل	١٢ر١ ٪
١٠ـ الاسكودا البرتغالى تمثل	٨٧ر٠ ٪
١١ـ الدراخمة اليونانية تمثل	٧٧ر٠ ٪
١٢ـ الفرنك اللوكسمبورجى	٣١ر٠ ٪
★ وحدة النقد الأوروبية (ECU)	٠٠ر١٠٠٪

(٠) المصدر : المجموعة الأوروبية ٠

وأخيرا يشـير تقرير البنك المـركزى الألمـانى الى أن التواريخ المحددة فى اتفاقية ماستريخت للدخول فى المرحلة الانتقالية الثانية (١٩٩٤) والمرحلة الانتقالية الأخيرة التى لن تتأخر وفقا للاتفاقية عن (١٩٩٩) تتطلب جهودا مكثفة من الدول الأعضـاء لـكى تتماشى السياسـات الاقتصـادية والاجتماعية والمالية مع متطلبات السوق الموحدة وفى الوقت نفسه دفع الوحدة داخل المجموعة فى اتجاه المزيد من استقرار الأسعار ٠

٢ ـ ١ ـ ٣ : الاستخدامات العملية لوحدة النقد الأوروبية (ECU) (٥) :

١ ـ الايكو (ECU) كعملة تمويل :

من حيث المبدأ فان أى عميل يحتاج للتمويل بعملة سعر فائدتها عال قد يلجأ الى التمويل بعملة سعر فائدتها أقل لتخفيض تكلفة التمويل ، ولكن قد ينطوى هذا التمويل على مخاطر تؤدى الى خسارة رأسمالية طوال عمر القرض نتيجة انخفاض فى سعر العملة المقترض بها والذى قد يلتهم ميزة سعر الفائدة المنخفض ٠

ولكن يمكن تجنب مخاطر تغير سعر الصرف وبدرجة كبيرة فى حالة ما اذا كانت العملة ذات سعر الفائدة المرتفع عضوا فى الـ ECU وعملتها من مكونات الـ ECU وذ.. بالاقتراض بوحدة النقد الأوروبية الـ ECU فى حالة كون سعر فائدة الـ ECU أقل ٠

٢ ـ الايكو ECU كعملة للاستثمار :

الواقع أن الاستثمار بعملة قوية يعطى عائدا بسعر فائدة منخفض ، ولكن اذا ما لجأ مستثمر لديه مارك ألمانى على سبيل المثال الى الاستثمار بالليرة الايطالية أو البيزيتا الاسبانية والتى تحصل على سعر فائدة مرتفع فانهمعرض الى فروق أسعار قد تلتهم الفروق بين سعرى الفائدة للدائنين وقد تؤدى الى خسارة برأسماله فى أصل المبلغ المستثمر ٠ ولكن لو أن هذا المستثمر استثمر أمواله فى وحدة النقد الأوروبية « الايكو » بدلا من الليرة الايطالية أو البيزيتا الاسبانية فانه سيحصل على عائد أكبر من المارك الألمانى وأقل من الليرة الايطالية أو البيزيتا الاسبانية ولكنه تجنب مخاطر فروق أسعار صرف العملات الضعيفة ٠

٣ ـ الايكو ECU كعملة لتنفيذ العمليات الجارية :

تعد « الايكو » العملة المثالية للتعامل فى التجارة الدولية وخاصة بين الدول الأعضاء ، فعندما يقوم المتعاملون بتسعير بضائعهم بعملة غير عملة بلدهم فان الأمر قد يؤدى بالنسبة لهم الى مخاطر سعر الصرف ما لم يبرموا عقودا آجلة • وعليه فان استخدام « الايكو » فى مثل هذه الحالات يؤدى بلا شك الى تخفيض أية مخاطر تنتج عن سعر الصرف •

٤ ـ الايكو (ECU) كعملة تغطية : Hedging Currency

يعد « الايكو » وسيلة من وسائل التغطية وخاصة بين عملات الدول الأعضاء فعلى سبيل المثال • فان أى شركة لها عدد من الشركات التابعة تستطيع أن تغطى ميزانيتها المجمعة من أية تحركات فى أسعار الصرف وذلك لتغطية قيمة عملات الشركات التابعة لها الموجودة فى بلاد الـ (EMS) عن طريق الاقتراض بعملة « الايكو » لتغطية الاستثمارات فى البلاد •

٥ ـ الايكو (ECU) كعملة خدمات :

تعد الايكو مثلها مثل أى عملة أخرى يمكن أن تقدم عددا من الخدمات مثل :

★ عمليات صرف أجنبى حاضر وآجل مقابل جميع العملات القابلة للتحويل •

★ خدمات الحسابات الجارية شاملة دفاتر شيكات « بالايكو » •

★ قروض سواء «جارى مدين» أو قروض آجلة محددة المدة •

★ ودائع زمنية مختلفة •

★ قروض المشاركة ••

★ شهادات الايداع Certificates of Deposit

وتعلن بعض البنـوك عن أسـعارها الحـاضرة والآجلة « للايكو » وكذا أسعار الفائدة المدينة والدائنة على الايكو للمدة المختلفة .

٦ ـ الايكو (ECU) كعملة لاصدار الأذون :

أول اصدار للاذون الايكـو كان عام ١٩٨١ وتوالت الاصدارات بشكل كبير منذ ذلك التاريخ وأول من أصـدر أذونا بعملة الايكو كان بنك الاستثمار الأوروبى وعددا من الشركات الايطالية تبعته هيئات مالية وشركات فى بلاد كثيرة خارج الايكو مثل كندا والولايات المتحدة واليابان واستراليا .

٢ ـ ١ ـ ٣ ـ ١ : الفرق بين الايكو الرسمى والخاص :

Official « ECU » and Private « ECU »

★ الايكو الرسمى والخاص لا يتعـاملان فى دائرتين مختلفتين ولكن تعريفهما وقيمتهما متطابقان .

ـ فالايكو الرسمى يستعمل أسـاسا بواسطة البنـوك المركزية لدول الايكو . ومنذ عام ١٩٨٥ تتعامل به البنوك المركزية والهيئات الدولية مثـل : صندوق النقـد الدولى « International Monetary Fund » (IMF) ويمكنها الاحتفاظ به وكذلك الايكو الخاص .

ويستعمل الايكو الرسمى فى تحـديد أسـعار البنوك المركزية لعملات دول الايكو ويستخدم مؤشر لتحويل عملات تلك الدول بين بعضها البعض .

ـ وقد أودعت البنوك المركزية الأعضاء فى ال (EMS) ٢٠٪ من احتياطيهـا من الذهب والدولار لدى European Monetary Cooperation Fund. (EMCF) واستلمت (ECUS) ى المقابل .

ويستخدم الايكو الرسمى فى جميع حسابات المجموعة الأوروبية بواسطة الهيئات الخاصة بالمجموعة مثـل بنـك الاستثمار الأوروبى .

ـ **أما الأيكو الخاص Private (ECU) فيستخدم فى** كل العمليات المصرفية مثل الحسابات الجارية والودائع الزمنية ، وحسابات التوفير ، وصناديق الاستثمار وعمليات التغطية والبروشيك ، والشيكات السياحية ، واصدار الأذون ويستخدم بواسطة الأفراد والشركات والبنوك التجارية ٠

٢ ـ ١ ـ ٤ : الخلاصة :

من التحليل السابق للوحدة النقدية المتفق اتمامها مع بداية عام ١٩٩٩ قد يصاحبها عدم التوفيق الكامل حيث ان اتفاقية ماستريخت المتعلقة بالاتحاد الاقتصادى والنقدى توفير أساسا قانونيا قويا لاصدار عملة وحيدة واتباع سياسة نقدية مشتركة ٠ غير أن المعاهدة فى حد ذاتها لا تضمن استقرار النقد والأسعار ٠ وحيث ان المعايير الاقتصادية وخاصة المعايير المالية ، تسمح بقدر كبير من حرية الاختيار ، فان هناك خشية من أن تعمد البلدان غير المستعدة للموافقة على العملة الوحيدة على أسس اقتصادية محضة الى عدم الموافقة عليها لأسباب سياسية ، وأن يسمح لها بذلك ٠

فيما مضى لم تكن كل الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى تبدى التزاما قويا بسياسات الاقتصاد الكلى الموجهة نحو استقرار الأسعار ٠ وبصفة خاصة ، فان عجز الميزانية والدين العام فى بعض البلدان مرتفعان على نحو لا يتماشى مع الاستقرار المالى فى الأجل المتوسط ٠

★ وأخيرا فان العملة الوحيدة تعنى أن التغيرات بين البلدان فى التكاليف النسبية للأيدى العاملة وغيرها من الأسعار لا يمكن موازنتها بالتغيرات فى أسعار الصرف ٠

ولذا فان فقد سعر الصرف كأداة يقتضى أن ترتبط تسويات الأجور الوطنية بصورة وثيقة بالتطورات فى مجالات الانتاجية ٠

والتساؤل عما اذا كان ممكنـــا أن يتوقف الى حد كبير على مؤسسات سوق العمالة ، وخاصة على القواعد التى تحكم المفاوضات بين أصحاب الأعمال والنقابات العمالية ، كما أن استقرار الأسعار سيتوقف على ما اذا كان يمكن فى أوروبا التوصل الى الاجماع الشعبى بشأن الرغبة فى انتهاج سياسة نقدية ومالية تهدف الى استقرار الأســعار ، وما اذا كانت هذه السياسة تعد ضرورية ٠

★★★

المبحث الثـــانى

علاقة مصر بدول المجموعة الأوروبية وتحليل أهم بروتوكولات التعاون

★ مقـــدمة :

ترجع علاقة مصر بالمجموعة الأوروبية الى ما قبل انشاء السوق الأوروبية حيث يصنفها بعض الدارسـين كمدخـل للتطور التاريخى لعلاقة مصر بدول الجمـاعة الأوروبية الى أربع مراحل متمثلة فى(★) :

المرحلة الأولى :

التبادل التجارى بين مصر والدول الأوروبية الست قبل انشاء السوق (١٩٥١ ـ ١٩٥٧) .

المرحلة الثانية :

العـلاقة الاقتصادية فى ظل عدم وجود اتفاق تجـارى بين الطرفين (١٩٥٨ ـ ١٩٧١) .

المرحلة الثالثة :

مرحلة الاتفـاق التفضـيلى بين مصر ، ودول السـوق (١٩٧٣ ـ ١٩٧٦) .

المرحلة الرابعة :

مرحلة اتفاق التعاون الشامل (١٩٧٧) .

وسوف نولى اهتماما بالمرحلة الرابعة والخاصة باتفاق التعاون بين مصر والجماعة الاقتصادية الأوروبية · والذى تزامن مع بدء اتجاه السوق الأوروبية المشتركة للأخذ بالسياسة المتوسطية تجاه دول المتوسط ·

٢ ـ ٢ ـ ١ : اتفاق التعاون بين مصر والجماعة الاقتصادية الأوروبية :

ـ أبرم اتفاق للتعاون بين مصر والجماعة الاقتصادية الأوروبية فى ١٨ يناير عام ١٩٧٧م ·

وبدأ سريانه اعتبارا من أول نوفمبر عام ١٩٧٨ ، وقد حل هذا الاتفاق محل الاتفاق التجارى التفضيلى الذى كان قد وقع بين الطرفين فى عام ١٩٧٢ والذى كان يتضمن مزايا تفضيلية جمركية ، ودون شموله على مجالات التعاون المالى والفنى التى اشتمل عليها هذا الاتفاق ·

ـ وقد ألحق بالاتفاق بروتوكولان ووثيقة ختامية وثلاثة عشر تصريحا مشتركا وخمسة خطابات متبادلة ·

ـ البروتوكول الأول :

خاص بالتعان الفنى والمالى ·

ـ البروتوكول الثانى :

خاص بتحديد وتعريف مفهوم مبدأ (منتجات المنشأ) وطرق التعاون الادارى وتحديد النماذج التى يجب استعمالها لاثبات حالة المنشأ ، وبيان طرق استيفاء بيانات هذه النماذج واستخدامها(٦) ·

والاتفاق يشتمل على ثلاث أبواب رئيسية :

١ ـ باب التعاون الاقتصادى والفنى والمالى ·

٢ ـ باب التبادل التجارى ·

٣ ـ باب الاحكام العامة ·

٢ ـ ٢ ـ ٢ : تحليل أهم بروتوكولات التعاون بين مصر ودول المجموعة الأوروبية ابتداء من يناير (١٩٧٧) فى اطار السياسة المتوسطية(٧) :

بدأ تنفيذ اتفاق التعاون بين مصر والمجموعة الأوروبية المنعقد فى يناير عام ١٩٧٧ في أول نوفمبر عام ١٩٧٨ وهو غير محدد الأجل ويمكن انهاؤه فى آى وقت بناء على طلب أى من الجانبين •

وبعد انضمام اليونان لعضوية المجموعة تم عقد بروتوكول بتاريخ ١٢/١٢/١٩٨٠ يقضى بسريان أحكام الاتفاقية على اليونان •

وفى أعقاب انضمام كل من أسبانيا والبرتغال لعضوية المجموعة ، ونظرا لما يترتب عليه من آثار سلبية على صادرات دول جنوب حوض البحر المتوسط (٨) فقد تم عقد بروتوكولات اضافية تتضمن اضافة بعض المزايا لصادرات هذه الدول لدى تصديرها لدول المجموعة الأوروبية وقد تم توقيع هذا البروتوكول فى مصر بتاريخ ٢٥/١/١٩٨١ •

وسنعرض الآن لأهم بنود اتفاق ١٨ يناير عام ١٩٧٧ المعدل بموجب البروتوكول الاضافى الموقع فى ٢٥/٦/١٩٨٧

★ ويشتمل على البنود التى تحكم التبادل التجارى أى تبادل المنتجات الصناعية والمنتجات الزراعية •

أولا : المنتجات الصناعية :

(أ) الرسوم الجمركية : ينص الاتفاق على الغاء الرسوم الجمركية والضرائب على صادرات مصر لدول المجموعة فيما عدا بعض السلع الصناعية وأغلبها سكريات ومشروبات روحية والمنتجات الزراعية ، وبذلك تتمتع كافة منتجاتها الصناعية (ماعدا السكريات والمشروبات الروحية) بالاعفاء من كافة الرسوم الجمركية •

(ب) القيود الجمركية : نص الاتفاق على الغاء القيود الكمية على صادراتنا لدول المجموعة (ما عدا المنتجات النسجية والمنتجات الزراعية) ، الا أنه بموجب البروتوكول الاضافى بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢٥ تم تحرير المنتجات النسجية من جميع القيود الكمية ، وبذلك أصبحت كافة المنتجات الصناعية المصرية محررة تماما من القيود الكمية ٠

وقد طلبت المجموعة الأوروبية من مصر عقد ترتيبات ودية لتنظيم صادراتها من الغزل والأقمشة القطنية وذلك بعقد ترتيبات سنوية لتحديد الكميات التى يتم تصديرها لدول المجموعة مقسمة بين الدول الأعضاء ٠

وقد تم عقد آخر ترتيبات بصادرات مصر من الغزل والأقمشة القطنية لدول المجموعة بتاريخ ١٩٨٧/١/٢٦ ٠ ويقضى بأن تكون هناك حصة لمصر كل عام حتى عام ١٩٨٩ ٠

★ وقد تم عقد ترتيبات أخيرة فى عام ١٩٩١ ٠٠٠ خاصة بصادرات مصر من الغزل والنسيج والملابس ٠ ولا يدخل في حساب الحصص سالفة الذكر ما تستورده دول المجموعة بغرض اعادة تصديره ٠

كما تم تحرير بقية منتجات الغزل والمنسوجات القطنية من كافة القيود الكمية ٠

وأخيرا تضمن الاتفاق ما يسمى بشروط المرونة خلال مراحل التنفيذ ، بما يكفل المبادلة بين حصص صادراتنا من الغزل والأقمشة بدون عوائق سواء بين الدول الأعضاء أو من عام لآخر ٠ مع مرونة التحرير بمعدل ١٠٪ سنويا ابتداء من عام ١٩٩٣ حتى يتم تحرير تجارة الغزل والمنسوجات والأقمشة تماما بحلول عام ٢٠٠٣م ٠

ثانيا : المنتجات الزراعية :

ينظم القطاع الزراعى فى دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية سياسة عامة وهى السياسة الزراعية المشتركة :
(The Common Agricultural Policy)

التى تهدف الى تحقيق الوحدة الاندماجية الكاملة فى قطاع الزراعة وذلك بتحديد سعر واحد للسلعة الزراعيــة بجميع الدول الأعضاء سواء فى التداول داخليا أو لدى الاســتيراد والتصدير · وتنطوى السياسة الزراعية على أعــلى حــدود الحماية ، فداخليا يتم تحديد أســعار الســلع الزراعية على أساس السوق الداخلية دون أى اعتبار لأسعارها الدولية وذلك بمنح المنتجين اعانات بصور عديدة ، وخارجيا يتم حمــاية الناتج الزراعى المحلى سواء عن طريق منح اعانات تصدير أو تحصيل أنواع عديدة من الرسوم لدى الاستيراد عنــدما تكون الأسعار المحلية أعلى من الأسعار العالمية ·

★ وتعد السياسة الزراعية المشتركة أهم الأسس التى تقوم عليها السوق الأوروبية المشتركة وتحرص على تنفيذها على أكمل وجه · وتنعكس هذه السياسة على معــاملاتها مع جميع دول العالم ·

★ وفى ضوء هذه السياسة تم تحديد المزايا التى تتمتع بها صادرات مصر من السلع الزراعية تحديدا دقيقا عــلى النحو الوارد بنصوص الاتفاق الموقع فى ١٨/١/١٩٧٧ ، والبروتوكول الاضافى الموقع فى ٢٥/٦/١٩٨٧ على النحو التالى :

ـ تم النص على تخفيض الرسوم الجمركية المقررة عــلى ٢٩ سلعة زراعية مصرية لدى تصديرها الى دول المجموعة فى حدود نسبة خفض تتراوح بين ٤٠٪ و ٨٠٪ خــلال فترات محدودة من العام ·

ـ كما قضى بتخفيض الرسوم على البصل المجفف لتكون ١٥٪ والثوم المجفف ١٤٪ ·

ـ تتمتع كمية ٣٢ ألف طن من الأرز المصرى بخفض قدره ٢٥٪ ·

ـ تتمتع صادرات مصر من الردة (النخــالة) بخفض قدره ٦٠٪ ·

★ وقد تم تعديل هـذه الاتفاقية بعد انضمام أسبانيا والبرتغال فى ١٩٨٧/٦/٢٥ والذى يقضى باستحداث مزايا لصادرات مصر من السلع الزراعية ٠

★ وبالنسبة للقيود الكمية ٠ فقـد وضعت المجمـوعة نوعين من القيود :

ـ حصص كمية محددة وهى كميات ثابتة ٠ وأى زيادة عليها لا تطبق عليها أحكام الاتفاقية ٠

ـ حصص استرشادية Reference Quantities

وهى وان كانت من بين القيود الكمية فان المجموعة تطبقها بمرونة ٠

★ وبصفة عامة فان الهدف من القيـود الزمنيـة على الصادرات المصرية هو الا تنافس مثيلاتهـا من انتـاج دول المجموعة التى تظهر فى الأسواق فى غير المواعيد المحـددة للصادرات المصرية ٠

والجدول التالى يوضح تطور التبادل التجارى بين مصر ودول المجموعة (١٩٧٨ ـ ١٩٨٨) جدول (١) :

★ جـدول ١ :

ـ التبادل التجارى بين مصر ودول المجموعة خلال الفترة من ٧٨ ـ ١٩٨٨

(بالمليون وحدة نقد أوروبية)

السنة	صادرات مصر	واردات مصر	الميزان التجارى
١٩٧٨	١٠٦٨	١٩٥٨	ـ ٨٩٠
١٩٧٩	١٤٩١	٢٥١٨	ـ ١٠٢٧
١٩٨٠	٢٣٨٤	٣٣٩٦	ـ ١٠١٢
١٩٨١	٣٣٧٨	٤٥٩٦	ـ ١٢١٨
١٩٨٢	٢٨٣٨	٤٩٥٠	ـ ٢١١٢
١٩٨٣	٢٩٧٦	٥٢٦٤	ـ ٢٢٨٨
١٩٨٤	٤١٢٢	٦٦٤٥	ـ ٢٥٢٣
١٩٨٥	٤١٣٨	٦٥٢٤	ـ ٢٣٨٦
١٩٨٦	١٨٣١	٤٥٧٣	ـ ٢٧٤٢
١٩٨٧	٢١٢١	٣٧٣٥	ـ ١٦١٤
١٩٨٨	١٦١١	٣٦٦٦	ـ ٢٠٥٥

المصدر : أ · فكرى تادرس ، تقرير مصر والمجموعة الاقتصادية الأوروبية مايو ١٩٨٩

ـ بيانات سنة ١٩٨٨ من سفارة السوق بالقاهرة ·

٢ ـ ٢ ـ ٣ : التعاون الاقتصادى والفنى والمالى بين مصر والمجموعة الأوروبية :

ينظم التعاون الاقتصادى والفنى والمالى بين الجانبين المواد السبع الأولى من اتفاقية التعاون المبرمة فى ١٨/١/١٩٧٧ ، وتقضى بأن يتعاون الجانبان بهدف تنمية القطاعات الانتاجية والبنية الأساسية لمصر ولتحيق ذلك تقوم المجموعة بتمويل أى اجراءات من شأنها تحقيق هذه الأهداف ·

وفى اطار هذا الاتفاق تم ابرام ثلاثة بروتوكولات للتعان المالى · وقع الأول والحق باتفاق التعاون فى

١٨/١/١٩٧٧ومدتهخمس سنوات تنتهىفى٣١/١٠/١٩٨١ ووقع الثانى فى ٢٥/٥/١٩٨٢ ومدته خمس سنوات تنتهى فى ٣١/١٠/١٩٨٦ • ووقع الثـالث فى ٢٦/١٠/١٩٨٧ ومدته خمس سنوات تنتهى فى ٣١/١٠/١٩٩١ •

٢ ـ ٢ ـ ٣ ـ ١ : البروتوكولان الماليان الأول والثانى :

يغطيان الفترة من ١٩٧٧ الى ١٩٨٦ ووضعت المجموعة تحت تصرف مصر التسهيلات المالية التالية :

أولا : مبالغ من ميزانية اللجنة الأوروبية في صـــورة منح وقروض ميسرة •

★ والمقصود بالمنح هى المبـالغ التى تضـعها اللجنـة الأوروبية تحت تصرف السلطات المصرية لتمويل الدراسات والمساهمة فى تنفيذ المشروعات التى يتفق الجانبان عليهـا ولا يجوز استخدامها لتغطيـة المصروفات الادارية الجـارية ونفقات الصيانة والتشغيل وهذه المبالغ منح خالصة لا ترد•

★ أما القـروض الميسرة فهى تسـتخدم فى تمويل أو الاشتراك فى تمـويل المشروعات الاسـتثمارية ومشروعات البنية الأساسية للاقتصاد المصرى • ويستخدم جزء من هذه القروض فى تمويل اعانة الفائدة المستحقة عـلى القروض التى تحصـل عليها مصر من بنـك الاستثمار الأوروبى • (وقصـدت من ذلك تشـجيع مصر على الاقتراض من البنك الأمر الذى تستفيد منـه الدول الأعضـاء اذ يسـتخدم فى استيراد آلات ومعدات من انتاج دول المجموعة) •

★ وفى اطار هذا النوع من التسـهيلات الممنـوحة من ميزانية اللجنة الأوروبية يتم وضع المبالغ الآتية تحت تصرف مصر :

ـ مبالغ من ميزانية اللجنة الأوروبية بالمليون وحـدة نقد أوروبية •

نوع التسهيلات	البروتوكول الأول	البروتوكول الثانى
منح	٦٣	٧٦
قروض ميسرة	١٤	٥٠
جملة المبالغ	٧٧	١٢٦

ثانيا : قروض من بنك الاستثمار الأوروبى :

بنك الاستثمار الأوروبى هو جهاز التمويل للمجموعة الأوروبية ، وقد تأسس بموجب المادتين ١٢٩ ، ١٣٠ من اتفاقية روما وينظم اختصاصاته وادارته برتوكول ملحق بالاتفاقية ، ويمارس أعماله على أسس تجارية بحتة ، لذلك فان القروض التى يمنحها للدول الأعضاء والدول الأخرى تتم على أسس تجارية وتحسب عليها أسعار الفائدة الدولية التجارية ٠

على هذا تكون جميع القروض التى حصلت عليها مصر فى البروتوكولات الثلاثة مطبقا عليها أسعار الفائدة الدولية السائدة ٠

وفى اطار البروتوكولين الأول والثانى حصلت مصر من البنك على قرض مقداره ٩٣ مليون وحدة نقد أوروبية فى البروتوكول الأول ، ١٥٠ مليون وحدة نقد أوروبية فى اطار البروتوكول الثانى ٠

٢ ـ ٢ ـ ٣ ـ ٢ : البروتوكول المالى الثالث :

مدته خمس سنوات تنتهى فى ١٩٩١/١٠/٣١ وقد اتخذت المجموعة ، فى اطار السياسات الموحدة مع دول حوض المتوسط سياسة جديدة فى تمويل التعاون الاقتصادى والعلمى والفنى وذلك بالغاء القروض الميسرة والاكتفاء بالمنح ، وقروض بنك الاستثمار الأوروبى ، وأضافت

اتجاها جديدا هو توفير مبلغ تستخدمه الدولة المستفيدة لتكوين رأس مال لمواجهة المخاطر Risk Capital وبذلك قررت المجموعة اتاحة المبالغ التالية لمصر :

« بالمليون وحدة نقد أوروبية »

١٨٩ **منحا خالصة** ويمكن استخدام جزء منها لدعم الفائدة على قرض بنك الاستثمار الأوروبى بما لا يتجاوز ٢٪ من الفوائد ٠

٢٤٩ قروضا من بنك الاستثمار الأوروبى ٠

١١ من موارد ميزانية المجموعة الأوروبية فى شكل مساهمة فى تكوين رأس المال لمواجهة المخاطر ٠

وأخيرا فانه ازاء ما لاحظه الجانبان المصرى والأوروبى من بطء اجراءات استخدام مبالغ البروتوكولين الأول والثانى نظرا لطول وتعقد اجراءات كل قرض يتم ابرامه فقد تم الاتفاق فى ٢٦/١٠/١٩٨٧ على الشروط العامة التى يتم على أساسها عقد اتفاقات القروض فى اطار البروتوكول المالى الثالث وبذلك تم تجنب الاجراءات الطويلة التى كانت تتبع ٠

٢ ـ ٢ ـ ٤ : التعاون بين مصر والمجموعة خارج نطاق الاتفاقية :

ويتضمن هذا النوع من التعاون :

أولا : المعونة الغذائية ٠

ثانيا : أوجه أخرى للتعاون بين مصر ودول المجموعة تتمثل فى معونات غذائية خاصة ، وعمليات تجارية بشروط تفضيلية ٠

★ **وتحصل مصر سنويا على معونات غذائية من المجموعة الأوروبية فى شكل حبوب غذائية ومسلى ولبن بودرة فى حدود ٣٠ مليون دولار سنويا وذلك فى اطار برنامج**

المعونات الغذائية الذى تقرره المجموعة للدول النامية خارج نطاق الاتفاقية ·

★ أما عن المعونات الغذائية الخاصــة : فبالاضــافة الى المعونات الغذائية الســنوية التى تحصــل عليهــا مصر من المجموعة مباشرة ، فانها تحصل على كميات من المواد الغذائية من المنظمات العالمية الأخرى مثل برنامج العون الغذائى فى اطار منظمة الأغذية والزراعة ·

وفيما يتعلق بالعمليــات التجارية بشروط تفصيلية : استجابة لمطالب الحكومة المصرية ، وافقت اللجنة الأوروبية عام ١٩٨٧ على بيع كمية ٦٠٠٠ طن من الزبد الطبيعى لمصر، بسعر رمزى قدره ٩٠ وحدة نقد أوروبية للطن أى حــوالى ١٢٠ دولارا وقت التعاقد · فى حين أن الأسعار العالمية فى ذلك الوقت كانت فى حدود ٩٠٠ الى ١٠٠٠ دولار للطن ·

٢ ــ ٢ ــ ٥ : مجلس التعاون بين مصر والمجموعة الاقتصادية الأوروبية :

نجد أن مجلس التعاون يعد بمثابة اللجنة المشتركة فى مجــال العــلاقات الثنــائية ، اذ يهــدف المجلس الى ترتيب اجتمــاعات ممثلى الجــانبين لبحث أنسب الوســائل لتحقيق أهداف الاتفاق وضمان حسن سيره(٩) ·

ومنذ توقيع الاتفاق فى ١٨ يناير ١٩٧٧ ودخوله دور التنفيذ اعتبارا من ١٩٨٧/٢/١ عقد مجلس التعاون أربع دورات على الوجه التالى :

ــ الدورة الأولى :

عقدت فى لوكسمبورج الاثنين ١٩٨٢/٥/٢١ ورأس الجانب المصرى د · حامد السايح وزير الاقتصاد والتجارة ·

ــ الدورة الثانية :

عقــدت فى بروكســــل ١٩٨٢/٥/٢٥ ورأس الدورة السيد الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية ·

ـ الدورة الثالثة :

عقدت فى لوكسمبورج الثلاثاء ١٠/٤/١٩٨٤ ورأسها السيد الدكتور / بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية

ـ الدورة الرابعة :

عقدت فى لوكسمبورج ١٧/٢/١٩٨٦ ورأس الجانب المصرى د • عصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية •

★ ونستطيع تلخيص ما تم انجازه خلال الدورات الأربع من خلال الملاحظات التى أبداها الجانب المصرى ، ورد المجموعة عليها •

ـ بعض الملاحظات التى أبداها الجانب المصرى :

١ ـ أن الميزان التجارى مع دول المجموعة يظهر عجزا كبيرا ومستمرا فى غير صالح مصر ، وللعمل على تخفيف حدة هذا العجز طلب من الجانب الأوروبى منح صادراتنا الزراعية مزايا اضافية •

٢ ـ عبر الجانب المصرى عن ارتياحه للتعاون المالى والاقتصادى وطالب الجانب الأوروبى بضرورة تيسير اجراءات التعاقد والسحب من مبالغ البروتوكول المالى •

٣ ـ طالب الجانب المصرى بزيادة الاستثمارات الأوروبية فى مصر لتدعيم سياسة الانفتاح الاقتصادى التى (كانت) تنتجها مصر كذلك العمل على تخفيف حدة عجز الميزان التجارى وميزان المدفوعات •

٤ ـ طالب بضرورة تنشيط التعاون بين البرلمان المصرى والبرلمان الأوروبى •

٥ ـ عبر الجانب المصرى عن قلقه الشديد بعد التوسعين الثانى والثالث بعد انضمام كل من اليونان وأسبانيا والبرتغال • والآثار السلبية على الصادرات الزراعية •

٦ ـ أفاد الجانب المصرى أن عددا كبيرا من المصريين يعملون بدول المجموعة الأوروبية وانه باليونان وحدها حوالى ١٢ ألف عامل مصرى وان الأمر يستدعى اضافة فصل جديد باتفاقية التعاون لتأمين مصالح هؤلاء العمال •

٧ ـ أفاد الجانب المصرى أن المعونات الغذائية التى تتلقاها مصر تعود بنفع مزدوج اذ انها تساهم فى سد بعض الاحتياجات الغذائية ومن ناحية أخرى تستخدم حصيلة بيعها فى تمويل مشروعات غذائية وطالب الجانب المصرى باستمرار وزيادة هذه المعونات •

٨ ـ أفاد الجانب المصرى أن مصر ترتبط بعلاقات متميزة مع كل من الدول العربية والدول الافريقية وانه يمكن الاستفادة من هذه العلاقات الوثيقة عن طريق التعاون الثلاثى بين المجموعة ومصر وهذه الدول •

★ رد الجانب الأوروبى :

فيما يتعلق بالنقاط ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٧ ، ٨ ، فقد أخذ المجلس علما بمطالب مصر وأفاد بأنه لابد من بذل الجهود المشتركة لتخطى هذه العقبات ، وفيما يتعلق بالآثار السلبية الناجمة عن انضمام اليونان وأسبانيا والبرتغال ، فان المجموعة تدرك تماما آثار هذا الانضمام ليس بالنسبة لمصر وحدها بل بالنسبة لدول جنوب حوض المتوسط التى تربطها بالمجموعة اتفاقات تعاون وستعمل المجموعة على ألا تضار هذه الدول وأنها بالفعل ستعقد بروتوكولات اضافية تكفل منع الضرر •

ـ وبالنسبة لحماية حقوق العمال أجاب الجانب الأوروبى أن اتفاق التعاون الموقع مع مصر فى ١٨ يناير عام ١٩٧٧ لا يتضمن أية أحكام تتعلق بانتقال العمال المصريين أو توطنهم فى دول المجموعة الأوروبية وبالتالى فان مجلس التعاون لا يمكنه التعقيب على هذا الموضوع •

٢ ـ ٢ ـ ٦ : الخلاصـــة :

★ وبتحليل التعامل التجارى بين مصر والجماعة الأوروبية خـــلال الفترة ٧٩ ـ ١٩٨٥ نجـد أن الصـادرات المصرية للجماعة ، تتركز فى سلعة واحدة وهى البترول الذى يمثـل فى المتوسـط ٨٣٪ من صـادرات مصر الى دول الجمـاعة الأوروبية(١٠) ٠

★★ خلاصة الفصلين الأول والثانى :

لقد تناولنا فى هذين الفصلين الاطار النظرى التحليلى لنظرية التكامل الاقتصادى والذى يعـد مدخـلا لابد منـه وخاصة عند دراسة السوق الأوروبية المشتركة ٠ وذلك أن نظرية التكامل كما يراها البعض أنهـا لم تكتمل وتتضـح معالمها الا على نموذج السوق الأوروبية وخاصة بعد اتفاقية روما فى مارس ١٩٥٧ ٠

وكان لزاما علينا أن نتعرض للتطور التاريخى ومراحل اكتمال السوق ٠ لكى تكون نقطة البدء الى المرحلة الحاليـة المتعلقة باتفاقية ماستريخت وما يترتب عليها من الوحـدة الاقتصادية والسياسية والوصول الى الاندماج الكامل ٠

ولذلك تناول البـاحث : الخلفية التاريخيـة للاتحـاد الأوروبى ٠

ولعل من أهم أهداف أوجه التعاون المختلفـة بين دول المجموعة الأوروبية منذ اتفاقية روما عام١٩٥٧ وحتى الآن، هى السياسة الزراعية المشتركة والوصول الى الوحدة النقدية لذلك تناولنا فى المبحث الثالث وحدة النقد الأوروبية (ECU) ونظام النقد الأوروبى «EMS» كمحـور أساسى للتعـاون الأوروبى كما انه يمثل مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادى والاندماج الكلى ٠

ـ وأخيرا تناولنا علاقة مصر بدول المجموعة الأوروبية • وخاصة أهم بروتوكولات التعاون فى ظل السياسة المتوسطية لدول السوق (بروتوكولات التعــاون الاقتصــادى والمــالى والفنى) •

ولتوضيح آثار اتفاقية ماستريخت على الاقتصاد المصرى بوجه خاص سوف نحاول أن نحلل هذه الاتفاقية وأهم المواثيق والعقبات التى تواجدت فى تلك الاتفاقية وامكانية تحقيق أهدافها • وخاصة الأهداف الاقتصادية والنقدية •

★★★

هوامش الفصل الثـــانى

١ ـ كارل هايرماير ، هورست أونجرر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٧ ٠

٢ ـ جاكوب ٠ أ ٠ فرينكل موريس غولد شتين ، اتحاد اقتصادى ونقدى يتشكل فى اوروبا ، مجلة التمويل والتنمية ، مارس ١٩٩١ ، المجلد ٢٨ ، عدد (١) ، ص ٤ ٠

٣ ـ كارل هايرماير ، هورست أونجرر ، مرجع سبق ذكره ، صص ٢٨ ، ٢٩ ٠

٤ ـ شهيرة الرافعى ، ١٩٩٩ بداية أم نهاية المجموعة الأوربية ؟ ، مجـلة الأهرام الاقتصادى ، العدد (١٢١١) ، ٣٠ مارس ١٩٩٢ ، ص ٢٤ ٠

٥ ـ فوزية ابراهيم يوسف ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٧ ٠

٦ ـ محمد صفوت محمد صادق ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩١ ٠

٧ ـ نوال قاسم ، مرجع سبق ذكره ، صص ١٠٧ ، ١١٠ ٠

٨ ـ « المغرب ـ الجزائر ـ تونس ـ مصر ـ الاردن ـ لبنان ـ سوريا » ٠

٩ ـ نوال قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ١٣٦ ، ١٣٧ ٠

١٠ ـ عمر محمد عثمان صقر ، الآثار الاقتصادية لتوسع الجماعة الأوربية نحو الجنوب على الأداء الاقتصادى المصرى ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة وادارة الأعمال ، جامعة حلوان ، ١٩٨٧ ، ص ١٥٥ ٠

الفصـــل الثـــالث

دراسة تحليلية لاتفاقية ماستريخت للوحدة الاقتصادية والسياسية

المبحث الأول

تحليل اتفاقيـــة ماستريخت ، وموقف الدول الأعضاء منهـــا

★ مقـــدمة :

الآن ونحن على مشارف عام ١٩٩٣ ٠ حيث بداية المرحلة الأولى لاتفاقيـــة ماستريخت للوحـــدة الاقتصـــادية والنقدية والوحـــــدة السياســـية Economic Monetary Union (EMU) تتعارض التوقعات للساسة والاقتصاديين الأوروبيين حـــول امكانية تحقيق أهداف معـــاهدة ماستريخت وخاصـــة بعـــد الاستفتاء الذى أجرى فى الدنمارك فى ١٩٩٢/٦/٢ عـــلى الانضمام فى الاتفاقية وقد صوت الشعب برفض الاتفاقيـــة بنسبة ٥٠ر٧٪ مقابل ٤٩ر٣٪ ٠ وما تلاه من تحفظ المملكة المتحدة على التصديق على الاتفاقية ٠ وخاصة بعد التوقيـــع عليها فى ٧ فبراير ١٩٩٢ ٠

الا أن الاتجـــاه نحو التـــكتل الأوروبى الواحـــد منـــذ اتفاقية ٠٠ روما يسير فى الاتجاه الصحيح رغم هذه العقبات

حيث تعـــد معـــاهدة ماستريخت للوحـــدة الاقتصـــادية والنقدية والسياسية ، (قفزة الى الامام على نفس مســـتوى معاهدة روما الشهيرة) ٠ كما وصفها أحد مؤسسيها « الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران » ٠ ولذلك ســـوف نتناول هـــذه الاتفاقية بالتحليل فى هذا الفصل ٠

محاولين الاجابة على الأسئلة التالية :

★ ما هى اتفاقية ماستريخت ؟ وكيف ؟ ومتى ؟ وأين بدأت ؟ ولماذا ؟

★ ما هى مراحل اتفاقية ماستريخت ؟

★وما تأثير الاتفاقية وخاصة الوحدة النقـدية ، عـلى النظام النقدى العـالمى وبالتحـديد عـلى الدولار الأمريكى ؟

★ وما هى آثارها المحتملة على الاقتصاد المصرى ؟

٣ ـ ١ ـ ١ : تحليل اتفاقية ماستريخت :

اتماما لميزة التكامل والوحدة الأوروبية اجتمع رؤساء الحكومات للمجموعة الأوروبية (EEC) « المجلس الأوروبى » (The European Council) فى مدينة ماستريخت الهولندية فى ٩ ، ١٠ ديسمبر ١٩٩١ وتم التوقيع رسميا على الاتفاقيـة فى ٧ فبراير ١٩٩٢ (١) ۰ فى جو اتسم بالنشاط المحموم ، بسبب تعارض وجهات النظر حول بعض بنود مشروع معاهدة الاتحـاد السياسى ـ المكـون من ٢٢٠ صـفحة ـ والاتحـاد الاقتصادى والنقدى Economic Monetary Union. (EMU) المكون من ٣٣ صفحة وعلى وجه الخصوص المملكة المتحدة ۰ فقـد أتت الدول الأعضـاء فى السـوق الأوروبيـة المشتركة حاملة معهـا مواقف محـددة ومعلنـا عنهـا مسـبقا ، الا أن مـوقف بريطانيـا كان متشـددا بشـأن توسـع مجـال اختصـاص الجمـاعة فى مجـال علاقات العمـل ۰ والمسائل الاجتماعية والسياسية والوحـدة النقـدية ۰ وقد تمكن رؤساء دول وحكومات الجماعة الأوروبية من التغلب على خلافاتهم عن طريق تقديم بعض التنازلات بيد أن الاتفاق الذى تم التوصل اليـه والذى توج به زعماء أوروبا قمتهم يمثل مكسبا عظيما للجميع ومن أهم ما أسفرت عنـه القمة من نتائج يتمثل فى :

ـ الاتفاق على انشاء اتحاد أوروبى مرن ۰

ـ الاتفاق على اصدار عملة موحدة بحلول عام ١٩٩٩ مع ادخال شرط اعفاء « Cop-out Clause » يسمح لبريطانيا

كاستثناء خاص • بالرجوع الى برلمانها قبل أن تقرر التخلى عن الجنيه الاسترلينى والدخول فى عملة موحدة •

ـ الاتفاق على سياسة خارجية ، وأمنية ، ودفاعية مشتركة (على أساس المبادرة الفرنسية الألمانية بانشاء جيش أوروبى مشترك) •

ـ فصل الميثاق الاجتماعى « Social charter » عن معاهدة الاتحاد ، وتوقيع الدول عليه فرادى ، مع اعفاء بريطانيا من الانضمام اليه (٢) •

★ وتنص معاهدة الاتحاد الأوروبى على « أن تصدق جميع الدول الأعضاء على هذه الاتفاقية وفقا للمتطلبات الدستورية الخاصة بكل منها » وقد أدى رفض أغلبية صغيرة لاتفاقية ماستريخت من قبل الناخبين الدنمركيين فى استفتاء ملزم أجرى فى ٢ يونية ١٩٩٢ الى تعقيد العملية (٣) •

ـ لذلك كان لزاما علينا ونحن بصدد تحليل اتفاقية ماستريخت أن نتناول موقف الدول الأعضاء كلا على حدة من التصديق على اتفاقية ماستريخت مع تحليل موقف الدنمارك وأسباب نتيجة استفتاء ١٩٩٢/٦/٢ •

٣ ـ ١ ـ ٢ : موقف الدول الأعضاء فى المجموعة الأوروبية من التصديق على معاهدة ماستريخت :

كان التوقيع على المعاهدة فى ٧ فبراير ١٩٩٢ أشبه بانطلاقة للآمال الأوروبية الممثلة فى الدول الـ ١٢ ولهذا فقد أيدتها هذه الدول على انها قفزة الى الأمام فى طريق الوحدة • ولكن عندما حان وقت التصديق على المعاهدة • (أى الموافقة الشعبية عليها) اختفت الغبطة وظهرت المتاعب والصعوبات فقد كان الرأى العام الأوروبى يتغنى بالوحدة كرمز ولكن دون التعمق فى الحقائق التى تعنيها هذه الوحدة • فقد اكتشفت الشعوب المعنية أنها مطالبة بالتخلى عن رموز كانت لمدة قرون عديدة تشكل هويتها مثل :

احلال وحدة النقد الأوروبى ـ الايكو ـ محل العملة الوطنية فى المعاملات الخارجية ومنح مواطنى الجماعة الحق فى الانتخابات والترشيح فى الانتخابات المحلية ، ودعم مكانة البنك الأوروبى الموحد بمنحه العديد من السلطات كانت حتى الآن من اختصاص البنوك الوطنية ، وأيضا نقل سلطات البرلمان الوطنى الذى يجسد المشاركة الشعبية فى ادارة شئون الدولة وغيرها من الاختصاصات ٠

لهذه الأسباب اتسمت عملية التصديق على المعاهدة بالبطء والتردد ان لم يكن بالرفض وحتى شهر (ديسمبر ١٩٩٢) ، أى بعد مالا يقل عن عشرة شهور منذ أن وقع رؤساء الحكومات على معاهدة ماستريخت لم يصدق عليها سوى سبع دول (٤) هى :

٣ ـ ١ ـ ٢ ـ ١ : الدنمارك :

بعد أن أيد البرلمان الدنماركى المعاهدة كان عليه أن يعرض هذه الأخيرة على الشعب ليقول رأيه من خلال استفتاء أجرى فى ٢ يونيو ١٩٩٢ ، وأسفر عن رفض ٧ر٥٠٪ من مجموع الناخبين للمعاهدة ، وعلى هذا أعطيت الدنمارك مهلة أخرى قبل أن تجرى استفتاء آخر حول المعاهدة فى منتصف عام ١٩٩٣ ٠

والمعروف أن انضمام الدنمارك الى الجماعة الأوروبية له ارتباط وثيق بتوسع الجماعة لتشمل أيضا دول منطقة التجارة الحرة الأوروبية وخاصة بعد انضمام المملكة المتحدة الى الجماعة ٠

كانت للدنمارك معاملات مع «الايفتا» تفوق تلك التى كانت مع دول الجماعة الأوروبية ، وان كان قد أدرك بأن تفوق المبادلات الجارية بين دول السوق على « الايفتا » ، لهذا كان يطالب بتوسع سوق الجماعة الأوروبية لتشمل أيضا دول

« الايفتا » أى أن يضم البناء الأوروبى للجماعة الدول الـ١٢ المؤسسة بالاضافة الى الدول الأخرى التابعة « للايفتا » ٠

وترجع الأسباب الحقيقية وراء رفض الدنمارك للتصديق على المعاهدة الى مجموعة مختلفة من العوامل سوف نتعرض لها كما يلى :

٣ ـ ١ ـ ٢ ـ ١ ـ ١ : الأسباب التى أدت الى رفض الدنمارك للاتفاقية :

نستعرض فيما يلى الأسباب التى أدت الى النتيجة التى انتهى اليها الاستفتاء الدنماركى(٥) :

١ ـ الأسباب السياسية :

لم تعتن الحكومة الدنماركية بعقد الندوات واللقاءات الخاصة بشرح الاتفاقية ومحتوياتها ، وتوضيح ما غمض من نصوصها بل تركت الأمر كما لو كانت تضمن النتيجة مقدما ، ولم تقم بالدعاية الكافية وتركت الساحة شاغرة أمام معارضيها لكى يبثوا فى عقول الدنماركيين المساوىء المترتبة على الاتفاقية واذكاء رفضها بدعوى انها ستحد من حريتهم وتقضى على هويتهم ٠ هذا بالاضافة الى استياء عدد كبير من أبناء الشعب الدنماركى من الأسلوب الذى اتبعه السيد وزير خارجية الدنمارك عندما تحدث لمواطنية عبر الأذاعة المرئية ، وبدلا من شرح المزايا التى ستعود على الدنمارك من الانضمام للاتفاقية فقد ركزت الحكومة على شرح الآثار التى ستترتب على رفض الاتفاقية مثل حلول السويد مكان الدنمارك كجسر بين الدول الاسكندنافية ودول الجماعة الأوروبية ٠ ٠

ـ علاوة على ما سبق انعكست مخاوف المواطنين الدنماركيين من قيام ولايات أوروبية متحدة والغاء العلم الدنماركى والغاء الملكية فى الدنمارك وفقدان جنسيتهم فى بوتقة الانصهار الأوروبى ٠

٢ ـ الأسباب الجيوبوليتيكية :

تنبع هذه الأسباب من الحقائق الجيوبوليتيكية التى تحكم الدنمارك من حيث المساحة والموقع وعدد السكان فهى كأى دولة صغيرة الاقليم ، قليلة السكان ، تجاور دولا كبيرة تعيش دائما تحت شبح فقدان استقلالها ويسيطر على الشعب الدنماركى عقدة الخوف من جارتها الكبيرة المانيا خاصة مع الذكريات المريرة التى خلفها الاحتلال الألمانى ابان الحرب العالمية الثانية ، وقد تزايد الخوف من القوة الاقتصادية الألمانية وتدخل القوة العسكرية الألمانية ، خاصة فى أعقاب توحيد ألمانيا ٠

٣ ـ أسباب نفسية :

ان اتفاقية ماستريخت جاءت فى وقت يشعر فيه الدنماركيون بالقلق البالغ ازاء الانغماس فى مشاكل وقضايا الغرب السياسية والعسكرية على الرغم من انهيار الاتحاد السوفيتى ، وجدت الدنمارك نفسها تتورط فى المشاركة فى حرب الخليج كما تتورط فى يوغوسلافيا بعد ذلك ٠ مع بوادر لانشاء جيش أوروبى موحد نواته (فرنسا وألمانيا) مما جعل الشعب الدنماركى يتطلع بقلق الى مستقبل أوروبا واحتمال تورطها فى مشاكل ومواجهات ، الدنمارك فى غنى عنها ولم تتعود عليها ، وقد تركزت الدعاية المضادة على هذه النقطة بشدة ٠

٤ ـ أسباب اقتصادية :

فى الوقت الذى زادت فيه أعداد البطالة فى الدنمارك ـ ازدادت فيه الكراهية للأجانب من كافة الجنسيات ٠

ـ وان زيادة الاتحاد مع أوروبا يمكن أن يعوق المعدل العالى للتقدم الاقتصادى الذى تحققه الدنمارك فقد أصدرت

الجماعة الأوروبية فى شهر مايو تقريرا اقتصاديا عن الدنمارك يتضمن توقعات بأن الاقتصاد الدنماركى سيحقق نموا خلال عام (١٩٩٣) قدره ٧ر٢٪ مقابل نسبة متوسطها ٧ر١٪ للمجموعة ٠

ـ علاوة على ما سبق خشى الدنماركيون من الاتحاد النقدى الأوروبى والغاء العملة الوطنية ٠ وما قد يؤدى اليه ذلك من تأثير على أسعار الفائدة ، نسب البطالة ، مزيد من الآثار السلبية على الاقتصاد الدنماركى بشكل عام ٠

٥ ـ أسباب خاصة :

أنانية الدنماركيين حيث يرفضون أن تنقل الامتيازات التى يحصلون عليها والرفاهية التى ينعمون بها الى غيرهم من فقراء السوق من الاسبان والبرتغال والايرلنديين ، والذين سيجذبهم نظام الضمان الاجتماعى الدنماركى السخى عند فتح الحدود الدنماركية والسماح للمواطنين الأوروبيين بالاقامة فى الدنمارك ٠

★ ينحدر الدنماركيون من سلالة الفايكنج وقد تولد عن ذلك ولعهم بالحرية الكاملة ، ولهذا تخوف العديد منهم من تركز السلطة فى بروكسل والبيروقراطية التى ستتبع ذلك ٠

٣ ـ ١ ـ ٢ ـ ٢ : فرنسا :

على الرغم من أن الرئيس فرنسوا ميتران من أشد المتحمسين للمعاهدة فان التصديق اتسم بالبطء ٠

ففى **٢٧ يونيو ١٩٩٢** ٠ عقد النواب الشيوخ اجتماعا فى « فرساى » احدى ضواحى العاصمة شهد مناقشات عنيفة بين النواب والشيوخ حول المراجعة الدستورية ، وكان أساس الاختلافات داخل الجمعية الوطنية منصبا على منح الأجانب المقيمين حق الانتخاب ، والتخلى عن بعض صلاحيات السيادة الوطنية ٠ وكانت المراجعة الدستورية تتمثل فى ادراج

عنوان جديد داخل القانون الأساسى تحت عنوان (حول الوحدة الأوروبية) • وقد اعتمدت الجمعية المراجعة المطلوبة، وفى الوقت نفسه طالب النواب الفرنسيون مشاركة أكثر فعالية فى عملية البناء الأوروبى الموحد ، وخاصة منها (البرلمان الأوروبى) •

وكان الرئيس قد قرر اجراء استفتاء شعبى لكى تعبر الجماهير عن رأيها فى المعاهدة وقد أسفر الاستفتاء فى ٢٠ سبتمبر عن قبول الشعب التصديق على المعاهدة بنسبة ٠٤ر٥٠٪ من المؤيدين أى بنسبة ضئيلة جدا •

وقد أثار الاستفتاء الفرنسى شعور الارتياح ، وان كانت نسبته المتواضعة قد أثارت العديد من المخاوف حول عملية تنفيذ المعاهدة ، كما أبرزت ضرورة استشارة الشعوب طوال مراحل التطبيق •

٣ ـ ١ ـ ٢ ـ ٣ : ألمانيا :

تعد ألمانيا من أشد المتحمسين للوحدة الأوروبية ولهذا ففى ديسمبر اعتمد البرلمان (البوندستاج) مشروع المعاهدة بأغلبية ٥٤٣ صوتا ضد ١٧ من المعارضين و ٨ أصوات من الممتنعين عن التصويت •

ومن المتوقع أن يؤيد البوندسرات (المجلس الفيدرالى) فى ١٨ ديسمبر المعاهدة ، فقد أيدت جميع الأحزاب الألمانية الممثلة فى البرلمان ـ باستثناء (حزب الاشتراكية الديمقراطية وهو تسمية جديدة للحزب الشيوعى) وكان أهم ما طالب به البرلمان الألمانى أن تزداد مشاركة البرلمانات الوطنية فى شئون الجماعة الأوروبية •

ـ ان ألمانيا تمثل اقتصاديا الظهر القوى لأوروبا الجماعة ، وان كانت تواجه منذ عامين متاعب بعد أن وحدت شطريها ، كما ان لها مكانة خاصة داخل منظمة شمال حلف

الأطلنطي ، هذه المتاعب قد تؤدى الى توقف حركة نموها لفترة حتى يمكنها استيعاب الجزء الشرقي منها ٠

ـ ولألمانيا أيضا قدرات عسكرية مهمة تؤهلها لأن تشارك على نحو فعال في الدفاع عن أوروبا ، ولهذا فقد شهد هذا العام تقاربا بين (بون) و (باريس) اختص بتكوين نواة أولى لجيش دفاع أوروبى ٠

٣ ـ ١ ـ ٢ ـ ٤ : المملكة المتحدة :

في أول ديسمبر ١٩٩٢ بدأ النقاش داخل مجلس العموم البريطاني من أجل التصديق على معاهدة ماستريخت ولكن الطريق كان مليئا بالصعوبات ٠ لهذا اقترح رئيس الحكومة (جون ميجور) بأن التصويت النهائي سينظر اجراء الدنمارك استفتاءها الثاني أى في منتصف عام ١٩٩٣ ، وقد أثار التأجيل البريطاني حفيظة الحكومة الفرنسية ، خاصة أن جون ميجور قد وقع بنفسه على المعاهدة في فبراير ١٩٩٢ ، وبالتالى فلابد أن يلتزم بكلمته ٠ وفى الواقع أن (جون ميجور) يعانى من مشاكل متعددة منذ أن سحب الجنيه الاسترليني في١٦ سبتمبر١٩٩٢ منالنظام النقدىالأوروبى (EMS) ، كما كان عليه أن يواجه من يسميهم « بالمتشككين روبا » من البريطانيين وعلى رأسهم السيدة الحديدية (مارجريت تاتشر) ٠

وقد اعتادت المملكة المتحدة منذ زمن طويل أن تحيا فيما تسميه « العزلة الرائعة » فهى تعانى الى حد كبير من جذريتها ، لهذا ترددت لفترة فى انضمامها الى بعض الجماعات الأوروبية ، ولكنها ركزت نشاطها وأسهمت على نحو فعال فى اقامة (منطقة التجارة الحرة الأوروبية) «الايفتا» فى عام ١٩٦٠ ، وبعدها بعام طلبت الانضمام الى الجماعة الأوروبية (EEC) ولكن الرئيس الفرنسي (ديجول) عارض هذا الطلب بشدة اذ كانت فرنسا غير مرتاحة للعلاقات الوثيقة التى كانت تربط بريطانيا بالولايات المتحدة كما

كانت تعيب عليها شعورها الفاتر بأوروبيتها وعدم ارتباطها الكامل بدول القارة ٠

ولكنها أصبحت عضوا فى الجماعة فى ١٩٧٥ ٠ وفى يونيو عام ١٩٨٩ انضمت بريطانيا كعضو فى النظام النقدى الأوروبى (EMS) ، ولكنها انسحبت منه فى سبتمبر ١٩٩٢ ٠ نتيجة للاضطرابات فى أسواق العملات الأوروبية وخاصة الجنيه الاسترلينى ٠

٣ ـ ١ ـ ٢ ـ ٥ : هولندا :

وافق النواب فى ١٥ نوفمبر ١٩٩٢ على المعاهدة بأغلبية ١٣٧ صوتا ضد ١٣ صوتا ، وبقى أن يوافق عليها مجلس الشيوخ فى ١٩٩٢/١٢/١٥ ، ومع ذلك فان لدى الهولنديين بعض التحفظات ومنها : انشاء تفويض برلمانى مزدوج قومى وأوروبى يطالب بمشاركة كبار السياسيين فى مناقشات الجمعية الأوروبية فى ستراسبورج ٠

وأخيرا فان رئيس الحكومة يطرح علاجا لما لمسه الأوروبيون من انفصال بين رجال السياسة والناخبين وهو التركيز على « أوروبا الأقاليم والهويات الخاصة لكل شعب » ذلك لأن أوروبا الموحدة لا يجب أن تتحول الى مزيج من القوميات كما هو الحال بالنسبة للشعب الأمريكى ٠

ـ ولكن بصفة عامة يمكن القول بأن هولندا لا تعترض على المعاهدة وان كانت تنظر اليها على انها (أفضل من لا شىء) ، فهى غير راضية عن تبسط البيروقراطية البلجيكية وتزداد تمسكا بمبدأ « الاستطراد » وتقبل هولندا الوحدة النقدية الأوروبية ذلك لأن (البنك المركزى الهولندى) ماهو الا فرع من البنك الألمانى (Bundais bank) ، ويتلقى تعليماته من فرانكفورت كما أن الصادرات الهولندية تمثل ٦٠٪ من الناتج الوطنى ٠

أما موقف هولندا من الوحدة السياسية الأوروبية فان الموقف مختلف تماما ٠

٣ ـ ١ ـ ٢ ـ ٦ : بلجيكا :

فى ١٧ يوليو عام ١٩٩٢ وافق مجلس النواب على معاهدة ماستريخت بأغلبية ١٤٦ صوتا ضد ٣٣ صوتا معارضا و ٣ نواب امتنعوا عن التصويت (المجموع ٢١٢ نائبا) ، ثم فى ١٩٩٢/١١/٤ أيد مجلس الشيوخ هذا الاختيار بأغلبية ١١٥ صوتا ضد ٢٨ من المعارضين وامتناع واحد عن التصويت ٠

ولا يخلو التأييد البلجيكى عن بعض المخاوف وان كان ظل مؤمنا بالتعجيل بالبناء الأوروبى الموحد ٠

فان بلجيكا قلقة لما ستحقق لها جماعة أوروبية موسعة وهى تعلم بأن ما تتضمنه الجماعة من رئاسة دورية ومبدأ الاقتراع بالاجماع أو بالأغلبية المميزة ، سيسمح لدول صغيرة أن تقوم بدور مهم ٠

ـ والمعروف ان لجنة الجماعة والمجلس وأيضا جزءا من البرلمان الأوروبى متواجدان فى بروكسيل ٠ وان الأمر ينتهى بالتصديق على المعاهدة من قبل مجلس النواب والشيوخ ، فبعد ذلك لابد من أن تصدق عليها مجالس الجماعتين الناطقة « باللغة الفلامنك » « وباللغة الفرنسية » فيما يتعلق باختصاصات هذه الجماعات (البيئة والثقافة) ، وتطالب بلجيكا أيضا بعقد مؤتمر بين حكومات الدول الأعضاء خلال عام ١٩٩٦ للبت فى قبول أعضاء جدد ٠

٣ ـ ١ ـ ٢ ـ ٧ : لوكسمبرج :

فى ٢ يوليو ١٩٩٢ صدق البرلمان على المعاهدة بأغلبية ٥١ صوتا ضد ٦ (المجموع ٦٠ نائبا) وستشرع الدولة فى ادخال تعديل على الدستور يمنح مواطنى دول الجماعة حق الانتخاب ٠

ـ والمعروف أن الحكومة قد تفادت عملية اجراء استفتاء قد تكون نتائجه غير مضمونة ٠

ـ والمعروف ان عدد سكان لوكسمبرج يصل الى ٤٠٠ ألف نسمة منهم ١١٣ ألف من مواطنى الجماعة (فرنسيون وبلجيكيون وبرتغاليون) يمثلون ٤٥ ألف ، وايطاليون (٢٠ ألف) وهم يشكلون أساس العمالة فى البلاد ٠

وقد رأى مجلس الدولة عدم ادخال تعديل فى القانون الأساسى للبلاد فيما يتعلق بحق الانتخاب، وتشعر لوكسمبورج بأنها دولة صغيرة قد تستفيد من السياسة الخارجية ومن الأمن المشترك الأوروبى وهى ستشارك فى اتخاذ القرارات ٠ كذلك يأمل اللوكسمبورجيون بأن يكون فى المستقبل مقر البنك المركزى الأوروبى فى لوكسمبورج ٠

٣ ـ ١ ـ ٢ ـ ٨ : ايطاليا :

فى ١٧ سبتمبر ١٩٩٢ ، وافق مجلس الشيوخ الايطالى على معاهدة ماستريخت بأغلبية ١٧٦ صوتا ، ١٦ معارضا وامتنع واحد عن التصويت ٠

واعتمد مجلس النواب المعاهدة فى ٢٩ أكتوبر ١٩٩٢، بأغلبية ٤٠٣ أصوات ضد ٤٥ من المعارضين ٠

وتعانى ايطاليا من نسبة مرتفعة من البطالة ٠ كما تواجه تدهورا فى عملتها ، ولهذا فقد رفعت فى سبتمبر الماضى معدل الخصم الى ١٥٪ للدفاع عن تكافؤ « الليرة » فى أسواق العملات ٠

٣ ـ ١ ـ ٢ ـ ٩ : ايرلنده :

جرى استفتاء شعبى فى هذا البلد فى ١٨ يونيو ١٩٩٢ ، وأسفر عن أغلبية ساحقة لمؤيدى المعاهدة بنسبة (٦٨ر٧٪)، ويلاحظ أن المشاركة فى الاستفتاء قد اقتصرت على ٥٧ر٣٪ من الناخبين ، ولكن يلاحظ أن التشكيلات الحزبية الايرلندية قد أيدت المعاهدة خاصة لأن رئيس اللجنة الأوروبية (جاك ديلوم) « قد ذكر انشاء صندوق للترابط » لصالح الدول الأعضاء داخل الجماعة الأقل حظا اقتصاديا ٠

٣ ـ ١ ـ ٢ ـ ١٠ : اليونان :

فى ٣١ يوليو ١٩٩٢ صدق البرلمان اليونانى على معاهدة ماستريخت بأغلبية تمثلت فى ٢٨٦ صوتا ضد ٨ من المعارضين وامتناع واحد عن التصويت ٠

٣ ـ ١ ـ ٢ ـ ١١ : اسبانيا :

فى ٢٢ يوليو وافق مجلس النواب على ادخال تعديل دستورى يسمح للأجانب من أعضاء الجماعة بالمشاركة فى الانتخابات وأيضا (بالترشيح فيها) ولم تمض أيام وبالتحديد فى ٣٠ من نفس الشهر حتى كان مجلس الشيوخ قد أيد التعديل المطروح ٠

ثم فى ٢٩ أكتوبر صدق مجلس النواب الاسبانى على المعاهدة بأغلبية ممثلة فى ٣١٤ صوتا ضد ٣ من المعارضين و ٨ أعضاء امتنعوا عن التصويت ٠

وأخيرا فى ٢٥ نوفمبر عام١٩٩٢ صدق مجلس الشيوخ بأغلبية ٢٢ صوتا وبدون معارضة و ١٣ امتنعوا عن التصويت ، وقد تفادت الحكومة الاسبانية اجراء استفتاء شعبى ٠

ولكن الجميع ينتظرون انعقاد المجلس الدستورى الذى سيعبر عن رأيه حول مراجعة الدستور والتعديل يتعلق أيضا بالمادة رقم (١٣) والتى ستسمح للمواطنين الأوروبيين بالمشاركة فى الانتخابات البلدية وبترشيح أنفسهم فى هذه الانتخابات ٠

٣ ـ ١ ـ ٢ ـ ١٢ : البرتغال :

احتلت مسألة التصديق على المعاهدة من اجراء استفتاء مكان الصدارة فى المناقشات التى جرت فى صفوف الأحزاب ٠ وكانت الحكومة قد أعلنت انها لن تلجأ الى

الاستفتاء معتمدة فى ذلك على أن المادة رقم ١٦٤ من الدستور البرتغالى لا تسمح بالاستفتاء الا فى أمور ذات مصلحة وطنية وان بعض الأمور هى من اختصاص البرلمان ومن هذه الأمور• الموافقة على معاهدات خاصة بمشاركة البرتغال فى منظمات دولية • ومع ذلك فقد بقى النقاش حول تنظيم الاستفتاء أم لا •

والمعروف أن الحزب الشيوعى البرتغالى والحزب اليمينى يعارضان المعاهدة •

٣ ـ ١ ـ ٣ : الخلاصة :

من العرض السابق نستخلص بعض الحقائق :

١ ـ أن المعاهدة (ماستريخت) قد أعدت فى القمة ولم تشارك الجماهير الأوروبية فى صياغتها •

٢ ـ أن هذه الجماهير تتطلع الى الوحدة كوسيلة لجنى فوائد ، أو كرمز يفرض نفسه على عالمنا المتغير ولكنها ـ على عكس المسئولين ـ غير مستعدة لابداء تنازلات فى هويتها القومية وما تمثله من رموز (عملة نقدية واحدة ، نظام انتخابى ، علم واحد •• الخ) •

٣ ـ أن التقاليد البرلمانية تختلف من دولة الى أخرى ولكنها تدخل فى صلب المعتقدات للرأى العام فى كل دولة الى حد انها تندرج ضمن رموز المواطنة ويصعب على الشعوب التغاضى عنها •

٤ ـ بعض الدول فضلت عدم التورط فى اجراء استفتاء ، واكتفت بالحصول على التأييد النيابى أو البرلمانى من منطلق ان هذا التأييد يعكس رأى الجماهير من خلال التمثيل البرلمانى أى (بطريقة غير مباشرة) •

★ وعلى أية حال فان الاقتصاديات الأوروبية تستعد اليوم لدفع الثمن من أجل تحسين ماليتها العامة وأنظمتها

الاجتماعية · ففى ١٦/١٠/١٩٩٢ عندما انعقدت (قمة وزراء خارجية الدول الـ١٢ فى مدينة «برمنجهام»)، ناقش الحاضرون كيفية التوصل الى مزيد من التصديق على المعاهدة ـ وخاصة بالنسبة للدنمارك وأيضا بث الاطمئنان فى صفوف الرأى العام الأوروبى المتعلق بالبناء الأوروبى كما نظروا فى مستقبل النظام النقدى الأوروبى الموحد الذى انسحبت منه بعض الدول ·

ـ وقد تناول المؤتمر مبدأ (الاستطراد) وأقروا بأن الجماعة لا يجب أن تتدخل فى كل شىء ، كما لا يجب سن قوانين على المستوى الأوروبى الا فى حالة فشل المستوى الوطنى فى تحقيق أهدافه ، واتفق الجميع على أن مبدأ (الاستطراد) هذا لا يجب أن يستعمل كحق جديد للاعتراض· لهذا طالبت بعض الدول توضيح هذا المبدأ ، ووضع قوانين وقواعد للتعامل به · وفى نفس المؤتمر طالب الحاضرون مزيدا من الانفتاح « والوضوح » بالنسبة للاجراءات المتحدة من قبل الجماعة(٦) ·



المبحث الثانى

مراحل تنفيذ اتفاقية ماستريخت وأهم دواثيقها

٣ ـ ٢ ـ ١ : المراحل الثلاث لتنفيذ اتفاقية ماستريخت :

٣ ـ ٢ ـ ١ ـ ١ : المرحلة الأولى :

ومن المقرر أن يبدأ تنفيذها ابتداء من العام الحالى (١/١/١٩٩٣) وبعد مداولات مستفيضه أضفت معاهدة ماستريخت على النظام الأوروبي للبنوك المركزية درجة عالية من الاستقلال السياسى ، اذ سيتم توجيه السياسة بواسطة هيئة مشرفة تتألف من مجلس للادارة ، ومن محافظى البنوك المركزية الوطنية ٠

ويجرى تعيين أعضاء مجلس الادارة لفترة واحدة مدتها ثمانى سنوات ٠ ويتم تعيين محافظى البنوك المركزية الوطنية لفترات تبلغ خمس سنوات على الأقل وتصبح البنوك المركزية الوطنية مستقلة عن الادارة الحكومية قبل بدء المرحلة الثالثة ٠

★ وتمثل سياسة سعر الصرف احدى القضايا الحاسمة التى تحدد ما اذا كان البنك المركزى يتمتع حقا بالاستقرار الوظيفى ٠

ـ وقد بدأت المناقشات حول هذه المسألة مع اتفاق عام فى الآراء على أن اختيار نظام لسعر الصرف (كالاختيار بين نظام القيمة الاسمية وأسعار الصرف العائمة) يكون من اختصاص السلطات السياسية ، أى انه يخضع فيما يتعلق بالاتحاد الأوروبى ، لمجلس الوزراء ٠

وتكون ممارسة العمل اليومى فى سوق الصرف مسئولية البنك المركزى الأوروبى غير انه كان هناك خلاف ملحوظ بشأن الجهة المنوط بها تحديد ممارسة السياسة ازاء عملات البلدان الأخرى فى غياب نظام آقاليمى لسعر الصرف ٠

ـ ويلمس المرء نوعا من الحل الوسط بين هذه المواقف فى مشروع المعاهدة ٠ ولكن بشرط ألا تعوق هذه التوجيهات قدرة البنك المركزى فى الحفاظ على (استقرار الأسعار) ٠

ـ وتجدر الاشارة الى أن بداية تنفيذ المرحلة الأولى من اتفاقية ماستريخت ترجع جـذورها الى منتصف عام ١٩٩٠ حيث بداية الخطوة الأولى فى تنفيـذ (الوحـدة النقـدية الأوروبية) التى بدأت فى ظل أوضاع اقتصادية أسوأ من الأعوام السابقة على هـذا التاريخ ، فقـد كانت معـدلات التضخم فى المتوسط أكثر من ٥٪ والعجز فى الميزانية بلغ فى المتوسط ٤٪ ومعدلات النمو كانت فى المتوسط أقل من ٣٪ ٠

وقد كانت المرحلة الأولى تهدف الى تمرير عمليات الدفع وحـركة رؤوس الأمـوال بين الدول الأعضـاء ومزيد من التعاون بين الهيئات العامة ، والى تطابق أكبر فى السياسة الاقتصادية وتعاون أوثق بين البنوك المركزية داخل المجموعة الأوروبية ٠

★ وقد جرت أيضا مداولات طويلة (بشـأن تنسيق السياسة الاقتصادية) خلال المفاوضـات التى انتهت بعقـد المعاهدة ٠

وطالبت بعض البلدان ، وخاصـة فرنسـا ، بصياغة مبادىء توجيهية بشأن السياسـة الاقتصادية ، بما فى ذلك (السياسة النقدية) على مستوى المجلس الأوروبى ٠

ولم يذكر مشروع المعاهدة شيئا عن المبادىء التوجيهية المتعلقة بالسياسة النقدية وانما سمح ، بدلا من ذلك لمجلس

الوزراء ، بنـاء على أغلبية مشروطة ، بوضـع (مبـادىء توجيهية عريضة) للسياسة الاقتصادية فى الاتحاد الأوروبى وعرضها على المجلس الأوروبى لمناقشتها ، وعلى هذا الأساس وكخطوة نهائية يجوز لمجلس الوزراء بناء على أغلبية مشروطة أيضا اصدار (توصيات) بشأن السياسة الاقتصادية ·

★ الاستقرار المالى : كان هناك منذ البداية ، اتفاق على نطاق واسع على أن قيام اتحاد نقدى مسـتقر يتطلب توافر تنسيق وثيق (للسياسات المالية) الوطنية ، وكذلك فرض نوع من القيود على أوجه عجز وديون القطاع العام ، اذأن العجز المالى الزائد الذى غالبا ما يتم تمويله من خلال التوسع النقدى يعرض استقرار الأسعار للخطر(٧) · ومن ثم ينبغى تحاشيه ·

ــ وقد تم تعريف العجز المفرط ، فى بروتوكول ألحق بمشروع المعـاهدة بأنه عجز حـكومى عام يتجـاوز ٣٪ من الناتج المحلى الاجمالى ·

وبالاضافة الى الحدود التى وضعت للعجز المالى ، وضعت المعاهدة أيضا (حدا أقصى لنسبة الدين العـام هو ٦٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى) ·

ويتـوقع من البلدان المثقلة بالديون أن تتخـذ تدابير تكفل لها أن تقترب نسبة دينها من هذا الحد الأقصى بسرعة معقولة ·

ــ وقد أجازت المعاهدة (اسـتخدام الجزاءات) لفرض الانضباط المالى كما حددت مرحلة أولية قبل فرض الجزاءات الفعلية يمكن خلالهـا لمجلس الـوزراء توجيـه تحـذيرات والمطالبة باتخاذ تدابير ملائمة · وبذلت جهـود لضمان أن تكون الجزاءات فعالة وممكنة التطبيق على السـواء · وهى تتدرج فى الشدة كما يلى :

★ نشر معلومات اقتصـادية وموازنيـة تفصيلية فيما يتعلق بمبيعات صكوك الدين ·

★ اعادة النظر فى تقديم قروض الى الأعضاء من قبل بنك الاستثمار الأوروبى ٠

★ايداع وديعة خالية من الفائدة لدى الاتحاد الأوروبى الى أن يتم حل المشكلة ٠

★ فرض غرامات ذات حجم ملائم ٠

٣ ـ ٢ ـ ١ ـ ٢ : المرحلة الثانية :

من المقرر أن يبدأ تنفيذ المرحلة الثانية من معاهدة ماستريخت ابتداء من (أول يناير ١٩٩٤) ٠

واعترف جميع المشتركين بأن طول فترة المرحلة الثانية وتوقيت الدخول فى المرحلة الثالثة ، سيتوقفان على درجة وسرعة التقارب الاقتصادى والمالى فيما بين البلدان الموقعة على المعاهدة ٠

ـ وتم وضع جدول زمنى لهذه المرحلة يتراوح بين (سنتين ـ وخمس سنوات) ٠٠ بحيث تتأتى الفرصة الاولى لبدء المرحلة الثالثة فى عام١٩٩٦ ويمكن أن تتأخر الى بداية عام ١٩٩٩ ٠

ـ وفقا لامكانية تحقيق التقارب الاقتصادى بين الدول الأعضاء والوفاء بالمتطلبات التالية :

١ ـ يجب ألا يزيد معدل التضخم فيه عن ٥ر١ نقطة مئوية عن معدل التضخم فى الدول الثلاث الأعضاء الأقل نسبة من التضخم ٠

٢ ـ يجب ألا تزيد أسعار الفائدة فيه على ديونه الحكومية طويلة الأجل عن نقطتين مئويتين عن أسعار الفائدة المماثلة فى الدول الثلاث ذاتها ٠

٣ ـ يجب أن يظل سعر الصرف فيه فى نطاق ضيق من تقلبات (آلية سعر الصرف) لمدة سنتين دون لجوء الدولة المعنية الى خفض عملتها بمبادرة منها ٠

٤ ــ ينبغى الوفاء بالمعايير المالية ٠

★ وينتظر أن يتم خلال هذ المرحلة (المرحلة الثانية) مايلى:

١ ــ استكمال الاجراءات المتعلقة بتصديق الاتفاقية (ماستريخت) لاتفاقية السوق الأوروبية المشتركة (EEC) من قبل جميع الأعضاء ٠

٢ ــ التخلى عن سد العجز فى الموازنات الحكومية عن طريق التمويل ٠

٣ ــ استبعاد أية مسئولية للمجموعة أو للدول الأعضاء فيها عن التزامات أى عضو آخر من أعضائها ٠

ــ وفى تلك المرحلة ستقوم اللجنة الأوروبية برصد الأوضاع الاقتصادية وتطوراتها للدول الأعضاء ، وتعد هذه الخطوة ضرورية للوقوف على مدى تحقيق الدول (للأداء الاقتصادى المطلوب) للدخول فى المرحلة الثالثة ٠

الا أن السياسة النقدية خلال تلك المرحلة الانتقالية ستبقى على المستوى المحلى ، أى فى يد الدول الأعضاء ٠

ــ كما ستشكل عام ١٩٩٤ (المؤسسة النقدية الأوروبية) (٨) ٠

٣ ــ ٢ ــ ١ ــ ٣ : المرحلة الثالثة :

والتى من المنتظر أن يكون البدء فيها فى عام(١٩٩٦)٠ وسيكون هناك عدة شروط وخطوات يجب اتباعها قبل الدخول فى تلك المرحلة أولها أن تقدم اللجنة ، والمؤسسة النقدية الأوروبية قبل ذلك التاريخ تقارير حول الأوضاع الاقتصادية لكل دولة على حدة ، وفيها سيتم تقييم أو الرقابة على الشروط السابق عرضها فى المرحلة الثانية (كمتطلبات للانتقال الى هذه المرحلة) ٠

ــ فى حالة ما اذا كانت غالبية دول المجموعة مستوفية لشروط الانضمام للمرحلة الثالثة ، أما الدول التى لم تستوف

هذه الشروط فسيتم معاملتها بشروط استثنائية وفى هــذا الصدد علقت بريطانيا انضمامها للمرحلة الأخيرة من الوحدة النقدية على موافقة الحكومة البريطانيــة والبرلمان • أما الدنمارك فقد علقت انضمامها الى استفتاء شعبى •

ـ أما فى حالة عــدم الاتفاق على بدء المرحلة الثــالثة والأخــيرة حتى عام ١٩٩٧ فانها ســتبدأ وفقا لاتفاقيـــة ماستريخت فى أول يناير (١٩٩٩) •

★ وأهم ما يميز تلك المرحلة هو انشاء (البنك المركزى الأوروبى) الذى ســيقوم بمهمة رسم السياســات النقــدية للمجموعة واصدار العملة الموحدة ، ومن المقــرر أن يبــدأ برأس مال قدره (٤ مليارات ايكو) ويكون أصحاب رأس المال البنــوك المركزية الوطنية ، ومن المقــرر أن يكــون نصيب البنك المركزى الألمــانى ٢٥٪ من رأس مــال البنك المركزى الأوروبى •

★ ولعل أهم ما يميز المرحلة الأخيرة هو الوصــول الى الوحدة الاقتصادية والنقديه (ECU) باستثناء المملكة المتحدة والدنمارك وذلك لتحفظ بريطانيا ،وتعليق موافقة الدنمارك على الاستفتاء الشعبى •

٣ ـ ٢ ـ ٢ : الميثاق الاجتماعى فى اتفاقية ماستريخت ـ :

من أهم ما اسفرت عنه قمة ماستريخت :

ـ الاتفاق على انشاء اتحاد أوربى مرن •

ـ الاتفاق على اصدار عملة موحدة بحلول عام ١٩٩٩ •

ـ الاتفاق على سياسة خارجية وأمنية ، ودفاعية (على أســاس المبــادرة الفرنسية الألمانيــة بانشاء جيش أوروبى مشترك) مشتركة •

ـ فصــــل الميثــاق الاجتمــاعى (Social Charter) عن معاهدة الاتحاد ، وتوقيع الدول عليه فرادى • مع اعفاء بريطانيا من الانضمام اليه وسنتناول الميثاق الاجتماعى من

حيث مضمونه ، وأسباب فصل الميثاق عن معاهدة الاتحاد فى اتفاقية ماستريخت •

٣ ـ ٢ ـ ٢ ـ ١ : مضمون الميثاق الاجتماعى :

يعرف الميثاق الاجتماعى الحقوق الاجتماعية الأساسية لمواطنى الجماعة الأوروبية ، وعلى وجه التحديد العمال ، سواء كانوا موظفين ، أو أصحاب مهن حرة (٩) •

ـ ويحدد الميثاق المبادىء الأساسية التى تتعلق بالحقوق التالية :

(١) الحق فى حرية الانتقال :

ويمكن هذا الحق مواطنى الجماعة الأوروبية من أن يقيموا ، ويمارسوا أى مهنة فى أى دولة عضو بناء على نفس الشروط المطبقة على مواطنى البلد المضيف •

ويتعلق هذا الحق بحرية الانتقال ، وحرية الاقامة ، والمعاملة المتكافئة •

(٢) الحق فى التوظف والأجر :

ويعترف هذا الحق ، بأن أى مواطن من مواطنى الجماعة يتمتع بحقه فى التوظيف وفى الحصول على أجر عادل مقابل تلك الوظيفة •

ويهدف الحق فى الأجر أيضا الى ارساء أجر أساسى مقبول •

(٣) الحق فى تحسين ظروف المعيشة والعمل :

ويهدف هذا الحق الى تنسيق ظروف العمل والمعيشة لمواطنى الجماعة ، فى الوقت الذى تبذل فيه الجهود لتحسينها •

ويرتبط أساسا بتنظيم ، وقابلية تعديل وقت العمل (الحد الأقصى لوقت العمل ، والعمل لغير المتفرغ ، والعمل

محدد المدة ، والمؤقت ، والعمل نهاية الأسبوع ، والعمل دوريات ، والاجازة السنوية ، وفترات الراحة الأسبوعية ، والدورية ٠٠ الخ) ٠

بالاضافة الى تقريب قواعد العمل المتنوعة المعمول بها فى الجماعة ٠

(٤) الحق فى الحماية الاجتماعية :

ويستهدف هذا الحق ضمان حماية اجتماعية كافية لجميع مواطنى الجماعة أيا كان وضعهم ، عن طريق ضمان حد أدنى لأجر العمل ، وتقديم مساعدة اجتماعية ملائمة للمستبعدين عن سوق العمل ، وأولئك الذين يفتقرون الى وسيلة عيش كافية ٠

(٥) الحق فى حرية الانضمام للاتحادات والمساومة الجماعية :

ويعترف هذا الحق لجميع أصحاب الأعمال ، وجميع العمال فى الجماعة الأوروبية بالانضمام فى المنظمات المهنية بحرية ٠ والى جانب ذلك ، حرية المساومة وابرام الاتفاقيات الجماعية بين جانبين من الصناعة ، وباللجوء الى العمل الجماعى ، ومن أمثلته الاضرابات فى حالة حدوث تعارض فى المصالح ٠

(٦) الحق فى التدريب المهنى :

يحق لكل عامل أن يواصل التدريب المهنى أثناء حياة العمل ويعنى هذا الحق على وجه التحديد ، تنظيم اجازة تدريب تمكن العمال من اعادة التدريب ، واكتساب مهارات اضافية بالاستفادة من التسهيلات الموجهة نحو استمرار ومواجهة التدريب ٠

ويضاف الى هذه الحقوق الخاصة بالعمال الحقوق التالية :

(٧) الحق والمعاملة المتساوية للرجل والمرأة ٠

(٨) حق العامل فى العلم ، والمشورة ، والمشاركة ٠

(٩) حق حماية الصحة والسلامة فى أماكن العمل •

(١٠) حق حماية الأطفال والمراهقين •

(١١) حقوق كبار السن (المعاشات) •

(١٢) حقوق المعوقين :

حيث يحق لكل شخص معوق أن يستفيد من اجـراءات معينة ، خصوصا فى مجال التـدريب ، والتـكامل الوظيفى والاجتماعى واعادة التأهيل (١٠) •

OCCUPATIONAL AND SOCIAL INTEGRATION AND REH ABILITATION.

٣ ـ ٢ ـ ٢ ـ ٢ : أسباب فصل الميثاق الاجتماعى عن مشروع معاهدة الاتحاد فى قمة ماستريخت :

من المعلوم أن معاهدة الجماعة الأوروبية ، فى صيغتها الأصـلية الموقعة فى روما (١٩٥٧) ، لا تتنـاول تفصـيلا الاندماج الاقتصادى والاجتماعى للدول الأعضاء ومناطقهم •

وقد صـار الاندماج الاقتصـادى والاجتماعى قضية ، مثار اهتمام • بعد انضمام ايرلنـدا (١٩٧٣) واليـونان (١٩٨١) ، ثم بات أمرا ضروريا بعد انضمام كل من اسبانيا (١٩٨٦) والبرتغال (١٩٨٧) •

نتيجة للازمة الاقتصادية التى مرت بها الجماعة والتى تمثلت فى ارتفاع متوسـط البطالة فى الجمـاعة ، وزيادة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق فى الدول الشـمالية الغنيـة ، والدول الجنوبية الفقيرة (اسـبانيا ، البرتغال ، واليونان) •

اذا ، أول الأسباب وأهمها هو :

★ (زيادة نسبة البطالة فى دول الجماعة) ، (زيادة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية بين الدول الغنية والدول الفقيرة) •

ـ ولما كانت سياسة السوق الداخلية (Internal Market Policy) التى ستبدأ اعتبارا من ١٩٩٣/١/١ ، تؤدى الى ازالة آية قيود على حركات الأشخاص ، والسلع ، والخدمات ، ورؤوس الأموال مما سيعنى :

★ حدوث تأثيرات جوهرية على أوضاع الشركات (الصغيرة ، والمتوسطة والكبيرة) الحجم ، ومناطق الجماعة ·

★ أيضا اذا أثرنا نقطة أن الفتح الكامل للأسواق اعتبارا من ١ يناير ١٩٩٣ ستكون له آثار مباشرة ، وغير مباشرة ، على جميع القطاعات التى شرعت فى عملية اعادة هيكلة للصناعات الوطنية على مستوى آوروبى ·

★ فان تبنى الميثاق الاجتماعى فيما يتعلق بالعمالة ، سيؤدى الى آثار سلبية على القدرة التنافسية للدول الشمالية ، فضلا عن تعقيد بالغ لعملية السوق الداخلية ·

★ أن الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم التى تمثل ٥٩٪ من اجمالى الشركات وتستوعب ٥٦٪ من مجموع الوظائف · من الصعوبة بمكان ان تنصهر ، وتعمل وفق الدم الهائل من المعلومات المتعلق بالسوق الداخلية وذلك لأنها ، تفتقر الى الموارد المالية الضرورية ، وتواجه مشكلة اللغة ، فضلا عن اعتيادها توفير المنتجات لنفس السوق واستخدام نفس القنوات التسويقية ·

★ أما الشركات المتوسطة فانها متخوفة من (الاغراق الاجتماعى) Social Dumping والذى قد يؤدى الى تدهور آو اختفاء الطلب على منتجاتها · بسبب قيام الشركات الراغبة فى التوسع بانشاء فروع فى الدول التى تنخفض فيها مستويات الأجور ·

★★★

٣ ـ ٢ ـ ٣ ـ الخلاصة :

يعد الميثاق الاجتماعي من أهم المواثيق التى ألحقت باتفاقية ماستريخت ، وتم فصله فى بروتوكول خاص ، على أن تلتزم به الدول الموقعة عليه فقط ، نظرا للخلاف الذى دار حوله • واعتراض بريطانيا عليه ، ولم يقتصر الخلاف بين الدول الأعضاء فى اتفاقية ماستريخت على الميثاق الاجتماعى فقط ، بل كانت هناك موضوعات أخرى محل خلاف بين الأعضاء ، وخاصة بريطانيا التى عارضت الاتحاد الفيدالى ، والسياسة الخارجية والدفاع المشترك ، حيث اعترضت على ذوبان دول المجموعة فى وحدة سياسية واتحاد فيدرالى •

ورغم موقف بريطانيا المتشدد فان مسيرة العمل باتفاقية ماستريخت لن تتعثر كثيرا ، وسوف تعدل بريطانيا عن موقفها هذا أمام التحرك المستمر المكلل بالنجاح بفعل تفاعل القوى الأوروبية الأخرى ، وتحقق حلم الأوروبيين فى انشاء الولايات المتحدة الأوروبية وانصهار الحدود السياسية بين الدول الاثنتى عشرة ، وازالة كافة المعوقات أمام السلع ، والخدمات ، ورءوس الأموال ، والعمل •

هوامش الفصل الثالث

١ ـ Commission of the European Communities, (From single Market to European Union), office for official publications of the European Communtie , Luxempourg, April 1992, p. 13.

٢ ـ عبد الحميد حمدى نوار ، قمة ماستريخت واشكالية الميثاق الاجتماعى ، مجلة الأهرام الاقتصادي ـ العدد (١٢٥٠) ، ١٣ يناير ١٩٩٢ ، ص ٤٤ ٠

٣ ـ كارل هابر ماير ، هورست أونجرر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٦ ٠

٤ ـ نبيه الأصفهانى ، معاهدة ماستريخت بين التوقيع والتطبيق ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١١١) ، يناير ١٩٩٣ ، صص ١١٣ ، ١١٦ ٠

٥ ـ محمد سعيد محمد بيومى ، دراسة عن موقف مملكة الدنمارك من اتفاقية ماستريخت ، مكتب التمثيل التجـــارى فى كوبنهاجن ، ٢٣ اكتوبر ١٩٩٢ ، صص ١ ، ٣ ٠

بيانات غير منشورة ٠

٦ ـ نبيه الأصفهانى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦١ ٠

٧ ـ كارل هابر ماير ، هورست أونجرر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨ ٠

٨ ـ شهيرة الرافعى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤ ٠

٩ ـ عبد الحميد نوار ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٥ ٠

١٠ ـ *Commission of the European Communities,* (The Single Market In Action), Office for Official Publications of the European Communities, Luxembourg, August 1992, p. 17.

الفصل الرابع

الآثار الاقتصـــادية الكلية لاتفاقية ماستريخت على الاقتصاد المصرى

المبحث الأول

آثار اتفاقية ماستريخت على النظام النقدى العالمى وبالتحديد عـلى الدولار الأمريكى

٤ـ١ : الوحدة النقدية الأوروبية فى إطار اتفاقية ماستريخت:

٤ـ١ـ١ : أهـداف السياسة النقدية :

يتطلب التقدم نحو اقامة الاتحاد الاقتصادى والنقـدى ضرورة التوافق فى الرأى بين البلدان المشاركة حول أهداف السياسة النقـدية ، وخـلال الستينات والسبعينات كانت السياسات النقدية في البلدان الصناعية الرئيسية تشمل عددا من الأهداف ، أبرزها :

- استقرار الأسعار ·
- التوظف الكامل ·
- النمو الاقتصادى القابل للاستمرار ·

★ ولـكن فى العقد المـاضى (الثمانينـات) ، ركزت الحكومات اهتمامها على هدف التحكم فى التضخم ، مع النظر الى استقرار الأسعار (كشرط ضرورى وان كان غير كاف) وله ما يبرره في رأينا لتحقيق سائر الأهداف الاقتصادية(١) ·

★ واتساقا مع هذه الأهداف كان هناك اتفاق عريض على منظـومة أوروبية للبنـوك المركزية ، أو مـا يسـمى (EURO Fed) والذى تم بلورته آخـر الأمـر فى الاتفـاق على

انشاء« بنك مركزى أوروبى » من خلال معاهدة ماستريخت للوحدة الاقتصادية والنقدية .

أولا :

وتماشيا مع التحرك السريع للجماعة الأوروبيــة فان « العملة المشتركة أصعب فى العدول عنها بالمقارنة بالالتزام بأسعار الصرف الثابتة على نحو غير قابل للالغاء » .

ثانيا :

أن العملة المشـتركة تتيح للمشــاركين فى الاتحــاد الاقتصادى والنقدى أن يحصلوا على مكاسب الكفاءة المقترنة بالتحرك اقترابا من عملة واحدة ، أكثر مما تتيحه لهم أسعار الصرف الثابتة .

ثالثا :

أن السلطة النقدية قد تكون قــادرة على تنفيذ الرقابة النقدية بفعالية أكبر مما تستطيعه البنوك المركزية الوطنية كل على حدة .

★ وربما تصبح الاتفاقية الخاصة بالاتحاد الاقتصادى والنقــدى (ماستريخت) حدثا مهما للغــاية فى التــاريخ الاقتصادى لأوروبا ، وخاصة بعد (أزمة النقد الأوروبيــة التى بدأت فى شهر سبتمبر ١٩٩٢) اذ ان انشاء « دستور نقدى أوروبى » يستهدف :

★ تثبيت الأسعار لا يؤدى فقط الى تشـكيل المصــائر الاقتصادية للدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى بل له أيضا تأثير عالمى النطاق .

ومن الأرجح أن يكون هــذا الدســتور بمثــابة مركز توجيهى للسياسة الاقتصادية للأعضاء المحتمل انضمامهم الى الاتحاد الأوروبى مثل (النمسا والسويد وفنلندا) .

ولاقتصادات السوق الناشئة فى وسط وشرق أوروبا .

★ كما أن على الاتحاد النقدى تزويد الاتحاد الأوروبى بعملة تضاهى ثقل هذا الاتحاد فى الاقتصاد العالمى ٠

ولهذا سوف نحاول أن نتتبع أثر الوحدة النقدية على النظام النقدى العالمى وخاصة العملات الرئيسية مثل المارك الألمانى ، والدولار الأمريكى ٠ مركزين اهتمامنا على الدولار الأمريكى كعملة ارتكازية عالمية ٠ وذلك بسبب ارتباط الجنيه المصرى بالدولار الأمريكى ٠

٤ ـ١ ـ ٢ : الوحدة النقدية والموقف الألمانى : بعد قمة ماستريخت :

ان قضية الوحدة الاقتصادية والنقدية والبنك المركزى الأوروبى المزمع اقامته خلال بضع سنوات ، قائم فى كثير من النواحى على (نظام البنك المركزى الألمانى) بالاضافة الى أن قرارات (قمة ماستريخت) فى هذا الشأن جاءت فى الجانب الأكبر منها متماشية مع توصيات البنك المركزى الألمانى ٠ هذا الى جانب ان « الايكو » وهو وحدة النقد الأوروبية التى تتألف من (سلة) من عملات البلدان الأعضاء فى المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، تبلغ نسبة المارك الألمانى فيها ٣٠٪ ٠

★ وفى ظل هذه الحقائق يثور التساؤل :

ـ هل تستطيع ألمانيا دعم عملية الوحدة الاقتصادية والنقدية فى أوروبا فى الوقت الذى تتحمل فيه المليارات من الماركات لاعادة بناء ألمانيا « الشرقية » ؟ ٠

ـ وهل يتقبل المواطن الألمانى استبدال المارك الذى هو فى ذهن الكثيرين رمز النجاح الاقتصادى الذى استطاعوا تحقيقه خلال الأربعين عاما الماضية ؟

وأخيرا وأهم من السؤالين السابقين فان الوحدة النقدية تتطلب وحدة فى كثير من المجالات (السياسية ، والاجتماعية وغيرها) ٠

ـ فهل تستطيع المجموعة الأروبية على اختلاف مستوياتها الاقتصادية الواضحة واختلاف سياساتها الداخلية والخارجية ، والسياسات المالية والاجتماعية ... الخ . هل تستطيع هذه الدول المتفرقة ، على الرغم مما تنشده من تنسيق سياسات ، أن تصبح ـ ولايات متحدة أوروبية ؟

ـ وهل لو كانت الاجابة على الأسئلة الثلاثة السابقة بالايجاب سوف يتأثر الدولار سلبا أو ايجابا بهذه العملة الموحدة وهذا الاتحاد الأوروبى وخاصة بعد الانتخابات الأمريكية ، وتولى الرئيس الامريكى الجديد (بيل كلينتون) السلطة ، (الذى يعرب عن انتهاجه خطة طموحة) تدعم استقرار الدولار نتيجة لخطته الطموح المتمثلة فى زيادة الاستثمارات الأساسية والانفاق العام واحتمال اتجاه أسعار الفائدة الأمريكية الى الارتفاع ؟

وسوف تمثل الاجابة على هذه الأسئلة محور هذا المبحث .

ـ ان اتفاقية ماستريخت وما تضمنته من قرارات خاصة بالوحدة الاقتصادية والنقدية ، قد حددت شروطا عديدة للدخول فى كل مرحلة من مراحل هذه الوحدة .

الا انه هنا أيضا يتوقف الأمر على مدى الالتزام الدقيق بهذه الشروط لذا فمن المنتظر ـ طبقا لما ذكرته جريدة (**الفاينينشال تايمز**) :

ـ أن يضع البرلمان الألمانى عند مناقشة الاتفاقية ـ شروطا لعضوية ألمانيا فى الوحدة النقدية تعود فى مجملها حول التزام الدول الأعضاء بالقواعد التى وضعتها المجموعة لهذه الوحدة ، والتأكد من أدائها الاقتصادى .

ـ وفى هذا المجال كتب أحد أساتذة الاقتصاد فى ألمانيا يقول ان هناك احتمالين :

ـ الاحتمال الأول : ان المجموعة الأوروبية اذا هدفت استقرار الأسعار ، وتحقيق استقرار نقدى ، كالذى شهدته

ألمانيا • فيجب أن يكون هناك صندوق خاص لدعم هذه العملية ، وان ترصد له مبالغ طائلة •

ـ والاحتمال الثانى أن تنقسم المجموعة الى (ناد للأغنياء) وآخر (للفقراء) أو أن تمضى المجموعة فى طريقها مع الاتفاق ضمنيا على مزيد من التضخم وفي هذه الحالة ، ستبقى أوروبا متحدة ولكنها ستشهد هروبا من (الايكو) وركودا اقتصاديا •

ـ أما البنك المركزى الألمانى فقد أشار في آخر تقرير له عن اتفاقية ماستريخت وموقفه منها فأوضح أن مسألة اقامة اتحاد نقدى أوروبى هي قرار سياسى بالمقام الأول ، ولكن من ناحية أخرى ، فان السياسة النقدية التى تهدف الى اتحاد نقدى على مستوى المجموعة الأوروبية (ستتأثر الى حد كبير بالسياسات الاقتصادية والمالية والادارية فى كل الدول الأعضاء) •

ـ كما أشار التقرير الى ضرورة توافر اتحاد سياسى شامل لتوفير مقومات النجاح للاتحاد النقدى •

ـ كما أشار هذا التقرير أيضا الى أن مراحل الوحدة النقدية تتمثل فى المرحلة الأولى التى تبدأ من ١/١/١٩٩٣، المرحلة الانتقالية الثانية ١٩٩٤ ، والمرحلة الثالثة لن تتأخر عن ١٩٩٩ •

ـ وتتطلب جهودا مكثفة • بحيث تتماشى السياسات الاقتصادية ، والاجتماعية والمالية مع متطلبات السوق الموحدة •

وفى الوقت نفسه دفع الوحدة فى اتجاه المزيد من استقرار الأسعار •

ـ وطبقا لهذا التقرير فان السياسات النقدية لن تستطيع وحدها تحمل هذه المسئولية •

ومن ناحية أخرى فان اقامة آية صندوق أو وسائل أخرى لدعم هذه العملية يجب (ألا تحمل الانفاق العام الألماني مزيدا من الأعباء) ٠

٤ ـ ١ ـ ٣ : الأوزان النسبية للعملات الأوروبية فى الايكو (٩١ ـ ١٩٩٢) :

ولتوضيح ثقل المارك الألمانى فى الوحدة النقدية الأوروبية (الايكو) والدور الذى يلعبه ، سوف نعرض الأوزان النسبية لكل عملة أوروبية فى (وحدة النقد الأوروبية) « الايكو » ٠

ـ وخاصة فى أعوام ٩١ ـ ١٩٩٢ بعد توحيد ألمانيا والعبء الثقيل الذى ألقى على كاهل ألمانيا الغربية تجاه ألمانيا الشرقية ٠٠ وما استتبع ذلك من ضرورة اعادة بناء ألمانيا الشرقية ٠٠ واستيعاب الركود الاقتصادى الشرقى ، لتنصهر مشاكل المانيا الشرقية فى بوتقة « الوحدة الألمانية » ٠

ـ وقد يعكس هذا العرض أهمية كل عملة أوروبية فى تكوين الايكو ، حيث تحتل ألمانيا مكان الصدارة فى الوزن النسبى لعملتها داخل الايكو ٠

والجدول التالى يوضح الأوزان النسبية لعمـــلات الدول الأوروبية (الـ ١٢) داخل وحدة النقد الأوروبية

— Composition of (E C U) Precentage Share of Each Currency. In (1991), (31,07,1992).

★ مكونات « الايكو » بالوزن النسبى لكل عملة أوروبية فى (٩١ ، ١٩٩٢) :

العملات الأوربية للأعضاء	(٪ فى الايكو) ١٩٩١	(٪ فى الايكو) يوليو ١٩٩٢	التغيير ٪
١ ـ المارك الالمانى	٣٦ر٣٠٪	٦٠ر٣٠٪	+ ٢٤ر٠٠٪
٢ ـ الفرنك الفرنسى	٣٢ر١٩٪	٣٢ر١٩٪	—
٣ ـ الجنيه الاسترلينى (بريطانيا)	٦٠ر١٢٪	٢٢ر١٢٪	— ٢٨ر٠٠٪
٤ ـ الليرة الايطالية	٨٧ر٠٩٪	٨٣ر٠٩٪	— ٠٤ر٠٠٪
٥ ـ الجليدر الهولندى	٤٩ر٠٩٪	٥٦ر٠٩٪	+ ٠٧ر٠٠٪
٦ ـ الفرنك البلجيكى	٧٨ر٠٧٪	٨٦ر٠٧٪	+ ٠٨ر٠٠٪
٧ ـ البيزيتا الاسبانية	١٥ر٠٥٪	٢٩ر٠٥٪	+ ١٤ر٠٠٪
٨ ـ الكراون الدنماركى	٥٢ر٠٢٪	٥٢ر٠٢٪	—
٩ ـ الجنيه الايرلندى	١١ر٠١٪	١٢ر٠١٪	+ ٠١ر٠٠٪
١٠ ـ الاسكودا البرتغالى	٧٨ر٠٠٪	٨٠ر٠٠٪	+ ٠٢ر٠٠٪
١١ ـ الدراخمة اليونانية •	٧٠ر٠٠٪	٥٧ر٠٠٪	— ١٣ر٠٠٪
١٢ ـ الفرنك اللكسمبورجى	٣١ر٠٠٪	٣١ر٠٠٪	—
المجموع •	١٠٠٪	٠٠ر١٠٠٪	صفر

(★) المصدر : لجنة السوق الأوربية

— Commossion of the European Communities, (Manuscript Completed In April 1992, and August 1992) (2).

– من الملاحظ من الأوزان النسبية للعملات الأوروبية ان :

١ – المارك الألماني يحتل الصدارة بين العملات الأوروبية في الايكو حيث تفوق نسبته عن ٣٠٪ من الايكو ولذلك كان لزاما على البنك المركزى الألمانى « البوندسبيك » أن يساهم ب ٢٥٪ على الأقل من رأس مال البنك المركزى الأوروبى المحتمل انشاؤه خلال المراحل الاقتصادية والنقدية وفقا لمعاهدة ماستريخت •

٢ – تزايدت مساهمة المارك الألمانى داخل (الايكو) من عام ١٩٩١ الى ١٩٩٢ رغم الوحدة الألمانية وأعباء ألمانيا الشرقية •

٣ – تراجعت مساهمة الجنيه الاسترلينى من ٦٠ر١٢٪ الى ٢٢ر١٢٪ من عام ١٩٩١ الى عام ١٩٩٢ – وان كان يرجع ذلك الى أزمة النقد الأوروبية وخاصة فى بريطانيا ، سبتمبر ١٩٩٢ •

مع العلم أن هذه الاضطرابات فى موقف الاسترليني دفعت بريطانيا الي الانسحاب من نظام النقد الأوروبي EMS في أكتوبر ١٩٩٢ •

٤ – تحتل فرنسا المركز الثانى فى الأهمية النسبية فى مشاركتها فى العملة الأوروبية الواحدة (ECU) ، ولذلك نجدها تتزعم الوحدة الأوروبية مع ألمانيا – وتتزعم انشاء جيش أوروبى مشترك مع ألمانيا •

٤ – ١ – ٤ : تأثير الوحدة النقدية الأوروبيـة على الدولار الأمريكى :

– تأثير الوحدة النقدية الأوروبية لن يقتصر على الدول الأعضاء فحسب بل سيمتد الى النظام النقدى العالمى

وذلك لما للدول الأوروبية من ثقل فى الاقتصاد العالمى فهى تحوى ما بين (٣٥٠ الى ٤٠٠) مليون نسمة ٠

ـ كما ينتظر أن تتبوأ مكانة اقتصادية هامة مع القوى العظمى الاقتصادية (اليابان ، والولايات المتحدة) ، وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، وتحول أوروبا الشرقية الى اقتصاديات السوق ، واحتمال زيادة التعاون والتقارب بين دول القارة الواحدة (بجانبيها الشرقى والغربى) واحتمال انضمام كل من (فنلندا والسويد وسويسرا) الى السوق ٠

وأيضا دول «الايفتا» وامكانيات الانضمام الى السوق ٠

ـ ولذلك يتوقف أثر الوحدة النقدية الأوروبية علـى النظام النقدى العالمى على امكانية تحقيقها ، حيث انه لازالت هناك مخاوف وشكوك حول اتمامها ، وخاصة بعد موقف الدنمارك والمملكة المتحدة ٠ وان كان الاتجاه العام لدول المجموعة يشير الى السير قدما تجاه الوحدة النقدية ٠

ـ أما بالنسبة للأثر على الدولار الأمريكى ، فسيتوقف أثر الوحدة النقدية الأوروبية فى ١٩٩٩ ـ على السياسات الأمريكية التى ستتبع خلال تلك الفترة ٠ وان كانت المؤشرات الأولى تشير الى امكانية استقرار الدولار واحتلاله مركز الصدارة فى النظام النقدى العالمى ، رغم ما قد يصيبه من انخفاض فى الأهمية النسبية فى مواجهة الايكو ٠

ـ ومما لا شك فيه أن تأثر الدولار سوف ينعكس علـى كل العملات المرتبطة به ، بما فيها الجنيه المصرى ، مما يعنى احتمال تأثر الجنيه المصرى اذا لم تتخذ التدابير اللازمة ٠

وان كانت خطة الاصلاح الاقتصادى المصرى التى بدىء الشروع فيها منذ بداية هذا العقد الأخير من القرن العشرين

والتى بدأت بالتحديد منذ عام ١٩٩١ والآن تدخل فى المرحلة الثانية من الاصلاح والتحرير والخصخصة بما يتلاءم مع التغيرات السريعة والمتلاحقة فى النظام الاقتصادى العالمى ، مما قد يحمل معه موجة تفاؤلية ، تجاه موقف الجنيه المصرى .

★★★

المبحث الثانى

آثار اتفاقية ماستريخت على الاقتصاد المصرى

٤ ـ ٢ ـ ١ : أثر استعمال الوحدة النقدية الأوروبية (الايكو) على الجنيه المصرى :

من الملاحظ أن البنوك المصرية بدأت فى الآونة الأخيرة ـ بتقديم خدماتها للعملاء للتعامل بوحدة النقد الأوروبية « الايكو » .

ـ وقد أثار استخدام هذه الوحدة لأول مرة فى مصر كثيرا من الاستفسارات والتساؤلات ، خاصة وانها لم تكن معروفة بشكل واضح فى مصر للمصرفيين والمتخصصين وكبار رجال الأعمال والمستثمرين .

ـ وبعد أن خطت مصر خطوات ثابتة ناجحة فى مسيرة الاصلاح الاقتصادى وبعد عودة الثقة فى الاقتصاد المصرى فلا شك أن التعامل بالايكو فى مصر يعد اجراء طبيعيا ، وتحديثا للخدمات التى تقدمها البنوك فى مصر ، تماشيا مع التطورات الموجودة فى الأسواق العالمية .

ـ ومن الملاحظ أن البنوك المصرية قدمت وحدة النقد الأوروبية للمواطن المصرى كوسيلة اضافية للاحتفاظ بالمدخرات أى (كوعاء ادخارى جديد) .

★ حيث تمنح عملة « الايكو » فائدة دائنة تفوق الفائدة الدائنة على العملات الآتية :

ـ المارك الألمانى .

ـ الفرنك البلجيكي واللوكسمبرجي •
ـ الفرنك الفرنسى •
ـ الفلورين الهولندى (والجليدر)
ـ الكراون الدنماركى •

★ كما يقل سعر الفائدة « للأيكو » عن سعر فائدة العملات الآتية :

ـ الجنيه الاسترلينى •
ـ الدراخمة اليونانية •
ـ الليرة الايطالية •
ـ البزيتا الاسبانى •
ـ الاسكودا البرتغالى •
ـ الجنيه الايرلندى •

وذلك طبقا لما هو موضح بالجدول التالى :

★ أسعار الفائدة السارية على الايكو

والعملات الأخرى المكونة لها على الودائع لمدة شهر ، حتى ١٩٩٢/٤/٢٧ •

★ سعر فائدة (الايكو) (٠٦٢٥ر١٠٪)

(أ) أولا : العملات التى يقل سعر الفائدة عليها عن سعر « الايكو » :

العمـــــلات	الفائدة عليها
ـ المارك الألمانى	٥٠ر٩ ٪
ـ الفرنك البلجيكى	٣٧ر٩ ٪
ـ الفرنك الفرنسى	٧٥ر٩ ٪
ـ الفلورين الهولندى	٣٨ر٩ ٪
ـ الكراون الدنماركى	٠٠ر١٠٪

(ب) ثانيا : العملات التى يزيد سعر الفائدة عليها عن سعر فائدة « الايكو » :

العمـــلات	سعر الفائدة عليها
ـ الجنيه الاسترلينى	٤٣ر١٠٪
ـ الدراخمة اليونانى	٥٠ر٢٠٪
ـ الليرة الايطالية	٧٢ر١١٪
ـ البيزيتا الاسبانية	٨٧ر١١٪
ـ الاسكودا البرتغالى	٠٠ر١٣٪
ـ الجنيه الايرلندى	٢٥ر١٠٪

★ المصدر : لجنة المجموعة الأوروبية ٠

★ من الملاحظ على هذا الجدول أن عملات الدول القوية هى التى ينخفض سعر فائدتها عن سعر فائدة الايكو ، وان العملات الضعيفة فى دول المجموعة الأوروبية هى التى يرتفع سعر الفائدة عليها عن سعر فائدة الايكو ٠

★ وتجدر الاشارة الى أن سعر الفـائدة الدائن الذى يمنح على الايكو (يفوق وبشـكل كبير) سـعر الفائدة الذى يمنح على الدولار الأمريكى (الذى يتراوح بين ١/٣٢٪ ، ١/٤٤٪) تلك العملة التى تبوأت المكانة المفضلة كمخزن للقيمة واستحوذت على اهتمام المدخرين والمستثمرين ، ليس فقط فى مصر بل فى المنطقة العربية والشرق الأوسط ٠

ـ ولا شك أن وجود هذا الوعاء الجديد يعـد اضـافة للأوعية الادخارية بالعملات الأجنبية فى مصر مثل (الدولار والاسترلينى ٠٠ وغيرهما) ٠

ـ ومن المتوقع أن يتحول قدر كبير من ودائع الأفـراد والشركات الى « الايكو » على حساب العملات الأجنبية الأخرى وخاصة الدولار (٣) ٠

- (ومن المتوقع أيضا أن لا يؤثر هـذا الوعاء بشـكل سلبى على المدخرات بالجنيه المصرى ، نظرا لارتفاع سـعر الفائدة على الجنيه المصرى بعد تحرير سعر الفائدة) •

- (ومن المستهدف أن يؤدى وجود هذا الوعاء الادخارى الجديد لدى البنوك المصرية الى جذب مدخرات المصريين التى كانت مودعة فى البنوك العالمية بالخـارج بوحـدة النقـد الأوروبية «الايكو») •

- كما انه من المتوقع أن تقوم البنوك المصرية اسـوة بالبنوك العالمية بالتوسع فى تقديم خدماتها الأخرى للعملاء « بالايكو » وعلى سبيل المثال :

- فتح الاعتمادات المستندية للمستوردين •
- وتلقى الاعتمادات المستندية لصالح المصدرين •
- واصدار خطابات الضمان وخلافه •

٤ ـ ٢ ـ ٢ : موقف مصر من أزمة النقدالأوروبى فى سبتمبر ١٩٩٢ :

من المعروف أن سعر صرف الجنيه المصرى مرتبط أساسا بسعر صرف الدولار الأمريكى ، ولذلك فقـد تحسن سـعر صرف الجنيه المصرى فى مواجهة العملات الدولية الرئيسية •

وفي مقدمتها الجنيه الاسترلينى ، والمارك الألمانى ، والين اليابانى ، (بنفس نسبة ارتفـاع سعر صرف الدولار أمام هذه العملات) • بمعنى أن سعر صرف الجنيه المصرى يرتبط ارتفاعا وانخفاضا بسعر صرف الدولار الأمريكى باعتباره هو عملة التقويم الدولية الرئيسية التى يرتبط بها النظام النقدى المصرى •

- هذا وقد ارتفع سعر صرف الجنيه المصرى أمام الليرة الايطالية والبيزيتا الاسـبانية نتيجة لتخفيض قيمة هاتين العملتين •

ـ وخلال أزمة النقد الأوروبية شهدت الأسواق المالية بمصر زيادة فى شراء وحدة النقد الأوروبى « الايكو » نتيجة لانخفاض السعر ، مع احتفاظ المدخرين بما لديهم من هذه الوحدات .

ـ وشهدت حركة بيع وشراء العملات الأجنبية فى مصر نشاطا ملحوظا ، خلال الفترة الأخيرة ، كما انه من الواضح أن هناك تدفقات نقدية رأسمالية بالعملة المصرية ، ويرجع السبب فى ذلك الى شعور المدخرين باستقرار قيمة الجنيه المصرى(٤) .

ـ ونتيجة لتغيرات أسعار صرف العملات الأوروبية ، فان عائد الصادرات المصرية للأسواق الأوروبية سينخفض . وهذا ما سنحاول توضيحه فى تأثير اتفاقية ماستريخت على التجارة الخارجية لمصر وخاصة الصادرات .

٤ـ٢ـ٣ : تأثير اتفاقية ماستريخت على الصادرات المصرية :

لقد تباينت التكهنات حول الفرص والمحاذير التى قد تواجه الاقتصاد المصرى وخاصة صادرات مصر للسوق الأوروبية المشتركة ، حيث يرى «السيد جان بول جيسى» مدير ادارة جنوب وشرق البحر المتوسط بالمجموعة الأوروبية :

ان الوحدة الاقتصادية والنقدية والسياسية الأوروبية المتفق تحقيقها بنهاية هذا القرن (لها أثر ايجابى على الاقتصاد المصرى) وذلك لاعتبارين هما :

ـ الأول :

من الناحية العملية انها ستتيح لرجال الأعمال أن يواجهوا سوقا واحدة ، بدلا من ١٢ سوقا ، وحين يتمكنون من دخول السوق سيمكنهم التنقل بحرية كاملة بين ١٢ دولة .

ـ الثانى :

ان وجود سوق ضخمة متاخمة للحدود المصرية بشكل ايجابى فى ضوء الجهود التى تبذلها مصر للاصلاح الاقتصادى مما يمكنها من الاندماج فى السوق الدولية • وهـذا يعنى تقاربا أفضل فى العلاقات الاقتصادية مع السوق • وأشار فى هذا الصدد الى تجربة كل من أسبانيا والبرتغال ، قبل الانضمام للسوق وبعدها •

وقال ان الدولتين طـورتا نفسيهما لتواكبـا ظـروف السوق •

★ الا أن هذه النظرة المتفائلة للاتفاقيـة وما قد ينجم عنها من آثار هامة على الصادرات المصرية يجب ألا تبعدنا عن حقيقة ما تسفر عنه الاتفاقية من عقبات أمام وارداتها من جميع دول العالم بما فيهم مصر •

ـ (حيث ان أى تجمع اقتصادى يقـوم أسـاسا لحماية مصالح أعضائه •• الأمر الذى يتعارض مع مصالح المنتجين من خارج هذا التجمع) (٥) •

★ وبما أن حوالى ٤٠٪ من الصادرات المصرية المصنعة ـ بعد استبعاد المواد الخام ـ تذهب الى المجموعة الأوروبية • فلا شك ان الصـادرات المصرية سـتتأثر بدرجة كبيرة وذلك بسبب الصعوبات التى ستتولد مع توحيد أوروبا وأهمها :

١ ـ المواصفات القياسية التى تضعها السوق ، ونظام الجـودة الشـاملة Total Quality Control المتبع فى السوق • وهـذا النظام يعنى ببسـاطة ان المنتج الذى ينتج باستمرار بنفس الجودة وبكميات منتظمة يعنى انه (المنتج) قد تم انتاجه فى مصنع جيد تعمل فيه كل اداراته بمسـتوى عال من الكفاءة • وتعطى شهادة الجودة على هذا الأساس •

٢ ـ أن توحيد المواصفات الفنية للانتاج في اطار برنامج السوق الموحدة من شأنه أن يزيد من صعوبة دخول المنتجات التي تصدرها الدول غير الأعضاء الى الجماعة الأوروبية ، بل قد يبالغ في استخدام هذه القيود (لتصبح رخصة حمائية لحماية قطاع الصناعات الحساسة في الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية) (٦) ٠

٣ ـ زيادة المنافسة للصادرات المصرية وذلك للاعتبارات التالية :

(أ) احتمال انضمام دول أوروبية أخرى من خارج دول المجموعة الى الوحدة الاقتصادية والنقدية والسياسية الأوروبية ٠

(ب) اتفاقية المجال الاقتصادى الأوروبى الجديد ، بين (المجموعة الأوروبية ودول منظمة التجارة الحرة الأوروبية ــ الافتا) ٠

(جـ) قيام البنوك والشركات في جميع دول الجماعة الأوروبية بتعزيز مراكزها المالية من خلال (عمليات الاندماج) وشراء الشركات المحلية ، وتقدر لجنة السوق الأوروبية حدوث حوالى (٥٠ حالة اندماج سنويا) ٠

ونتيجة لقيام الشركات الأوروبية الصناعية والتسويقية وغيرها بعملية الاندماج ، وتكوين كيانات كبيرة ، لتجميع الجهود وانتاج السلع بأقل تكلفة لضمان السيطرة على الأسواق ، وهذا يعنى بالضرورة ضعف القدرة التنافسية للانتاج المصرى داخل السوق الأوروبية ٠

٤ ـ فرض رسوم تعويضية على الصادرات من البلدان الأخرى من خارج المجموعة الأوروبية لمكافحة ما يسمى (بالاغراق) Dumping ، على أساس تكلفة الانتاج في أوروبا ٠

وهذا سيؤدى بالقطع الى الحد من قدرتنا التنافسية داخل السوق الموحدة ويضرب أحد المستثمرين (٧) مثالا من واقع تعاملات السوق الأوروبية فيقول : بعد أن أصبح السجاد المصرى والتركى فى أوروبا تقدم منتجو السجاد فى بلجيكا بطلب فرض رسم تعويض على السجاد الوارد من تركيا ومصر قدره ١٠٪ وفى هذا المجال يذكر أن بلجيكا هى مصدر صناعة السجاد الميكانيكى فى أوروبا بل وأكثر من نصف السجاد الميكانيكى فى العالم ينتج هناك٠

★ ولذلك يتضح أن الآثار السلبية باتت لا مفر منها نتيجة الوحدة الأوروبية ٠ وهناك عدة محاور يمكن من خلالها الحد من هذه الآثار أو التغلب عليها ٠ سوف نحاول عرضها فى الفصل الأخير من هذا البحث داخل التوصيات ٠

٤ــ٢ــ٤ : أثر اتفاقية ماستريخت على التعاون المالى والفنى:

لقد سبق التعرض لبروتوكولات التعاون المالى والفنى، الخاصة بسياسة السوق الأوروبية المشتركة تجاه دول حوض المتوسط ، بما فيهم «مصر» ٠ ولكن اذا تناولنا البروتوكول الرابع للتعاون بين مصر والجماعة الاقتصادية الأوروبية ، نجد انه يتميز بطبيعة مختلفة عن سابقيه ٠

حيث تنوعت مجالات التعاون أكثر ٠ ويمتد العمل به خمس سنوات (من أول نوفمبر ١٩٩١ وحتى ٣١ أكتوبر ١٩٩٦) ، داخل بروتوكول التعاون لدول السوق مع دول البحر المتوسط ٠

حيث بلغ مخصص المساعدةالأوروبية لدول حوض البحر المتوسط ٤ر٤ مليار وحدة نقد أوروبية ٠

وتم تخصيص مبلغ (٥٦٨ مليون وحدة نقد أوروبية(*)) منها لمصر حيث يشهد البروتوكول الرابع بين مصر ودول

(★) وحدة النقد الأوربى = ٦ر٤ جنيهاً مصرياً ٠

المجموعة ارتفاعا فى قيمته • بمعدل ٤٠٪ وذلك تعبيرا عن مساندة مصر ولدفع عملية التنمية • ويأخذ فى الاعتبار سياسة مصر الجديدة نحو الاصلاح الاقتصادى •

★ وتجدر الاشارة الى أن اتفاقية ماستريخت لم تكن لها آثار واضحة على التعاون المالى والفنى حيث ترجع الزيادة فى قيمة المعونة بالدرجة الأولى الى الاصلاح الاقتصادى المصرى ، وان كانت هناك مخاوف من تخفيض مخصصات التعاون المالى ، لصالح دول أوروبا الشرقية •

هــوامش الفصل الرابع

١ ـ جاكوب ا ٠ فرينكل وموريس غولد شتين ، مرجع سبق ذكره ، ص (٢) ٠

٢ ـ *Commission of European Communities*, (From Single Market to European Union), Office for Official publications of the European Communities, Luxembourg, April 1992, p. 15.

٣ ـ فوزية ابراهيم يوسف ، مرجع سبق ذكره ، ص (٢٨) ٠

٤ ـ محمد الشعرواى ، دراسة عن أزمة النقد التى حدثت فى الأسواق الأوربية ، مكتب التمثيل التجارى بمدريد ، ١٥ أكتوبر ١٩٩٢ ، ص (٦) (تقارير غير منشورة) ٠

٥ ـ محمد فريد خميس ، التصدير ومحاذير الوحدة الأوربية ، مجلة الأهرام الاقتصادى ، العدد (١٢٢٢) ، ٢٢ يونية ١٩٩٢ ، ص (١٩) ٠

٦ ـ سامى عفيفى حاتم ، مستقبل صادرات الدول النامية ، مجلد الأهرام الاقتصادى ، العدد (١٢٠٢) ، ٢٠ يناير ١٩٩٢ ، ص (١٦) ٠

٧ ـ محمد فريد خميس ، مرجع سبق ذكره ، ص (١٩) ٠

خلاصة البحث

وأهم النتائج والتوصيات

٥ ـ ١ : نتائج الدراسة :

لقد تناول الباحث من خلال هذا البحث اتفاقية ماستريخت وما تضمنته من شروط ومواثيق ، لاتمام الوحدة النقدية والاقتصادية والسياسية الأوروبية ، بقدوم عام ١٩٩٩ . وتم ذلك من خلال ، دراسة للاطار النظرى لعملية التكامل الاقتصادى ، كمدخل أساسى لدراسة أى ظاهرة تقوم على التكامل والاندماج ، وخاصة حالة السوق الأوروبية المشتركة والتى وضعت نواتها الأولى باتفاقية روما عام ١٩٥٧ ، ومراحل تطورها منذ ذلك التاريخ، والتوسعات التى تمت فى الجماعة الاقتصادية الأوروبية . ثم تناول الباحث بعد ذلك علاقة مصر بدول الجماعة الاقتصادية الأوروبية حتى عام ١٩٩٢ ، حيث اكتمال مراحل السوق الأوروبية المشتركة ، وتناولنا بالتحليل التبادل التجارى بين دول الجماعة ومصر وأهم البروتوكولات التى تتعلق بالتعاون المالى والفنى فى ظل السياسة المتوسطية لدول السوق تجاه دول حوض البحر المتوسط .

ثم تناولنا فى الفصل الثالث ، دراسة تحليلية لاتفاقية ماستريخت للوحدة الاقتصادية والسياسية ، من خلال مبحثين، حيث تناولنا فى المبحث الأول تحليل اتفاقية ماستريخت ، وموقف الدول الأعضاء من التصديق عليها ، وتناولنا من خلال هذا المبحث موقف الدنمارك الرافض بأغلبية ضئيلة فى الاستفتاء الشعبى الذى أجرى فى (يوليو ١٩٩٢) ، وأسباب

رفض الشعب الدنماركى ، ثم انتقلنا الى المبحث الثانى حيث تناول الباحث مراحل اتفاقية ماستريخت والتى تبدأ من ١٩٩٣/١/١ لتنتهى بحد أقصى بقدوم عام ١٩٩٩ • موضحا أهم الشروط اللازمة للانتقال من مرحلة الى أخرى ، والجزاءات التى يمكن أن توقع على الأعضاء فى حالة عدم الوفاء بمتطلبات الانتقال ، وامكانية التوسع فى الجماعة فى ظل معاهدة ماستريخت •

ـ وتناول الفصل الرابع :

آثار اتفاقية ماستريخت على الاقتصاد المصرى ، وذلك من خلال آثارها على النظام النقدى العالمى • وخاصة الدولار والذى ينعكس بالتبعية على الجنيه المصرى •

وكذلك الآثار المباشرة للاتفاقية على مختلف قطاعات الاقتصاد المصرى • حيث ان الوحدة النقدية المأمول الوصول اليها بحلول عام١٩٩٩ ، ترجع جذورها الى قبل ذلك بأعوام• منذ بداية التفكير فى التقارب الاقتصادى بين الدول الأعضاء وانشاء العملة الموحدة ، وقد سبق معاهدة ماستريخت فى هذا المجال ، انشاء سلة العملات الأوروبية أو ما يعرف (بالايكو) وحدة النقد الأوروبية • حيث تمثلت فيه عملات الدول الأعضاء بالأوزان النسبية •

وكان الهدف من انشاء «الايكو» هو العمل على استقرار الأسعار ، وخاصة التقلبات فى أسعار الصرف ، وتدعيم معدلات النمو الاقتصادى للدول الأعضاء لتلاحق معدلات النمو فى الولايات المتحدة واليابان ، وزيادة التقارب فيما بينهم •

كما تناولنا أثر وحدةالنقد الأوروبية على النظامالنقدى العالمى والتفاعل بين (الايكو) والمارك الألمانى ، (كأكبر نسبة للعملات الأوروبية المشاركة فى تكوين الايكو) ، وتأثير الوحدة النقدية على الدولار الأمريكى كعملة ارتكازية بالنسبة للنظام النقدى العالمى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وحتى الآن •

ـ ثم تناولنا فى المبحث الثانى من هذا الفصل آثار اتفاقية ماستريخت على الاقتصاد المصرى حيث تناولنا :

أولا :

أثر الوحدة النقدية الأوروبية على الجنيه المصرى وخاصة بعد بداية التعامل (بالايكو) من خلال البنوك المصرية كوعاء ادخارى واحتمالات زيادة استخداماته ، وما له من آثار ايجابية • وان كانت ترجع بالدرجة الأولى الى استقرار أسعار الصرف في مصر ، فى الفترة الأخيرة بعد تثبيت سعر الصرف في مصر • منذ بداية الاصلاح الاقتصادي المصرى •

ثانيا :

أثر الاتفاقية على التجارة الخارجية لمصر والتى تمثل حوالى ٣٧٪ من الصادرات المصرية الى السوق الأوروبية ، و ٤٠٪ واردات مصر من السوق الأوروبية كنسبة من اجمالى واردات مصر • وأهم المعوقات التى ستتواجد باكتمال مراحل اتفاقية ماستريخت وما لها من آثار سلبية على الصادرات المصرية بوجه خاص وعلى الصادرات الى السوق من بقية الدول غير الأعضاء بوجه عام •

ثالثا :

أهم مجالات التعاون المالى والفني بين مصر ودول المجموعة فى ظل البروتوكولات ، وخاصة البروتوكول الرابع المنعقد فى عام ١٩٩١ ـ والذى سيستمر لمدة خمسة أعوام حتى ١٩٩٦ فى ظل بروتوكولات التعاون بين السوق الأوروبية ودول المتوسط •

ـ وفى نهاية هذا البحث سوف نطرح أهم الاستنتاجات العامة مع وضع بعض التوصيات المتعلقة بموقف مصر تجاه الوحدة الأوروبية •

٥ ـ ٢ : أهم النتائج :

وتتمثل هـذه النتـائج فى الخلاصـة التى اسـتطاع الدارس ادراكها من تناوله لمعاهدة ماستريخت ، ومحـاولات التعاون الأوروبى السابق على هذه الاتفاقية تتمثل فى :

أولا :

رغم موقف الدنمارك الناتج عن الاستفتاء الشـعبى ، الرافض بأغلبية قليلة للتصديق عـلى المعـاهدة ، وخروج المملكة المتحدة من نظام النقد الأوروبى وعدم انضمامها الى دول الجماعة • وان كان هذا الموقف ليس بغريب عن المملكة المتحدة ، حيث تماثل مع موقفها أثناء معاهدة روما فى مارس ١٩٥٧ ، الا انها سرعان ما طلبت الانضمام الى دول السوق الأوروبية المشتركة فى ١٩٦١ • ورغم كل الشكوك حـول امكانية تحقيق الوحدة الأوروبية •

ـ فان الوحدة الاقتصادية والنقدية والسياسيةالأوروبية تسير فى طريقها المرسوم • وسوف تتحقق أهدافها قبل عام ١٩٩٩ على خلاف ماهو متوقع •• وسـوف تتحقق الشروط اللازمة للانتقال خلال المراحـل الثـلاث لاكتمال الوحـدة الأوروبية •

ثانيا :

لن تقتصر الوحدة الاقتصادية والنقدية والسياسية على دول المجموعة الأوروبية فحسب ، بل سينضم اليها باقى دول القارة الأوروبية ، وان كان هذا سيتم على مراحل كما يلى :

★ المرحلة الأولى :

سوف ينضم الى دول الجماعة الاوروبية الـ ١٢ كل من (النمسا ، والسويد ، وفنلندا) ، حيث كانت لهم طلبـات سابقة للانضمام للوحدة الأوروبية • مثل ما جرى بخصوص كـل من : (المملكة المتحـدة) والتى كانت من مؤسـسى

« الافتا » ، والدنمارك حيث انفصلتا عن « الافتا » وانضمتا للسوق الأوروبيــة فى عام ١٩٧٢ ، وكذلك البرتغال التى انفصلت عن « الافتا » وانضمت للسوق الأوروبية المشتركة عام ١٩٨٦ ٠

★ المرحلة الثانية :

ســوف ينضــم الى دول المجمــوعة الأوروبيــة كل من (سويسرا ، والنرويج ، وأيسلندا) بحيث تنصهر دول منطقة التجارة الحرة الأوروبية فى بوتقــة الوحــدة الأوروبيــة الكبرى ٠ وذلك بسبب شدة التعاون والتقــارب بين هــذه الدول (الافتا ـ ودول السوق) ٠

★ المرحلة الثالثة :

سوف يتقدم بطلب العضوية فى أوروبا الكبرى كل من (بولندا ، والمجر ، وتشيكوسلوفاكيا) ، وذلك بعدما يحققون الاصلاحات المأمولة والتحول التام الى دول السوق ، والوفاء بالشروط والتقارب الاقتصادى ، حيث بات عشية انهيــار الاتحاد السوفيتى تحولات جذرية فى دول أوروبا الشرقية تجاه اقتصاديات السوق والسعى لملاحقة التقدم الاقتصــادى فى دول غرب أوروبا ٠

ـ من الممكن فى المرحلة الأخــيرة أن يتحقق ما يعــرف بأوروبا الكبرى التى تتكون من (٢٤ ـ ٣٠) دولة أوروبية ٠

ثالثــا :

فيما يتعلق بالقيادة الأوروبية السياسية والعســكرية سوف تتزعمها فرنسا والمانيــا ، وان كان هنــاك احتمــال مشاركة (بريطانيــا) ، بعــد موافقتها عــلى الانضمام الى الوحدة الاقتصادية والنقدية ٠

رابعا :

بالنسبة لآثار المعاهدة على الاقتصاد المصرى فسوف تتوقف على مجموعة من المتغيرات ، أهمها :

١ ـ نتائج الاصلاح الاقتصادى الراهن فى الاقتصاد المصرى .

وما قد يسفر عنه من امكانية تحقيق معدلات النمو المنشودة .

واستقرار سعر صرف الجنيه المصرى . وعلاج العجز الداخلى والخارجى وامكانية رفع كفاءة الانتاج . وتحسين مستويات الجودة فى الانتاج المصرى ليتلاءم مع المواصفات القياسية للجودة العالمية ، أو ما يعرف « بالايسو ٩٠٠٠ » .

٢ ـ موقف الدولار الامريكى أمام وحدة النقد الأوروبية وذلك لارتباط الجنيه المصرى ، بالدولار الامريكى .

٣ ـ اتفاقيات التعاون بين مصر ودول المجموعة الأوروبية وبروتوكولات التعاون المالى والفنى . وكذلك المعونات التى تخصصها المجموعة لدول المتوسط .

٥ ـ ٣ : التوصيات :

ان اتفاقية ماستريخت للوحدة الاقتصادية والنقدية تمثل فى حقيقة الأمر ، تحديا حقيقيا أمام الصادرات المصرية ، وذلك لأهمية دول الجماعة الأوروبية بالنسبة لتجارة مصر الخارجية . بالاضافة الى آثارها على النظام المصرفى والنقدى والمالى المصرى ، لذلك فمن المتوقع أن تكون سلبياتها أكثر من ايجابياتها ، بالنسبة للاقتصاد المصرى بمختلف قطاعاته . كما سبق توضيحه .

وسنحاول وضع مجموعة من الحلول أو « التوصيات » فى ظل النتائج التى تم التوصل اليها .

(حيث انه من الصعب وضع قواعد لكل شيء ، ولكن مما ليس له معنى أيضا عدم وضع قواعد لأى شيء) وتتمثل هذه التوصيات فى :

١ ــ بذل الجهد والاستمرار فى الاصلاح الاقتصادى فى مصر ، بقصد زيادة مستوى كفاءة استخدام ، وتشغيل الموارد الاقتصادية المتاحة ، وتنمية هذه الموارد حتى يمكنها الخروج من الضائقة الاقتصادية التى تحد من قدرتها فى العلاقات الاقتصادية الدولية .

٢ ــ التركيز على جودة الانتاج ، وخاصة فى سلع الميزة النسبية بالنسبة لمصر (مثل الغزل والنسيج والملابس) . وتغطية حصة مصر بدلا من أن تحل محلها دول أخرى فى السوق مثل تركيا . ولكى تتماشى المنتجات المصرية مع المواصفات الفنية لدول السوق .

٣ ــ ان العالم اليوم أصبح عالم الكيانات ، والتكتلات الاقتصادية الكبرى وخاصة بعد اشتراك كل من (الولايات المتحدة ــ وكندا ــ والمكسيك) فى منطقة تجارة حرة ، وكذلك دول شرق آسيا . « فلا يفل الحديد الا الحديد » .

حيث يجب على مصر أن تواجه تلك التغيرات بالاندماج والتكامل مع الدول العربية والأفريقية ، والسعى الى :

ــ اضفاء الطابع التنسيقى على سياسات التعاون العربى المتحرك .

٤ ــ البحث عن أسواق « بديلة » وخاصة فى الدول العربية والدول الأفريقية . فمن المؤكد أن هناك فرصا تصديرية ضخمة للمنتجات المصرية فى الأسواق الأفريقية خصوصا فى غرب أفريقيا . كما يمكن أيضا البحث عن أسواق بديلة فى اليابان ، والصين ودول جنوب شرق آسيا .

٥ ــ الاهتمام أكثر بالمعلومات عن الأسواق الخارجية ، بحيث نحصل على كافة المعلومات من منابعها وبأسرع وقت .

(كالمواصفات القياسية الجديدة ، وان كان هناك طلب بفرض رسوم تعويضية فى دول الجماعة الأوروبية) ، وذلك لتمكين المنتجين المحليين من اتخاذ اللازم قبل فوات الأوان ٠

٦ ــ السعى لابرام اتفاقيات أفضلية مع السوق الأوروبية المشتركة ٠

٧ ــ السعى لأن تصبح مصر منطقة عمل موسعة ، أمام الصناعات التجميعية الأوروبية ٠

٨ ــ التسويق الجيد للصادرات المصرية ويتأتى ذلك عن طريق :

(أ) الاهتمام بالبحوث والتطوير ، وتخصيص ميزانية لمراكز البحث العلمى ٠

(ب) دراسة الأسواق دراسة ايجابية تمكننا من اتخاذ القرار السليم ٠

(جـ) يجب على المنتج المصرى أن يعرف لمن ينتج ٠

فان كان يرغب فى تصدير منتجاته بالفعل ، فانه يجب عليه أن يسير فى (اتجاه المستهلك) من خلال دراسة السوق والتسويق ، ودراسة المستهلك ٠

٩ ــ وأخيرا فيما يتعلق بتأثر الجنيه المصرى ٠ فيفضل ربطه بسلة من العملات ، بدلا من ارتباطه الحالى بالدولار ٠ وان كانت هذه التوصية تحتاج الى خبرة كبيرة ، ومتابعة تكاد تكون يومية لتطور العلاقة بين أسعار العملات بعضها ببعض ، وتنبؤ وتوقع لاتجاه أسعار الصرف ، وكذلك مدى امكانية الدولة فى تطبيق هذا النظام ٠

ــ حيث ان هذا سوف يقلل التذبذبات فى أسعار العملة المحلية وخاصة الناجمة عن تذبذب الدولار ٠

(والحمد لله رب العالمين)

مرفقــات ★

١ ـ التجارة الخارجية للمجموعة الاقتصادية الأوروبيــة عام ١٩٩٠ ٠

٢ ـ بيان أهم الدول فى التجارة الخارجيــة مع المجمــوعة الاقتصادية الأوروبية عامى ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ ٠

٣ ـ بيان الصادرات المصرية لدول المجمــوعة الأوروبية خلال عامى ٨٩ ـ ١٩٩٠ ٠

٤ ـ بيان واردات مصر من دول المجموعة الأوروبية خلال عامى ٨٩ ـ ١٩٩٠ ٠

٥ ـ التوزيع الجغرافى لصادرات مصر الى دول المجموعة ٠

٦ ـ التوزيع الجغرافى لواردات مصر من دول المجموعة ٠

٧ ـ التوزيع الجغرافى لتجارة مصر الخارجيــة مع دول أوروبا الغربية خلال عام ١٩٩١ ٠

٨ ـ ملخص الاتفاقات والبروتوكولات التى تنظم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر والمجموعة الأوروبية٠

٩ ـ المزايا التفضيلية التى تتمتع بها الصادرات المصرية الى دول المجموعة ٠

١٠ ـ المزايا الجمركية التى تتمتع بها الصادرات الزراعية المصرية الى دول المجموعة ٠

١١ ـ بيــان الحصص التى تعفى تدريجيــا من الرســوم الجمركية لدى دخولها المجموعة الأوروبية ٠

١٢ ـ واردات المجموعة من دول البحر المتوسط ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ ٠

١٣ ـ صادرات المجموعة لدول حوض البحر المتوسط ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ ·

١٤ ـ توزيع مبالغ البروتوكولات المالية الأربعة على دول المشرق والمغرب ·

ملحوظة :

هذه المرفقات نقلت عن دراسة لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية أعدها جهاز التمثيل التجارى بعنوان : « أوروبا الموحدة وعلاقتها مع جمهورية مصر العربية » مايو ١٩٩٢ ·

التجارة الخارجية للمجموعة الاقتصادية الأوروبية عام ١٩٩٠ :

الميزان التجاري (القيمة : بالمليون وحدة نقد)

	١٩٨٨	١٩٨٩	٨٩/٨٨ (٪)	١٩٩٠	٩٠/٨٩ (٪)
صادرات المجموعة وتشمل :	٩٠٢٥٨٢	١٠٣٨٧٤٤	+ ١٣٦١٨٢ (+ ١٥٪)	١٠٧١٨٢١	+ ٣٣٠٧٧ (+ ٣٪)
بين دول المجموعة	٥٣٩٧٩٤	٦٢٥٧٢٠	+ ٨٥٩٢٦ (+ ١٥٪)	٦٥٦٥٠٢	+ ٣٠٧٨٢ (+ ٥٪)
الى دول العالم الخارجي	٣٦٢٧٨٨	٤١٣٠٢٤	+ ٥٠٢٣٦ (+ ١٣٪)	٤١٥٣١٩	+ ٢٢٩٥ (+ ٠ر٥٪)
واردات المجموعة وتشمل :	٩٢٧٦٠٩	١٠٧١٢٠١	+ ١٤٣٥٩٢ (+ ١٥٪)	١١٢٥٠٤٩	+ ٥٣٨٤٨ (+ ٥٪)
من دول المجموعة	٥٤٠٠٩٠	٦٢٤١٤٨	+ ٨٤٠٥٨ (+ ١٥٪)	٦٦٣٥٢٩	+ ٣٩٣٨١ (+ ٦٪)
من دول العالم الخارجي	٣٨٧٥١٩	٤٤٧٠٥٣	+ ٥٩٥٣٤ (+ ١٥٪)	٤٦١٥٢٠	+ ١٤٤٦٧ (+ ٣٪)
ميزان التجارة :	(-) ٢٥٠٢٧	(-) ٣٢٤٥٧		(—) ٥٣٢٢٨	
مع دول المجموعة	(-) ٢٩٦	(+) ١٥٧١		(—) ٧٠٢٧	
مع دول العالم الخارجي	(-) ٢٤٧٣١	(-) ٣٤٠٢٩		(—) ٤٦٢٠١	
حجم التجارة منها :	١٨٣٠١٩١	٢١٠٩٤٥	+ ٢٧٩٧٥٤ (+ ٣ر١٥٪)	٢١٩٦٨٧٠	+ ٨٦٩٢٥ (+ ٤٪)
بين دول المجموعة	١٠٧٩٨٨٤	١٢٤٩٨٦٨	+ ١٦٩٩٨٤ (+ ٧ر١٥٪)	١٣٢٠٠٣١	+ ٧٠١٦٣ (+ ٥٪)
مع دول العالم الخارجي	٧٥٠٣٠٧	٨٦٠٠٧٧	+ ١٠٩٧٧٠ (+ ٦ر١٤٪)	٨٧٦٨٣٩	+ ١٦٧٦ (+ ٢٪)

★ التوزيع الجغرافي :

تطور التبادل التجارى مع الدول التى تمثل المراكز العشرة الأولى فى التجارة الخارجية للمجموعة مع دول العالم الخارجى والأهمية النسبية لكل دولة ومركز كل دولة فى صادرات وواردات المجموعة خلال عامى ١٩٩٠ ، ١٩٨٩ : (القيمة : بالمليار وحدة نقد)

الدولة	صادرات المجموعة						واردات المجموعة					
	القيمة		%		المركز		القيمة		%		المركز	
	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٨٩
الولايات المتحدة	٧٦ر٥	٧٨	١٨ر٤٠	١٨ر٩	١	١	٨٥ر٢	٨٣ر٥	١٨ر٥	١٨ر٧	١	١
سويسرا	٤١ر٣	٤٠	٩ر٩	٩ر٧	٢	٢	٣٤ر٣	٣٢ر٠	٧ر٤	٧ر٢	٣	٣
النمسا	٢٦ر٩	٢٥ر٢	٦ر٤	٦ر١	٣	٣	٢٠ر٩	١٩	٤ر٥	٤ر٣	٥	٥
السويد	٢٣ر٨	٣٤ر٠	٥ر٧	٥ر٨	٤	٤	٢٥ر٤	٢٥ر٣	٥ر٥	٥ر٧	٤	٤
اليابان	٢٢ر٧	٢١ر١	٥ر٤	٥ر١	٥	٥	٤٦ر٢	٤٦ر٣	١٠ر٠	١٠ر٤	٢	٢
الاتحاد السوفيتى	١١ر١	١٢ر٦	٢ر٦	٣ر١	٦	٦	١٦ر١	١٥	٣ر٤	٣ر٤	٧	٧
كندا	٩ر٣	١٠ر٦	٢ر٢	٢ر٦	٧	٧	٩ر٤	٩ر٨	٢	٢ر٢	٩	٩
فنلندا	٩ر١	٩ر٣	٢ر١	٢ر٣	٩	٨	١٠ر٤	٩ر٩	٢ر٢	٢ر٢	٨	٨
السعودية	٧ر٧	٨ر٨	١ر٨	٢ر١	١٠	٩	٨ر٢	٦ر٦	١ر٧	١ر٥	١٠	١٠
النرويج	٩ر٢	٨ر٦	٢ر٢	٢ر١	٨	١٠	١٦ر٤	١٥ر٣	٣ر٥	٣ر٤	٦	٦

بيان الصادرات المصرية لدول المجموعة الأوروبية من أهم السلع خلال عامي ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠

(القيمة : بالمليون وحدة نقد)

البيـــان	١٩٨٩	النسبة فى اجمـــالى الصادرات	١٩٩٠	النسبة فى اجمـــالى الصادرات	التغيير ٨٩/٩٠ (٪)
بترول ومنتجات بترولية	١٦٤٨	٪٦٨	١٤٦١	٪٦٣	— ١١٪
قطن خام وغزل واقمشة وتشمل :	٢٣٧	٪٩	٢٠١	٪٨	٪١٥٠
ـ قطن خام	٥٥	٢ر٢٪	٢٠	٨ر٠٪	
ـ غزل قطن	١٤٨	٪٦	١٤٨	٪ ٦	
ـ اقمشة قطنية	٣٢	٣ر١٪	٣١	٣ر١٪	
منتجات نسـيجية اخـرى وملابس جاهزة وتشمل :	٧٥	٪٣	٩٣	٪ ٤	+ ٢٤٪
ـ ملابس تريكو	٢٥	٩ر٠٪	٣٢	٣ر١٪	
ـ ملابس جاهزة رجالى وحريمى	١٧	٦ر٠٪	٢٦	٪ ١	
ـ ملايات ومفارش سفرة وفوط مطبخ	٨	٣ر٠٪	١٤	٦ر٠٪	
ـ اقمشة ومنسوجات مخلوطة	١٩	٧ر٠٪	١٤	٦ر٠٪	
ـ سجاد وكليم	٢	٠٨ر٠٪	٢	٠٨ر٠٪	
ـ منسوجات من الكتان	٤	١٢ر٠٪	٤	١٧ر٠٪	
خضروات وفواكه طازجـــة وزهور ونباتات طبية	٥٠	٪٢	٦٦	٪ ٣	+ ٣٣٪
منتجات حديد وصلب	٥١	٪٢	٥٦	٩ر١٪	— ١٠٪
الومنيوم	٢٠٠	٪٨	١٦٢	٪٧	— ١٩٪
اجمـالى الصـادرات بمـا فيهـا الأصناف الأخرى	٢٤٢٧	٪١٠٠	٢٢٨٧	٪١٠٠	

وحدة النقد الأوربية = ١٩ ، ١ دولار أمريكى كمتوسط لعام ١٩٨٩

= ١٫٢١ دولار أمريكى كمتوسط لعام ١٩٩٠

بيان واردات مصر من دول المجموعة الأوروبية حسب أهم السلع ومجموعات السلع الرئيسية خلال عامى ١٩٨٩ – ١٩٩٠ .

(القيمة : بالمليون وحدة نقد)

البيـــان	١٩٨٩	النسبة فى اجمالى الصادرات	١٩٩٠	النسبة فى اجمالى الصادرات	التغيير ٨٩/٩٠ (٪)
لحوم ومنتجات البان	٣٧٣	١٠٪	١٨٥	٤ ٪	— ٥٠٪
حبوب ودقيق	١٨٧	٠٥٪	٢٧٣	٦ ٪	+ ٤٦٪
زيوت نباتيه وحيوانية	٢٦	٠ر٦ ٪	٢١	٠ر٥ ٪	— ١٦٪
سلع غذائية واهمها :					
السكر	١٣١	٣ر٥ ٪	٩٥	٢ر٢ ٪	— ٢٨٪
اغذية واعلاف	٤٠	١ ٪	٣١	٠ر٧ ٪	— ٢٠٪
دخان	١٠	٠ر٢ ٪	١٣	٠ر٣ ٪	+ ٣٠٪
زيوت معدنيـة ومنتجـات بتروليـة ومعادن	٦٥	٢ ٪	٨٣	٢ ٪	+ ٢٨٪
منتجات للصناعات الكيماوية	٣٢١	٨ ٪	٣٠٠	٧ ٪	— ٦٪
أدوية	٥٤	١ر٥ ٪	٤٥	١ ٪	— ١٥٪
اخشاب ومصنوعات خشبية	١٧	٥٤٪	١٤	٠ر٣ ٪	— ١٧٪
ورق ومنتجات ورقية	٧٣	٢ ٪	٥٢	١ ٪	— ٢٨٪
كتب ومطبوعات	١٢	٠ر٣ ٪	١٣	٣ ٪	+ ١٨٪
منتجات نسجية	٦٣	٢٪	٧٦	٢ ٪	+ ١٩٪
مصنوعات من الزجاج او السيراميه	٥٣	١ر٥ ٪	٥٢	١ ٪	— ٣ ٪
منتجات مصنوعة من المعادن	٣٨٠	١٠٪	٣٥٧	٨ ٪	— ٦ ٪
الات وماكينات واجهزة كهربائية	١٣٢٨	٣٥٪	١٢٨٥	٣١٪	— ٣ ٪
سفن وسفن ووسائل نقل	٢٤٨	٦ر٥ ٪	٦٥٢	١٥٪	+ ١٦٣٪
بصريات واجهـــزة للتصـــــوير الفوتوغرافى واجهزة قياس واجهزة قياس واجهزة طبية •	٩٤	٢ر٥ ٪	١١٠	٣ ٪	+ ١٧٪
منتجات مصنوعة متنوعة	٢٤	٠ر٦ ٪	٣١	٠ر٧ ٪	
الجملة بما فيها الأصناف الاخرى	٣٧٦١		٤١٤٦		

التوزيع الجغرافى للصادرات :

التوزيع الجغرافى للصادرات المصرية الى دول المجموعة الأوروبية خلال عامى ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩

(القيمة : ألف وحدة نقد)

الدولة	١٩٨٨	النسبة فى اجمالى الصادرات	١٩٨٩	النسبة فى اجمالى الصادرات	التغيير ٨٩/٨٨ (٪)
بلجيكا ولوكسمبورج	٩٢٤٧٨	٥ر٦٪	١٣١٦٣٤	٥ر٤٪	+ ٤٢ر٤٪
الدانمارك	١١٠٨١	٠ر٧٪	٢٠٢٩٩	٠ر٨٪	+ ٨٤٪
المانيا	١٤٥٣٦٩	٨ر٨٪	٢٤٢٣١٩	١٠٪	+ ٦٦٪
اليونان	٣٦١٧٧	٢ر٢٪	٣٦٥٤٦	١ر٥ ٪	+ ١ ٪
اسبانيا	٤٠٥٧٩	٢ر٤٪	١١٠٤٤٩	٤ر٥ ٪	+ ١٧٢٪
فرنسا	٢٢٥٦٢٩	١٣ر٧٪	٣٠٦٩١٤	١٢٪	+ ٣٦٪
ايرلندا	١٢٩٠	٠ر٠٧٪	٢٧٩٠	٠ر١٪	+ ١١٦٪
ايطاليا	٨٥٥٤٦٨	٥٢٪	١٢٩٠٤٥٧	٥٣٪	+ ٥٠٪
هولندا	٦٤٦٨٩	٤ ٪	٧٦٣٠٠	٣ ٪	+ ١٨٪
البرتغال	٧٣٨٦٣	٤ر٥ ٪	١٠٠٨٧٩	٤ ٪	+ ٣٦٪
المملكة المتحدة	٩٤٦٢٤	٥ر٧ ٪	١٠٥٢٤٨	٤ر٣ ٪	+ ١١٪
الاجمالى	١ر٦٤١ر٠٠٠		٢ر٣٢٣ر٩٣٥		

التوزيع الجغرافى للواردات :

التوزيع الجغرافى للواردات المصرية من دول المجموعة خلال عامى ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩

(القيمة : ألف وحدة نقد)

الدولة	١٩٨٨	النسبة فى اجمالى الصادرات	١٩٨٩	النسبة فى اجمالى الصادرات	التغيير ٨٩/٩٠ (%)
بلجيكا ولوكسمبورج	١١٦٠٧٩	% ٣	١٤٤٣٧٣	% ٤	+ ٢٤%
الدنمارك	٧٤٣٧٧	% ٢	٦٩٥٤٩	٨ر١%	— ٧%
المانيا	٩٤٩٠١٦	%٢٥	٩٣٩٠٠٥	%٢٥	— ١%
اليونان	٦٣٨٥٤	٦ر١ %	٦٣٨٧٣	٦ر١ %	—
اسبانيـا	١٢١٣٦٠	% ٣	١٢٢٨١١	% ٣	+ ٨ر٠%
فرنسـا	٧٨٥٩٣٨	%٢١	٨١٩٨٨٨	%٢٢	+ ٤ %
ايرلنـدا	١٠٣٦١٩	٨ر٢ %	٩٥٨٤٧	٥ر٢ %	— ٧%
ايطاليـا	٦٤٧٢٤١	%١٧	٧٢٦٣٢٣	%١٩	+ ١٢%
هولندا	٣٦٩٥٦٧	%١٠	٣٢٨٥١٢	% ٩	+ ١١%
البرتغال	٧٠٠٦٤	١ر٠ %	٦٤٨٦	١ر٠ %	+ ٤٠%
المملكة المتحدة	٤٣٣٨٨٩	%١٢	٤٣٣١٩٩	٥ر١١%	—
الاجمالى	٣٦٧٥٠٠٤		٣٧٦١٣٦٦		

« التوزيع الجغرافى لتجارة مصر الخارجية مع دول أوروبا الغربية خلال عام ١٩٩١ »

القيمة بالمليون

دول العالم	يناير / ديسمبر ١٩٩١					
	بالجنيه			بالدولار		
	الواردات	الصادرات	الميزان التجارى	الواردات	الصادرات	الميزان التجارى
ثانيا : دول غرب اوربا						
اسبانيا	٣٩١ر٤	٥٦٨ر٧	+ ١٧٧ر٣	١٢٢ر٩	١٧٨ر٥	+ ٥٥ر٦
البرتغال	٣٣ر٥	١٩٤ر٠	+ ١٦٠ر٥	١٠ر٥	٦٠ر٩	+ ٥٠ر٤
الدانمارك	٢٧٣ر١	٤٩ر٦	− ٢٢٣ر٥	٨٥ر٧	١٥ر٦	− ٧٠ر١
السويد	٥٩٠ر٥	١٣ر١	− ٥٧٧ر٤	١٨٥ر٤	٤ر١	− ١٨١ر٣
النرويج	٥٤ر٢	٩ر٢	− ٤٥ر٠	١٧ر٠	٢ر٩	− ١٤ر١
النمسا	٢٨٤ر٢	٤٣ر١	− ٢٤١ر١	٨٩ر٢	١٣ر٥	− ٧٥ر٧
انجلترا	١١٤١ر٠	٢٥٥ر٤	− ٨٨٥ر٦	٣٥٨ر٢	٨٠ر٢	− ٢٧٨ر
ايرلندة الحرة	١٥٩ر٣	٩ر٩	− ١٤٩ر٤	٥٠ر٠	٣ر١	− ٤٦ر٩
ايطاليا	١٧٠٩ر١	١٧٤٣ر٨	+ ٣٤ر٧	٥٣٦ر٥	٥٤٧ر٤	+ ١٠ر٩
بلجيكا	٥٠٢ر٧	١٦٢ر٥	− ٣٤٠ر٢	١٥٧ر٨	٥١ر٠	− ١٠٦ر٨
جبل طارق	٢ر١	X	− ٢ر١	ر٧	X	− ر٧
المانيا غ	٢٦٣١ر٠	٤٣٨ر٨	− ٢١٩٢ر٢	٨٢٥ر٩	١٣٧ر٧	− ٦٨٨ر٢
سويسرا	٦٠٠ر٩	٩٠ر١	− ٥١٠ر٨	١٨٨ر٦	٢٨ر٣	− ١٦٠ر٣
فرنسا	١٧٤٥ر٤	٦٩٥ر٣	− ١٠٥٠ر١	٥٤٧ر٩	٢١٨ر٣	− ٣٢٩ر٦
مالطة	ر٧	٥ر٣	+ ٤ر٦	ر٢	١ر٧	+ ١ر٥
هولندا	٨٦٣ر٤	٤٤٩ر٩	− ٤١٤ر٥	٢٧١ر٣	١٤١ر٢	− ١٣٠ر١
لوكسمبورج	٢ر٤	X	− ر٤	ر٨	X	− ر٨
السوق الأوربية المشتركة	ر١	—	− ر١	X	—	X
اخرى	ر٣	ر١	− ر٣	ر١	X	− ر١
جملة دول غرب اوربا	١٠٩٨٦ر٣	٤٧٢٨ر٨	− ٦٢٥٧ر٥	٣٤٤٨ر٧	١٤٨٤ر٤	− ١٩٦٤ر٣

★ الاتفاقات والبروتوكولات التى تنظم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر والمجموعة الأوروبية :

١ ـ اتفاق التعاون بين مصر والمجموعة الاقتصادية الأوروبية :

ترتبط مصر مع المجموعة الأوروبية باتفاق تفضيلي للتعاون ، تم توقيعه ببروكسل فى ١٩٧٧/١/١٨ وبدأ سريانه فى ١٩٧٨/١١/١ وهو اتفاق غير محدد الأجل ويلغى باخطار أحد الطرفين للآخر ، ويستمر العمل بأحكام الاتفاق لمدة ١٢ شهرا من تاريخ الاخطار بالالغاء ·

ويهدف الاتفاق الى :

ـ تنمية التعاون الاقتصادى والفنى والمالى بين مصر والمجموعة : وتنظمه نصوص الباب الأول من اتفاق التعاون بين مصر والمجموعة والبروتوكولات المالية المبرمة مع مصر فى اطاره ، وهو يهدف الى مشاركة المجموعة الأوروبية فى جهود التنمية الاقتصادية فى مصر وتشجيع كافة أنشطة التعاون بين الجانبين واسهام المجموعة فى تمويل المشروعات أو البرامج التي من شأنها تحقيق هذه الأهداف من أجل الفائدة المتبادلة للطرفين ·

ـ وقعت مصر فى اطار اتفاق التعاون أربعة بروتوكولات مالية مع المجموعة مدة كل منها خمس سنوات :

البروتوكول المالى الأول تم توقيعه فى ٧٧/١/١٨ عن المدة من (١٩٧٥ ـ ١٩٨٢) ·

البروتوكول المالى الثانى تم توقيعه فى ٨٢/٥/٢٥ عن المدة من (١٩٨٢ ـ ١٩٨٦) ·

البروتوكول المالى الثالث تم توقيعه فى ٨٦/١٠/٢٦ عن المدة من (١٩٨٧ ـ ١٩٩١) ·

البروتوكول المالى الرابع تم توقيعه فى ٩١/٤/١١ عن المدة من (١٩٩٢ ـ ١٩٩٦) ٠

ـ تنمية التبادل التجارى بين مصر والمجموعة وتنظمه أحكام الباب الثانى من اتفاق التعاون حيث يهدف الاتفاق الى تحسين شروط دخول المنتجات المصرية لأسواق دول المجموعة اذ يتضمن الاتفاق فرص الدخول الحر للصادرات الصناعية المصرية الى أسواق المجموعة وامتيازات تعريفية للسلع الزراعية ، دون الحاجة الى معاملة بالمثل من جانب مصر ٠ (مرفق بيان بالمزايا الجمركية التى تتمتع بها الصادرات المصرية الى دول المجموعة الأوروبية) ٠

ـ الباب الثالث : أحكام عمومية وختامية :

وفقا لنص المادة (٣٧) من اتفاق التعاون « ينشأ مجلس للتعاون تكون له سلطة اتخاذ القرارات فى الحالات المنصوص عليها فى هذا الاتفاق من أجل تحقيق الأهداف المحدودة فيه » ٠

ويتكون مجلس التعاون من ممثلين عن مصر من جهة وممثلين عن المجموعة والدول الأعضاء بها من جهة أخرى ، وتكون رئاسة المجلس بصفة دورية من الطرفين المتعاقدين ، ويجتمع مجلس التعاون مرة واحدة فى السنة بناء على دعوة رئيسه ويمكن لمجلس التعاون أن ينشىء أى لجان من شأنها أن تساعده على تأدية مهامه ٠

قد عقد المجلس سبع دورات آخرها فى ١٩٩١/١٢/٢ بروكسل ٠

وقد ألحق بالاتفاق بروتوكولان :

ـ الأول :

للتعاون الفنى والمالى بين الطرفين وهو البروتوكول المالى الأول عن المدة من (١٩٧٧ ـ ١٩٨١) وقد حصلت مصر

بموجبه على مبلغ اجمالى قدره ١٧٠ مليون وحدة نقد أوروبية •

ـ الثانى :

لتحديد وتعريف مفهوم مبدأ « منتجات المنشأة » وطرق التعاون الادارى :

ـ المنتجات التى منشؤها مصر : هى التى يتم الحصول عليها كلية من مصر أو التى يدخل فى صنعها منتجات غير التى يتم الحصول عليها من مصر بشرط أن تكون المنتجات المذكورة قد أدخل عليها عمليات تشغيل أو تحويل كافية (حسب ما ورد بالمادة (٣) من البروتوكول) ما عدا المنتجات التى منشؤها المجموعة •

ـ المنتجات التى منشؤها المجموعة : وهى التى يتم الحصول عليها من المجموعة بشرط أن يدخل عليها عمليات تشغيل أو تحويل كافية (حسب ما ورد بالمادة (٣) من البروتوكول) ما عدا المنتجات التى منشؤها مصر •

يتم اثبات حالة المنشأ عن طريق شهادة مرور البضائع (EUR. 1) أو (EUR. 2) •

• وقد تم ادخال تعديلات شكلية على البروتوكول نتيجة لانضمام أسبانيا والبرتغال •

• كما تم ادخال تعديلات أخرى على البروتوكول نتيجة لانضمام المجموعة للنظام الجمركي المتجانس (onized System) وتتلخص التعديلات فى وضع قائمة واحدة بدلا من القائمتين (أ ، ب) الملحقتين بالبروتوكول تشتمل على كافة عمليات التشغيل والتحويل التى يتم ادخالها على السلع بما يضفى عليها صفة المنشأ ويترتب على ذلك تبسيط الاجراءات واعطاء

قدر أكبر من المرونة فى تحديد صفة المنشأ ، بالاضافة الى وضع أربعة تقسيمات فقط لتحديد البند الجمركى بدلا من النظام القديم الذى يشتمل على العديد من القسيمات الفرعية ٠

ـ يشكل البروتوكول الأول والثانى والملاحق أ،ب،ج،د جزءا لا يتجزأ من الاتفاق ٠

٢ ـ الاتفاق المبرم بين مصر والدول الأعضاء فى المجموعة الأوروبية للفحم والصلب :

وقد تم توقيعه فى بروكسل فى ١٩٧٧/١/١٨ وهو اتفاق تكميلى للاتفاق الشامل للتعاون ويتعلق بتنمية التبادل التجارى بين مصر والمجموعة الأوروبية للفحم والصلب فى منتجات الفحم والحديد والصلب ويتضمن الاتفاق اعفاء صادرات مصر من الفحم والصلب الى دول المجموعةالأوروبية من كافة الرسوم الجمركية والقيود الكمية ٠

التعديلات التى أدخلت على اتفاق التعاون والاتفاق مع المجموعة الأوروبية للفحم والصلب :

ألا : التعديلات الخاصة باتفاق التعاون مع المجموعة الأوروبية :

ـ تم فى بروكسل فى ١٩٨٠/١٢/١٧ التوقيع على بروتوكول للاتفاق نتيجة لانضمام اليونان بهدف سريان أحكام اتفاق التعاون على اليونان ٠

وفيما يلى أهم أحكام هذا البروتوكول :

★ تلغى اليونان تدريجيا الرسوم الجمركية على الواردات فى الملحق (١) من البروتوكول والتى منشؤها مصر وفقا للجدول الزمنى الوارد بالبروتوكول ٠

★ تلغى اليونان تدريجيا الرسوم التى لها أثر معادل للرسوم الجمركية على الواردات فى الملحق (١) من البروتوكول والتى منشؤها مصر وفقا للجدول الزمنى بالبروتوكول .

★ يجوز لليونان أن تفرض قيودا كمية حتى ١٩٨٥/١٢/٣١ على المنتجات الواردة فى الملحق (٢) والتى منشؤها مصر .

★ تلغى اليونان فى ١٩٨١/١/١ الرسوم التى لها أثر معادل للرسوم الجمركية والاجراءات التى لها أثر معادل للقيود الكمية بالنسبة للمنتجات الواردة فى الملحق (٢) من معاهدة المجموعة والتى منشؤها مصر .

★ يتم تدريجيا الغاء ودائع الاستيراد والمدفوعات النقدية المعمول بها في اليونان في ١٩٨٠/١٢/٣١ بالنسبة للواردات التى منشؤها مصر ، وذلك خلال ٣ سنوات اعتبارا من ١٩٨١/١/١ ، وفقا للجدول الزمنى الوارد بالبروتوكول .

★ يعد هذا البروتوكول والملاحق المرفقة به جزءا لا يتجزأ من اتفاق التعاون .

وفى ١٩٨٧/٦/٢٥ وقعت مصر مع المجموعة الأوروبية على بروتوكولات المواءمة الآتية :

– بروتوكول لاتفاق التعاون بين مصر والمجموعة الأوروبية نتيجة لانضمام أسبانيا والبرتغال لعضوية المجموعة .

يتضمن هذا البروتوكول الاجراءات الانتقالية التى يتعين على كل من أسبانيا والبرتغال القيام بها لكى تصبحا طرفين فى اتفاق التعاون الذى أبرمته مصر والمجموعة الأوروبية فى ١٩٧٧/١/١٨ ، وبالانتهاء من تطبيق هذه الاجراءات فان الدولتين تطبقان على العلاقات الاقتصادية والتجارية مع مصر نفس الأحكام الواردة باتفاق التعاون .

وفيما يلى أهم أحكام هذا البروتوكول :

الاجراءات الانتقالية المطبقة على أسبانيا :

بالنسبة للرسوم الجمركية :

ـ تفرض أسبانيا نفس الرسوم الجمركية التى تفرضها على الواردات الصناعية من دول المجموعة على وارداتها المثيلة من مصر وذلك باستثناء المنتجات الواردة بالملحق (١) من البروتوكول ٠

ـ تلغى أسبانيا الرسوم الجمركية المفروضة على وارداتها من مصر تدريجيا وفقا للجدول الزمنى الوارد بالبروتوكول ٠

بالنسبة للقيود الكمية :

تفرض أسبانيا قيودا كمية على بعض وارداتها من مصر على النحو التالى :

ـ سلع تخضع لحصص سنوية حتى ١٩٨٨/١٢/٣١ وهى الواردة بالملحق (٢) من البروتوكول ٠

ـ سلع تخضع لحصص سنوية حتى ١٩٨٩/١٢/٣١ وهى الواردة بالملحق (٣) من البروتوكول ٠

ـ تضمن البروتوكول على زيادة سنوية لهذه الحصص تتراوح ما بين ١٣٪ الى ٢٥٪ ٠

• بالنسبة للسلع المصرية التى يشتمل عليها الملحق الثانى من معاهدة **روما** :

تقوم أسبانيا بفرض رسم يقلل الفرق بين الرسم الأساسى والرسم التفضيلى طبقا للجدول الزمنى الوارد بالبروتوكول ٠

بالنسبة للخضر والفاكهة :

تؤجل أسبانيا تطبيق أى ترتيبات تفضيلية بالنسبة للخضر والفاكهة حتى ١٩٨٩/١٢/٣١ ، واعتبارا من ١٩٩٠/١/١ تقوم بفرض رسم يقلل الفرق بين معدل الرسم المفروض فعلا فى ١٩٩٠/١٢/٣١ ومعدل الرسم الذى تطبقه المجموعة الأوروبية على الصادرات المصرية وفقا للجدول الزمنى الوارد بالبروتوكول .

بالنسبة لمنتجات الصيد :

تفرض أسبانيا على منتجات الصيد المصرية رسما يخفض الفرق بين الرسم الأساسى والرسم التفضيلى وفقا للجدول الزمنى الوارد بالبروتوكول .

الاجراءات الانتقالية المفروضة على جزر الكنارى وسيتا وميليلا :

• تطبق مصر وجزر الكنارى وسيتا وميليلا نفس الترتيبات التجارية المنصوص عليها فى النظام المطبق بين مصر والمجموعة الأوروبية .

• تعامل مصر وارداتها من جزر الكنارى وسيتا وميليلا نفس المعاملة التى تمنحها للمنتجات التى منشؤها المجموعة الأوروبية .

الاجراءات الانتقالية المطبقة على البرتغال :

بالنسبة للرسوم الجمركية :

• تلغى البرتغال الرسوم الجمركية على وارداتها من المنتجات الصناعية التى منشؤها مصر وذلك باستثناء السلع الواردة بالملحق (٧) من البروتوكول حيث يتم تخفيض

الرسوم الجمركية تدريجيا وفقا للنسب الواردة بالجدول الزمنى بالبروتوكول ٠

الضرائب التى لها أثر معادل للرسوم الجمركية :

ـ تلغى الضرائب التى لها أثر معادل للرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات التى منشؤها مصر ويستثنى من ذلك الضرائب التى تفرضها البرتغال على بعض وارداتها من مصر وفقا للنسب الواردة بالجدول الزمنى بالبروتوكول ٠

الرسوم الجمركية التى تشكل العنصر الثابت للضرائب :

٠ تلغى البرتغال هذه الرسوم وفقا للنسب الواردة بالجدول الزمنى السابق ذكره (فى بند الرسوم الجمركية) ويتم اجراء التخفيضات وفقا للرسوم الأساسية المذكورة فى الملحق (١٠) من البروتوكول ٠

المنتجات الواردة بالملحق الثانى من معاهدة روما :

بالنسبة لهذه المنتجات تقوم البرتغال بفرض رسم يخفض الفرق بين الرسم الأساسى ومعدل الرسم التفضيلى طبقا للنسب الواردة فى الجدول الزمنى بالبروتوكول ٠

٠ تؤجل البرتغال تطبيق النظام التفضيلى الخاص بصادرات مصر من الفاكهة والخضروات والحبوب والأرز حتى ١٩٩٦/١/١ وتفرض خلال تلك الفترة رسما جمركيا يخفض الفرق بين معدل الرسوم الجمركية التى تفرضها البرتغال على صادراتها ومعدل الرسم التفضيلى ٠

٠ وبالنسبة لمنتجات الصيد المصرية تفرض البرتغال رسما جمركيا يخفض الفرق بين معدل الرسم الجمركى الأساسى ومعدل الرسم الجمركى التفضيلى وفقا للنسب الواردة بالجدول الزمنى بالبروتوكول ٠

القيود الكمية :

يجوز للبرتغال حتى ١٩٩٢/١٢/٣١ تطبيق قيود كمية على وارداتها من مصر والمذكورة فى الملحق (١١) من البروتوكول ، كما يجوز للبرتغال حتى ١٩٩٥/١٢/٣١ الاحتفاظ بالقيود الكمية المفروضة على وارداتها من مصر والمذكورة فى الملحق (١٢) من البروتوكول ، كما يجوز للبرتغال حتى ١٩٩٢/١٢/٣١ الاحتفاظ بالقيود الكمية الواردة بالملحق (١٣) من البروتوكول ٠

- يشكل هذا البروتوكول والملاحق المرفقة به جزءا لا يتجزأ من اتفاق التعاون ٠

- بروتوكول اضافى لاتفاق التعاون بين مصر والمجموعة :

ويشتمل هذا البروتوكول على التعديلات الواجب ادخالها على بعض أحكام اتفاق التعاون بما يتيح لصادرات مصر الى دول المجموعة عددا من المزايا التفضيلية الجديدة تعويضا عن الآثار السلبية لانضمام كل من اسبانيا والبرتغال لعضوية المجموعة ، وذلك على النحو التالى :

(أ) السلع الزراعية :

- يتم تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة عليها تدريجيا حتى تصل الى الاعفاء الكامل خلال الفترة الانتقالية المنصوص عليها باتفاقية انضمام أسبانيا والبرتغال للمجموعة (١٠ سنوات) ٠

- هناك سلع تخضع لحصص سنوية ثابتة وهى :

(البطاطس المبكرة ، فاصوليا ، بصل طازج ، بصل مجفف ، برتقال طازج) ٠

• وسلع تخضع لكميات استرشادية سنوية وهى :

(ثوم طازج ، ثوم مجفف) •

• اضافة سلع جديدة الى قائمة صادراتنا الزراعية التى تتمتع بالتخفيضات الجمركية وتعامل نفس معاملة صادرات كل من أسبانيا والبرتغال وهى : خرشوف ، شمام شتوى صغير (يخضع لكمية استرشادية) اسبرجوس خيار ، وكوسة (لا تخضع لكمية استرشادية) •

(ب) السلع الصناعية :

• الغاء القيود الكمية والاجراءات ذات الأثر المعادل المفروضة على صادرات مصر من بعض المنتجات النسجية الوارد ذكرها بالملحق (ب) المشار اليه بالمادة (١٦) من اتفاق التعاون وهى عبارة عن ٣٢ منتجا نسجيا • (وقد اتفق الجانبان على ابرام ترتيبات موحدة تضم صادرات مصر من غزل القطن والأقمشة القطنية الى دول المجموعة) •

ـ تنص المادة (٥) على انشاء لجنة للتعاون الاقتصادى والتجارى تكون مهمتها تبادل المعلومات المتعلقة بالمبادلات التجارية والانتاج وامكانات التعاون فى الميادين التى يشملها الاتفاق •

ـ وتنص المادة(٦) على أنه اعتبارا من عام ١٩٩٥ تتدارس مصر والمجموعة الأوروبية نتائج التعاون بين الطرفين لتقييم ووضع تطور مستقبل علاقاتهما على ضوء الأهداف المحددة بالاتفاق •

ـ وقد أرفق بالبروتوكول اعلان بشأن انشاء مجموعة عمل استشارية للبطاطس المبكرة لدراسة وضع أسواق البطاطس ، ويعين أعضاء هذه المجموعة من قبل حكومات

الدول الرئيسية المصدرة في حوض البحر المتوسط والدول المستوردة في المجموعة الأوروبية ، وترأس هذه المجموعة اللجنة الأوروبية وتجتمع على الأقل ثلاث مرات في كل عام.

– يعد هذا البروتوكول جزءا لا يتجزأ من اتفاق التعاون .

ثانيا : التعديلات الخاصة بالاتفاق بين مصر والدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية للفحم والصلب :

– تم في بروكسل في ١٩٨٠/١٢/١٧ التوقيع على بروتوكول للاتفاق نتيجة لانضمام اليونان ، بهدف سريان أحكام اتفاق التعاون على اليونان .

وفيما يلي أهم أحكام هذا البروتوكول :

• تلغى اليونان تدريجيا الرسوم الجمركية على الواردات التي يغطيها الاتفاق وذلك طبقا للجدول الزمني الوارد بالبروتوكول .

• تلغى اليونان الأعباء التي لها أثر معادل للرسوم الجمركية على الواردات التي منشؤها مصر ، وفقا للجدول الزمني الوارد بالبروتوكول .

• يتم تدريجيا الغاء ودائع الاستيراد والمدفوعات النقدية السارية في اليونان في ١٩٨٠/١٢/٣١ بالنسبة للواردات التي منشؤها مصر وذلك خلال ثلاث سنوات اعتبارا من ١٩٨١/١/١ وفقا للجدول الزمني الوارد بالبروتوكول .

• يشكل هذا البروتوكول جزءا لا يتجزأ من اتفاق التعاون .

ـ كما تم أيضا فى بروكسل فى ١٩٨٧/٦/٢٥ التوقيع على بروتوكول مواءمة للاتفاق بين مصر والدول الأعضاء فى المجموعة الأوروبية للفحم والصلب نتيجة لانضمام أسبانيا والبرتغال لعضوية المجموعة ٠

ويتضمن البروتوكول التعديلات والاجراءات الانتقالية التى ستطبق على كل من أسبانيا والبرتغال لكى تصبحا طرفين متعاقدين فى الاتفاق المشار اليه ، وذلك على النحو التالى :

أسبانيا :

تلغى تدريجيا الرسوم الجمركية المفروضة على وارداتها من مصر حتى تصل الى الاعفاء الكامل فى عام ١٩٩٣ وذلك وفقا للنسب الواردة بالبروتوكول ٠

البرتغال :

تلغى الرسوم الجمركية المفروضة على وارداتها من مصر تدريجيا ويستثنى من ذلك :

• المنتجات الواردة بالملحق المرفق بالبروتوكول (وهى عبارة عن ألواح ومجنات من حديد أو صلب ، صفائح من حديد أو صلب مجلخة) حيث سيتم تخفيض الرسوم الجمركية عليها تدريجيا حتى تصل الى الاعفاء الكامل فى عام ١٩٩٣ وذلك وفقا للنسب الواردة بالبروتوكول ٠

• تطبق البرتغال رسما جمركيا قدره ٢٠٪ على بعض المنتجات (وهى عبارة عن صفائح وألواح من حديد أو صلب مجلخة بالحرارة) ٠

• تلغى البرتغال تدريجيا الرسوم التى تفرضها على مبادلاتها مع مصر وذلك وفقا للجدول الزمنى الوارد بالبروتوكول ٠

• تستفيد المنتجات المصرية الوارد ذكرها فى الاتفاق عند تصديرها الى جزر الكنارى وسيتا ومليلا بنفس المعاملة التى تمنحها جزر الكنارى للمنتجات التى منشؤها دول المجموعة •

كما تعامل مصر وارداتها من جزر الكنارى وسيتا ومليلا نفس المعاملة التى تطبقها على وارداتها من أسبانيا •

يعد هذا البروتوكول جزءا لا يتجزأ من الاتفاق المشار اليه •

٣ ـ الترتيبات الودية لتنظيم صادراتنا من غزل القطن والأقمشة القطنية لدول المجموعة الأوروبية :

• تخضع صادراتنا من غزل القطن والأقمشة القطنية لحصص سنوية يتم تحديدها فى اطار ترتيبات ودية يتفق عليها مع المجموعة الأوروبية لتنظيم الصادرات المصرية من هذه المنتجات لدول المجموعة ، وهى أيضا معفاة من الرسوم الجمركية •

• وفى ١٩٩١/١١/٢٦ وقعت مصر والمجموعة الأوروبية مذكرة تفاهم تتضمن الترتيبات الخاصة بصادرات مصر من غزل القطن والأقمشة القطنية الى دول المجموعة خلال عامى ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ •

★ المزايا التفضيلية التى تتمتع بها الصادرات المصرية الى دول المجموعة الأوروبية :

يعتمد التبادل التجارى بين مصر والمجموعة الأوروبية على نصوص اتفاق التعاون المبرم فى ١٩٧٧/١/١٨ بعد تعليله بموجب بروتوكول المواءمة الاضافى فى ٨٧/٦/٢٥

ووفقا لهذه النصوص تتمتع الصادرات المصرية الى دول المجموعة الأوروبية بالمزايا التفضيلية التالية :

أولا : المنتجات الصناعية :

١ ـ وفقا لنص المادة ٩ من اتفاق التعاون بين مصر والمجموعة الأوروبية تعفى الصادرات الصناعية المصرية من الرسوم الجمركية والضرائب التى لها أثر مماثل باستثناء :

(أ) السلع المدرجة فى الملحق (أ) بالاتفاق (بعض المنتجات الزراعية المصنعة) وهى البنود التالية :

اللاكتوز والجلوكوز ـ البيرة ـ الفرموث وأنبذة أخرى من العنب الطازج وكحول اثيلى ـ ومحضرات كحولية مركبة ـ مشروبات روحية ـ كازبين وأملاحه ومشتقاته ـ زلال البومين وأملاحه ومشتقاته .

(ب) على أن يقتصر الاعفاء من الرسوم الجمركية الموضح بالمادة التاسعة (وفقا لنص المادة ١٦) على العنصر الثابت من الرسوم المفروضة على الواردات من السلع الناتجة عن تصنيع المنتجات الزراعية الواردة بالملحق (ج) من الاتفاق وهى البنود التالية :

المصنوعات السكرية ـ الشيكولاتة ـ المولت ـ محضرات لتغذية الأطفال عجائن غذائية ـ تابيوكا ـ منتجات أساسها الحبوب مثل الكورن فليكس ـ رقائق الخبز ـ خبز بقسماط ـ منتجات المخابز الفاخرة ـ خمائر طبيعية ـ محضرات غذائية محتوية على سكر ـ ليمونادة ـ مانيتول نشاه ـ محضرات طلاء أساسها النشاه ـ منتجات السوربيتول الكيماوية .

٢ ـ وفقا لنص المادة (١٢) من الاتفاق بعد تعديلها بموجب البروتوكول الاضافى فان كافة السلع الصناعية المصرية محررة بالكامل من جميع القيود الكمية باستثناء غزل القطن والأقمشة القطنية التى تخضع لحصص سنوية يتم تحديدها فى اطار ترتيبات ودية يتفق عليها مع المجموعة لتنظيم الصادرات المصرية من هذه المنتجات لدول المجموعة وهى أيضا معفاه من الرسوم الجمركية ٠

ثانيا : المنتجات الزراعية :

يحدد اتفاق التعاون فى المواد (١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠) والبروتوكول الاضافى المزايا التفضيلية التى تتمتع بها المنتجات الزراعية المصرية لدى تصديرها الى دول المجموعة فيما عدا أسبانيا والبرتغال والتى تتمثل فيما يلى :

١ ـ تخفض الرسوم الجمركية على بعض بنود المنتجات الزراعية التى منشؤها مصر وذلك بصفة تدريجية حتى تصل الى الاعفاء الكامل عام ١٩٩٦ ، الا أنه وفقا للسياسة البحر متوسطية الجديدة للمجموعة الأوروبية ستتمتع الصادرات المصرية من المنتجات الزراعية بالاعفاء الكامل من الرسوم الجمركية اعتبارا من ١/١/٩٣ بدلا من ١/١/١٩٩٦ ٠

٢ ـ تخضع بعض المنتجات لحصص سنوية ثابتة يتم التصدير فى حدودها وهى :

البطاطس المبكرة ـ الفاصوليا ـ البصل الطازج ـ البصل المجفف ـ البرتقال ٠

ـ كما يخضع عدد آخر من المنتجات لحصص استرشادية وهى :

الثوم الطازج ـ الثوم المجفف ـ الخرشوف ـ الخيار ـ الشمام الشتوى ٠

ـ ووفقا للسياسة البحر متوسطية الجديدة للمجمـوعة سيتم زيادة الحصص الكمية والاسترشادية بنسبة ٥٪ سنويا خلال الفترة من ٩٢ ـ ١٩٩٥ ٠

٣ ـ تخفض الرسوم الجمركيـة عـلى عـدد من السلع الزراعية المصرية خـلال فترات زمنية محـددة بحيث تسرى التعريفة الجمركية الموحدة للمجموعة على ما يتم تصـديره خارج هذه الفترات ٠ (مرفق بيان يوضح المزايا التفضيلية لصادرات مصر للمجموعة الأوروبية من بنود السلع الزراعية المختلفة) ٠

★★★

بيـــــان

المزايا الجمركية التى تتمتع بها الصادرات الزراعية المصرية الى دول المجموعة الأوروبية عدا أسبانيا والبرتغال خلال الفترة ١٩٨٨ / ١٩٩٥

السلعة	التعريفة الجمركية الموحدة للمجموعة الأوروبية		الحصة	الكمية الاسترشادية	الرسم
	رقم البند الجمركى	الرسم الجمركى الموحد			٨٨/١/١
جمبرى طازج أو مجمد	ex 03.03 AIV a)	١٢٪			٦٪
جمبرى طازج أو مجمد	ex 03.03 A IV BI)	١٨٪			٩٪
مصارين ومثانات ومعد حيوانات	05/04	محرر			محرر
بطاطس مبكرة					
١/١–٣/٣١ (داخل الحصة)	ex 07.01 A II a)	١٥٪	٩٨٠٠ طنا	—	٩٪
١/١–٣/٣١ (زيادة عن الحصة)		١٥٪	—	—	٩٪
٤/١–٥/١٥		١٥٪	—	—	١٥٪
٥/١٦–٦/٣٠		٢١٪	—	—	٢١٪
٧/١–١٢/٣١		١٨٪	—	—	١٨٪
فاصوليا					
١١/١–٤/٣٠ (داخل الحصة)	ex 07.01 F II a)	١٣٪ حد أدنى ٢ وحدة نقد أوربية ١٠٠ كجم	٦٤٠٠ طن	—	٢ر٥٪ حد أدنى ٨ر وحدة نقد أوربية/١٠٠ كجم
١١/١–٤/٣٠ (زيادة عن الحصة)		١٣٪ حد أدنى ٢ وحدة نقد أوربية ١٠٠ كجم			٢ر٥٪ حد أدنى ٨ر وحدة نقد أوربية/١٠٠ كجم
٥/١–٦/٣٠		١٣٪ حد أدنى ٢ وحدة نقد ١٠٠ كجم			١٣٪ حد أدنى ٢ وحدة نقد أوربية ١٠٠ كجم

تابــع بيـــان

المزايا الجمركية التي تتمتع بها الصادرات الزراعية المصرية الى دول المجموعة الأوروبية عدا أسبانيا والبرتغال خـلال الفترة ١٩٨٨ / ١٩٩٥

الجمركى التفضيلى المطبق على صادرات مصر الزراعية الى دول المجموعة الاوربية عدا اسبانيا والبرتغال							
٨٩/١/١	٩٠/١/١	٩١/١/١	٩٢/١/١	٩٣/١/١	٩٤/١/١	٩٥/١/١	٩٦/١/١
٦٪	٥ر٤٪	٣٪	٥ر١٪	اعفاء			
٩٪	٧ر٦٪	٥ر٤٪	٢ر٢٪	اعفاء			
حرر	حرر	حرر	حرر	حرر	حرر	حرر	محرر
٥ر٧٪	٦ر٥٪	٧ر٣٪	٨ر١٪	اعفاء			
٩٪	٩٪	٩٪	٩٪	٩٪			
/١٥	١٥٪	١٥٪	١٥٪	١٥٪			
٢١٪	٢١٪	٢١٪	٢١٪	٢١٪			
١٨٪	١٨٪	١٨٪	١٨٪	١٨٪			
٢ر٥ حد ادنى ٨ر وحدة نقد اوربية/١٠٠ كجم	٢ر٥٪ حد أدنى ٨ر وحدة نفد أوربية/١٠٠ كجم	٢ر٥٪ أدنى ٨ر وحدة نقد أوربية/١٠٠ كجم	٧ر٤٪ حد ادنى٧روحدة نقد أوربية/١٠٠ كجم	٥ر٣٪ حد أدنى٥روحدة نقد أوربية/١٠٠ كجم	٣ر٢٪ حد أدنى٣روحدة نقد اوربية/١٠٠ كجم	١ر١٪ حد أدنى١روحدة نقد أوربية/١٠٠ كجم	اعفاء
٢ر٥٪ حدادنى٨ر وحدة نقد أوربية/١٠٠ كجم	٢ر٥٪ حد ادنى ٨ر وحدة نقد أوربية/١٠٠ كجم	٢ر٥٪ حد ادنى ٨ر وحدة نقد أوربية٪١٠٠ كجم	٢ر٥٪ حد أدنى ٨ر وحدة نقد أوربية/١٠٠ كجم	٢ر٥٪ جدادنى٨ر وحدة نقـد أوربية/١٠٠ كجم	٢ر٥٪ حد أدنى ٨ر وحدة نقد أوربيــة ١٠٠ كجم	٢ر٥٪ حدادنى٨ر وحدة نقد أوربية/١٠٠ كجم	
١٣٪	١٣٪	١٣٪	١٣٪	١٣٪	١٣٪	١٣٪	
حد ادنى ٢ وحد نقد اوربية ١٠٠ كجم	حد ادنى ٢ وحدة نقـد اوربـيـة ١٠٠ كجم	حد ادنى ٢ وحدة نقـد اوربيــة ١٠٠ كجم	حد ادنى ٢ وحدة نقـد اوربيــة ١٠٠ كجم	حد ادنى ٢ وحدة نقـد اوربيــة ١٠٠ كجم	حد ادنى ٢ وحدة نقـد اوربيــة ١٠٠ كجم	حد ادنى ٢ وحدة نقـد اوربية ١٠٠ كجم	

بيـــــان

المزايا الجمركية التي تتمتع بها الصادرات الزراعية المصرية الى دول المجموعة الأوروبية عـدا أسبانيا والبرتغال خـلال الفترة ١٩٨٨ / ١٩٩٥

السلعة	التعريفة الجمركية الموحدة للمجموعة الأوربية		الحصة	الكمية الاسترشادية	الرسم
	رقم البند الجمركى	الرسم الجمركى الموحد			١/١/٨٨
١/٧ـ٣٠/٩		١٧٪ حد ادنى ٢ وحدة نقد اوربيــة ١٠٠ كجم			١٧٪ حد ادنى ٢ وحد نقد اوربيه ١٠٠ كجم
١/١٠ـ٣٠/١٠		١٣٪ حد ادنى ٢ وحدة نقد اوربيــة ١٠٠ كجم			١٣٪ حد ادنى ٢ وحدة نقد اوربية ١٠٠ كجم
البصل الطازج	ex 07.01 H		١٠١٠٠ طن		
١/٢ـ٣٠/٤ (داخل الحصة)		١٢٪			٨ر٤٪
١/٢ـ٣٠/٤ (زيادة عن الحصة)		١٢٪			٨ر٤٪
١/٥ـ١٥/٥ (داخل الحصة)		١٢٪			٨ر٤٪
١/٥ـ١٥/٩ زيادة عن الحصة		١٢٪			١٢٪
١٦/٥ـ٣١/٦		١٢٪			
الثوم الطازج	07.01 EX H			١٦٠٠ طن	
١/٢ـ٣١/٥ (داخل الكميـة الاسترشادية)		١٢٪			٦٪
(خارج الكميـة الاسترشادية)		١٢٪			٦٪
١/٦ـ٣١/٧		١٢٪			١٢٪

تابـع بيــان

المزايا الجمركية التى تتمتع بها الصادرات الزراعية المصرية الى دول المجموعة الأوروبية عدا أسبانيا والبرتغال خــلال الفترة ١٩٨٨ / ١٩٩٥

الجمركى التفضيلى المطبق على صادرات مصر الزراعية الى دول المجموعة الاوربية عدا اسبانيا والبرتغال								
٨٩/١/١	٩٠/١/١	٩١/١/١	٩٢/١/١	٩٣/١/١	٩٤/١/١	٩٥/١/١	٩٦/١/١	
١٧٪ حدادنى٢ وحده نقد اوربية ١٠٠ كجم	١٧٪ حد ادنى ٢ وحدة نقـد اوربيـة ١٠٠ كجم	١٧٪ حد ادنى ٢ وحدة نقـد اوربيـة ١٠٠ كجم	١٧٪ حد ادنى ٢ وحده نقـد اوربيـة ١٠٠ كجم	١٧٪ حد ادنى ٢ وحدة نقـد أوربيـة ١٠٠ كجم	١٧٪ حد أدنى ٢ وحدة نقـد اوربيـة ١٠٠ كجم	١٧٪ حد أدنى ٢ وحدة نقـد أوربيـة ١٠٠ كجم		
١٣٪ حدادنى٢ وحد نقد اوربية ١٠٠ كجم	١٣٪ حد ادنى ٢ وحده نقـد اوربيـة ١٠٠ كجم	١٣٪ حد ادنى ٢ وحدة نقـد أوربيـة ١٠٠ كجم	١٣٪ حد ادنى ٢ وحدة نقـد أوربيـة ١٠٠ كجم	١٣٪ حد ادنى ٢ وحدة نقـد أوربيـة ١٠٠ كجم	١٣٪ حد أدنى ٢ وحدة نقـد اوربيـة ١٠٠ كجم	١٣٪ حد أدنى ٢ وحدة نقد أوربية ١٠٠ كجم		
٤ر٨٪	٤ر٨٪	٤ر٨٪	٤ر٣٪	٣ر٢٪	٢ر١٪	١٪	اعفاء	
٤ر٨٪	٤ر٨٪	٤ر٨٪	٤ر٨٪	٤ر٨٪	٤ر٨٪	٤ر٨٪	٤ر٨٪	
٤ر٨٪	٤ر٨٪	٤ر٨٪	٤ر٣٪	٣ر٢٪	٢ر١٪	١٪	اعفاء	
١٢٪	١٢٪	١٢٪	١٢٪	١٢٪	١٢٪	١٢٪	١٢٪	
١٢٪	١٢٪	١٢٪	١٢٪	١٢٪	١٢٪	١٢٪	١١٪	
٦٪	٦٪	٥ر٤٪	٤ر٣٪	٣ر٣٪	٢ر١٪	١٪	اعفاء	
٦٪ ١٢٪	٦٪ ١٢٪	٦٪ ١٢٪	٦٪ ١٢٪	٦٪ ١٢٪	٦٪ ١٢٪	٦٪ ١٢٪		

بيـــــان

المزايا الجمركية التى تتمتع بها الصادرات الزراعية المصرية الى دول المجموعة الأوروبية عـدا أسبانيا والبرتغال خـلال الفترة ١٩٨٨/ ١٩٩٥

السلعة	التعريفة الجمركية الموحدة للمجموعة الأوروبية		الحصة	الكمية الاسترشادية	الرسم
		الرسم الجمركى الموحد			١/١/٨٨٪
طماطم	ex 07.01 MI				
١٢/١–١٢/٣١		١١٪ حد أدنى ٣ وحدة نقد أوروبية /١٠٠ كجم			٤ر٤٪ حد أدنى ٨ر وحدة نقد أوروبية/ ١٠٠ كجم
١/١ حتى نهاية فبراير		١١٪ حد أدنى ٢ وحدة نقد أوروبية /١٠٠ كجم			٨ر٢٪ حد أدنى ٧ر وحدة نقد أوروبية/ ١٠٠ كجم
٢/١–٢/٣١		١١٪ حد أدنى ٢ وحدة نقد أوروبية /١٠٠ كجم			٤ر٤٪ حد أدنى ٨ر وحدة نقد أوروبية ١٠٠ كجم
فلفل أخضر	ex 07.01 S				
١١/١٥–٤/٣٠		٩٪			٥ر٤٪
٥/١–١١/١٤		٩٪			٩٪
فلفل مجفف	ex 07.04 A		٤١٠٠ طن		
(داخل الحصة)		١٦٪			٢ر٦٪
(زيادة عن الحصة)		١٦٪			١٥٪
ثوم مجفف	ex 07.04 B				
(داخل الكمية الاسترشادية)		١٦٪		١٠٠٠ طن	١٠٪
زيادة عن الكمية الاسترشادية		١٦٪			١٤٪

تابع بيان

المزايا الجمركية التي تتمتع بها الصادرات الزراعية المصرية الى دول المجموعة الأوروبية عدا أسبانيا والبرتغال خلال الفترة ١٩٨٨ / ١٩٩٥

الجمركى التفضيلى المطبق على صادرات مصر الزراعية الى دول المجموعة الأوربية عدا اسبانيا والبرتغال							
٨٩/١/١	٩٠/١/١	٩١/١/١	٩٢/١/١	٩٣/١/١	٩٤/١/١	٩٥/١/١	٩٦/١/١
٤ر٤٪ حد ادنى ٨ر وحده نقد أوربيه/ ١٠٠ كجم	٤ر٤٪ حد ودنى ٨ر وحده نقد اوربية/ ١٠٠ كجم	٦ر٢٪ حد ادنى ٦ر وحده نقد اوربية/ ١٠٠ كجم	٤ر٢٪ حد ادنى ٤ر وحده نقد اوربيه/ ١٠٠ كجم	٢ر١٪ حد ادنى ١ر وحده نقد اوربيه ١٠٠ حجم	٨ر٠٪ حد ادنى ١ر وحده نقد اوربيه / ١٠٠ كجم	٤ر٠٪	اعفاء
٣ر٣٪ حد أدنى ٦ر وحدة نقد أوربية/ ١٠٠ كجم	٤ر٢٪ حد ادنى ٤ر وحدة نقد أوربية/ ١٠٠ كجم	٨ر١٪ حد ادنى ٣ر وحدة نقد أوربية/ ١٠٠ كجم	٢ر١٪ حد أدنى ٢ر وحدة نقد أوربية/ ١٠٠ كجم	٦ر٠٪ حد ادنى ١ر وحده نقد اوربية ١٠٠ كجم	٤ر٠٪ حد أدنى ١ر وحدة نقد أوربية /	٢ر٠٪	اعفاء
٤ر٤٪ حد أدنى ٨ر وحدة نقد أوربية/ ١٠٠ كجم	٤ر٤٪ حد أدنى ٨ر وحدة نقد أوربية/ ١٠٠ كجم	٦ر٣٪ حد أدنى ٦ر وحدة نقد أوربية/ ١٠٠ كجم	٤ر٢٪ حدادنى ٤ر وحدة نقد أوربية/ ١٠٠ كجم	٣ر١٪ حد ادنى ٢ر وحدة نقد أوربيه/ ١٠٠ كجم	٨ر٠٪ حد أدنى ١ر وحدة نقد أوربية /	٤ر٠٪	اعفاء
٤٪	٤ر٣٪	٨ر٢٪	٢ر٢٪	٧ر١٪	١ر١٪	٥ر٠٪	اعفاء
٩٪	٩٪	٩٪	٩٪	٩٪	٩٪	٩٪	٩٪
٨٪	٦٪	٤٪	٢٪	اعفاء			
١٥٪	١٥٪	١٥٪	١٥٪	١٥٪			
٨٪	٦٪	٤٪	٢٪	اعفاء			
١٤٪	١٤٪	١٤٪	١٤٪				

بيــــان

المزايا الجمركية التي تتمتع بها الصادرات الزراعية المصرية الى دول المجموعة الأوروبية عـدا أسبانيا والبرتغال خـلال الفترة ١٩٨٨ / ١٩٩٥

السـلعة	التعريفة الجمركية الموحدة للمجموعة الأوروبية		الحصـة	الكمية الإسترشادية	الرسم
	رقم البند الجمركي	الرسم الجمركي الموحد			٨٨/١/١
بذور التقاوي	07.05 BI	٣٪			٦ر٠٪
عدس	07.05 B II	٢٪			٤ر٠٪
بقول لغير البذور	07.05 B III	٥٪			١ر١٪
مانجو وجوافة ومانجو ستين	08.01 II	٦٪			٤ر٢٪
بلح مجفف	ex 08.01 A	١٢٪			٤ر٢٪
البرتقال الطازج	ex 08.02 AIA		٧٠٠٠ طن		
داخل الحصة		١٣٪			٢ر٥٪
زيادة عن الحصة		١٣٪			٢ر٥٪
اليوسفي الطازج	ex 08.02 AIB	٦٪			٤ر٢٪
ليمون طازج	ex 08.02 AIC	٤٪			٦ر١٪
جريب فروت	ex 08,02 D	٣٪			٦ر٠٪
ليمون بلدى	ex 08,02 E	١٦٪			٢ر٣٪
عنب	ex 08.04 AIA) 2				
١٢/١ـ١٢/٣١		١٨٪			٢ر٧٪
١/١ـ٣/٣١		١٨٪			٣ر٦٪
٤/١ـ٦/٣٠		١٨٪			٢ر٧٪
بطيخ					
٤/١ـ٦/١٥	ex 08.09	١١٪			٥ر٥٪
باباى	08 12 H	٢٪			٥ر١٪
فلفل « شطة »	09.04 AIB)	١٠٪			٢٪
فلفلـة	09.04 AII C)	١٠٪			٢٪
يانسون	09.09 AI	٥٪			١٪
بذور الباديان	09.09 A II	٢٣٪			٦ر٤٪
ثمر كزبرة ، كمون كراوية ، عرعر	09.09 A IIIa) 2	٥٪			١٪

تابــع بيــان

المزايا الجمركية التى تتمتع بها الصادرات الزراعية المصرية الى دول المجموعة الأوروبية عدا أسبانيا والبرتغال خــلال الفترة ١٩٨٨ / ١٩٩٥

الجمركى التفضيلى المطبق على صادرات مصر الزراعية الى دول المجموعة الأوربية عدا اسبانيا والبرتغال							
٨٩/١/١	٩٠/١/١	٩١/١/١	٩٢/١/١	٩٣/١/١	٩٤/١/١	٩٥/١/١	٩٦/١/١
٦ر٠٪	٥ر٠٪	٣ر٠٪	١ر٠٪	اعفاء			
٤ر٠٪	٣ر٠٪	٢ر٠٪	١ر٠٪	اعفاء			
١ر١٪	٩ر٠٪	٦ر٠٪	٣ر٠٪	اعفاء			
٥ر٢٪	٧ر١٪	٨ر٠٪	٣ر٠٪	اعفاء			
٤ر٢٪	٤ر٢٪	٧ر١٪	٧ر٠٪	اعفاء			
٢ر٥٪	٢ر٥٪	٣ر٤٪	٨ر٢٪	٤ر١٪	٦ر٠٪	٣ر٠٪	اعفـاء
٢ر٥٪	٢ر٥٪	٢ر٥٪	٢ر٥٪	٢ر٥٪	٢ر٥٪	٢ر٥٪	٢ر٥٪
٤ر٢	٤ر٢٪	٢٪	٣ر١٪	٦ر٠٪	٢ر٠٪	١ر٠٪	اعفـاء
٦ر١٪	٦ر١٪	٣ر١/	٨ر٠٪	٤ر٠٪	١ر[illegible]٪	اعفاء	
٦ر٠٪	٦ر٠٪	٦ر٠٪	٦ر٠٪	٦ر٠٪	٥ر٠٪	٢ر٠٪	اعفـاء
٢ر٣٪	٢ر٣٪	٢ر٣٪	٢ر٣٪	٢ر٣٪	٨ر٢٪	٤ر١٪	اعفـاء
٢ر٧٪	٢ر٧٪	٦ر٠٪	٤٪	١ر٢٪	٤ر١٪	٧ر٠٪	اعفـاء
٤ر٥٪	١ر٣٪	٨ر١٪	٤ر١٪	١٪	٧ر٠٪	٣ر٠٪	اعفـاء
٢ر٧	٢ر٧٪	٦٪	٤٪	١ر٢٪	٤ر١٪	٧ر٠٪	اعفـاء
٥ر٥	٥ر٥٪	٩ر٤٪	٩ر٣٪	٩ر٢٪	٩ر١٪	٩ر٠٪	اعفـاء
٥ر١٪	٥ر١٪	٥ر١٪	٥ر١٪	٥ر١٪	٥ر١٪	٥ر١٪	اعفـاء
٢٪	٢٪	٤ر١٪	٦ر٠٪	اعفـاء			
٢٪	٢٪	٤ر١٪	٦ر٠٪	اعفـاء			
١٪	١٪	٧ر٠٪	٣ر٠٪	اعفـاء			
٦ر٤	٦ر٤	٢ر٣٪	١٪	اعفـاء			
١٪	١ر٠٪	٧ر٠٪	٣ر٠٪	اعفـاء			

بيـــــــان

المزايا الجمركية التى تتمتع بها الصادرات الزراعية المصرية الى دول المجموعة الأوروبية عـدا أسبانيا والبرتغال خـلال الفترة ١٩٨٨ / ١٩٩٥

السلعة	التعريفة الجمركية الموحدة للمجموعة الأوروبيـة		الحصـة	الكميـة الإسترشادية	الرسم
	رقم البند الجمركى	الرسم الجمركى الموحد			٨٨/١/١
بذور البادیان (مطحون)	09.09 B I	٪٢٦			٢ر٥٪
بذور اخرى	09.09 B III	٪١٠			٪٢
حسيشة الحص	12.07 A	٪٣			٦ر٠٪
جذور عرقسوس	12.07 B	٪٢			٤ر٠٪
حبوب ترنكا	12.07 C	٪٣			٦ر٠٪
بذور تقـاوى	12.03 E	٪٧			٤ر٣٪
قرون خروب	12.08 B	٪٨			٦ر١٪
ثمار خروب	12.08 CI	٪٢			٤ر٠٪
غير واردة في مكان أخر	12.08 C II	٪١			٨ر١٪
جمبرى	1605 AX3	٪٢٠			٪١٠
مشمش	18.08 D	٪٤			٨ر٠٪
اسبراجوس (١/١ حتى نهاية فبراير)	ex 07 01 K	٪١٦			٦ر١١٪
خرشـوف (١٠/١ حتى ١٢/٣١)	07.01 EX L	٪١٣		١٠٠ طن	١ر٩٪
خيار (١/١ حتى نهاية فبراير)	07. OIPEII	٪١٦		١٠٠ طن	٢ر١١٪
كوسـة (١٢/١ـ٣/١٥)	07.01 TEXI	٪١٦			٢ر١١٪
شمام شتوى صغير (١/١ـ٣/٣١)	ex 0809	٪١١		١٠٠ طن	٩ر٧٪
الأرز	10.06			٣٢ الف طن مترى	يخفض
النخـالة والجريش	23.02 A				يخفض

تابــع بيــان

المزايا الجمركية التى تتمتع بها الصادرات الزراعية المصرية الى دول المجموعة الأوروبية عدا أسبانيا والبرتغال خـلال الفترة ١٩٨٨ / ١٩٩٥

الجمركي التفضيلي المطبق على صادرات مصر الزراعية الى دول المجموعة الأوربية عدا أسبانيـا والبرتغال							
٨٩/١/١	٩٠/١/١	٩١/١/١	٩٢/١/١	٩٣/١/١	٩٤/١/١	٩٥/١/١	٩٦/١/١
٢ر٥٪	٢ر٥٪	٦ر٣٪	٦ر١٪	اعفـاء			
٢٪	٢٪	٤ر١٪	٦ر٠٪	اعفـاء			
٦ر٠٪	٦ر٠٪	٦ر٠٪	٦ر٠٪	٦ر٠٪	٦ر٠٪	٦ر٠٪	اعفـاء
٤ر٠٪	٤ر٠٪	٤ر٠٪	٤ر٠٪	٤ر٠٪	٤ر٠٪	٤ر٠٪	اعفـاء
٦ر٠٪	٦ر٠٪	٦ر٠٪	٦ر٠٪	٦ر٠٪	٦ر٠٪	٦ر٠٪	اعفـاء
٩ر٢	٩ر١٪	٩ر٠٪	٤ر٠٪	اعفـاء			
٦ر١٪	٥ر١٪	١٪	٥ر٠٪	اعفـاء			
٤ر٠٪	٤ر٠٪	٢ر٠٪	١ر٠٪	اعفـاء			
٨ر١٪	٦ر١٪	١ر١٪	٥ر٠٪	اعفـاء			
١٠٪	١٠٪	١٠٪	١٠٪	١٠٪	١٠٪	١٠٪	اعفـاء
٨ر٠٪	٢ر٠٪	٥ر٠٪	٢ر٠٪	اعفـاء			
١ر١٠٪	٧ر٨٪	٢ر٧٪	٨ر٥٪	٣ر٤٪	٨ر٢٪	٤ر١٪	اعفـاء
٨ر٧٪	٥ر٤٪	٦ر٢٪	٢٪	٥ر١٪	١٪	٥ر٠٪	اعفـاء
٨ر٧٪	٦ر٥٪	٢ر٣٪	٥ر٢٪	٩ر١٪	٢ر١٪	٦ر٠٪	اعفـاء
٦ر٩٪	٦ر٥٪	٢ر٣٪	٥ر٢٪	٩ر١٪	٢ر١٪	٦ر٠٪	اعفـاء
٩ر٦٪	٩ر٥٪	٩ر٤٪	٩ر٣٪	٩ر٢٪	٩ر١٪	٩ر٠٪	اعفـاء
الرسم بمقـدار ٢٥٪ ويحـدد كل ٣ شـــهور							
السـعر المتغير من الرسـم بمقـــدار ٦٠٪							

بيان الحصص التى تعفي تدريجيا من الرسوم الجمركية لدى دخولها المجموعة الأوروبية

السلعة	فترة التمتع بالاعفاء الجمركى	الكمية بالطن
بطاطس مبكرة	من أول يناير الى آخر مارس	٩٨٠٠٠
فاصوليا طازجة	من أول نوفمبر الى آخر ابريل	٦٤٠٠
بصل طازج	من أول فبراير الى ١٥ مايو	١٠٠٠٠
ثوم طازج	من أول فبراير الى آخر مايو	١٦٠٠
بصل مجفف	دون قيد زمنى	٤٩٠٠
ثوم مجفف	دون قيد زمنى	١٠٠٠
برتقال طازج	دون قيد زمنى	٧٠٠٠
خرشوف	من أول أكتوبر الى آخر ديسمبر	١٠٠
بطيخ	خلال شهرى يناير وفبراير	١٠٠
(شمام شتوى صغير)	من أول يناير الى آخر مارس .	١٠٠

واردات المجموعة من دول البحر المتوسط

١٩٨٦ ــ ١٩٩٠

(القيمة بالمليون وحدة نقد اوربيــة)

الدولــة / السنة	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
المغرب	١٨٤٥	١٩٢٩	٢٢٧١	٢٦٧٣	٣٠٤٢
الجزائر	٥٨١٢	٣٥٨٣	٤٨٦٣	٥٨٤٨	٦٩٣٩
تونس	١٣٩٩	١٥٤٢	١٥٢٧	١٩٨٠	٣٢٥٠
مصر	١٨٣١	٢١٢١	١٦٤١	٢٤٢٧	٢٢٩٧
لبنان	٦٧	٨١	١١٢	١٠١	٩١
سوريا	٤٦١	٥٣٨	٤٢١	٧٧٦	١٢٣٣
الاردن	١٥٦	١٣٠	١٢١	١٠٣	٩٠١
اسرائيل	٢٥٠٠	٢٥٨٥	٢٨٨٥	٣٢٠٦	٥٢٣٧
تركيــا	٣١٤١	٣٧٧٢	٤٣٤٦	٥٥٣٠	٥٩٣٨
مالطــا	٣٥٠	٣٦٠	٣٩٠	٥٦٨	٦٤٨
قبرص	٢٦٦	٣٠٢	٤٠٠	٥٢٧	٥٨٠
يوغسلافيــا	٤٨٩١	٥٢٥١	٥٨٩١	٧٠٠٠	٧٦٦٤

صادرات المجموعة الى دول حوض البحر المتوسط
١٩٨٦ ـ ١٩٩٠

(القيمة بالمليون وحدة نقد اوربية)

السنة / الدولة	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
المغرب	٢٢٦٣	٢٢٥٣	٢٦٠٩	٣٢٢٦	٤٩٦٥
الجزائر	٥٢٤٩	٣٨٨٤	٤٧٠٣	٤٧٢٣	٣٥٥٨
تونس	١٩٧٨	١٧٨٢	٢٠٠٣	٢٥٣٧	٢٩٧٠
مصر	٤٥٧٣	٣٧٣٦	٣٦٧٥	٣٧٦١	٤١٤٦
لبنان	٩٨٥	٦٠٨	٨٥١	٨٣١	٧٥٤
سوريا	١٠٣٥	٧٠٤	٦٥٨	٧٩٢	٧٣٩
الاردن	٩٢٦	١٠٥٦	١٠٣١	٩٠٥	٨٢٩
اسرائيل	٤٢٩٠	٤٧٢٢	٤٧١٢	٥١٠٣	٢٥٣٧
تركيا	٤٧٢٩	٥٥٦١	٥٢٢٥	٥٦١٦	٥٩٣٨
مالطا	٩٦٨	٧٢٥	٨٠٣	١٠٥٧	٦٤٨
قبرص	٨٦٩	٨٥٨	١٠٥٢	١٤٣٣	٥٨٠
يوغسلافيا	٥٨٥٣	٥٣٩٨	٥٧١٣	٧٠٣٤	٧٦٦٤

توزيع مبالغ البروتوكولات المالية الأربعة
على دول المشرق والمغرب

(القيمة بالمليون وحدة نقد اوربية)

الدولة	مبالغ من ميزانية المجموعة				مبالغ من ميزانية				الاجمـــالى			
	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
دول المشرق												
مصر	٧٧	١٢٦	٢٠٠	٢٥٨	٩٣	١٥٠	٢٤٩	٣١٠	١٧٠	٢٧٦	٤٤٩	٥٦٨
الأردن	١٨	٣٧	٦٣	٤٦	١٨	٣٧	٦٣	٨٠	٤٠	٦٣	١٠٠	١٢٦
لبنان	١٠	١٦	٢٠	٢٤	٢٠	٣٤	٥٣	٤٥	٣٠	٥٠	٧٣	٦٩
سوريا	٢٦	٣٣	٣٦	٤٣	٣٤	٦٤	١١٠	١١٥	٦٠	٩٧	١٤٦	١٥٨
دول المغرب												
الجزائر	٤٤	٤٤	٥٦	٧٠	٧٠	١٠٧	١٨٣	٢٨٠	١١٤	١٥١	٢٣٩	٣٥٠
تونس	٥٤	٦١	٩٣	١١٦	٤١	٧٨	١٣١	١٦٨	٩٥	١٣٩	٢٢٤	٢٨٤
المغرب	٧٤	١٠٩	١٧٣	٢١٨	٥٦	٩٠	١٥١	٢٢٢	١٣٠	١٩٩	٣٢٤	٤٣٨

قائمـــة المـــراجع

أولا : باللغة العربية :

١ ـ جاكوب أ . فرينكل ، موريس غولدشتين ، **اتحـــاد اقتصـــادى ونقدى** يتشكل فى أوروبا ، مجلة التمويل والتنمية ، مارس ١٩٩١

٢ ـ سامى عفيفى حاتم ، **التجـــارة الخارجية بين التنظير والتنظيم** ، الكتاب الثانى ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، مارس ١٩٩١.

٣ ـ سـامى عفيفى حاتم ، **أوروبا المعصرة ١٩٩٢ وانعكاساتهــا على الاقتصاد العالمى والعـــربى** ، النشرة الاقتصادية ، شركة النصر للاستيراد والتصدير ، يناير ١٩٩١ .

٤ ـ سامى عفيفى حاتم ، **مستقبل صادرات الدول الناميـــة** ، مجـــلة الأهرام الاقتصادى ، العدد (١٢٠٢) ، يناير ١٩٩٢ .

٥ ـ عبد الحميد حمدى نوار ، **قمة ماستريخت وأشـــكالية الميثاق الاجتماعى** ، مجـــلة الأهرام الاقتصـــادى ، العدد (١٢٠٠) ـ ١٣ يناير ١٩٩٢ .

٦ ـ عبد الحكيم الرفاعي ، **الرسوم الجمركية والتكتلات الاقتصادية** ، الجمعية المصرية للاقتصـــاد السياسى والاحصـــاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

٧ ـ عبد المنعم سعيد ، **الحقيقة والخيال : مصر والجماعة الأوروبية ٩٢** ورقة علمية مقـدمة الى الحلقة النقاشـــية حول مصر والجمـــاعة الاقتصادية الأوربية ١٩٩٢ ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ايبرت ، ١٩٩١ .

٨ ـ عمر محمد عثمان صقر ، **الآثار الاقتصـــادية لتوســـع الجماعة الاقتصادية الأوروبية نحو الجنوب على الأداء الاقتصادى المصرى** رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجـارة وادارة الأعمـــال جامعة حلوان ، ١٩٨٧ .

٩ ـ فوزية ابراهيم يوسف ، **وحدة النقد الأوربيـــة** ، مجلة الأهـرام الاقتصادى العدد (١٢١٨) ١٨ مايو ١٩٩٢ ٠

١٠ ـ كارل هابرمارير ، هورست اونجر ،**عملة واحدة للاتحاد الأوربى** مجلة التمويل والتنمية العدد (٤) ، سبتمبر ١٩٩٢ ٠

١١ ـ محمد صفوت محمد صادق ، **العلاقات الاقتصـــادية بين السوق الأوربية المشتركة وكل من مصر واسرائيل فى اطار السـيـاسة المتوسطة للسوق** ، رسالة ماجستير غير منشورة ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ١٩٨٩ ٠

١٢ ـ محمد سعيد محمد بيومى ، **دراسة عن موقف مملكة الدنمارك من** اتفاقية ماستريخت ، تقرير غـــير منشـــور ، مكتب التمثيل التجارى ، ٢٣ أكتوبر ١٩٩٢ ٠

١٣ ـ محمد الشعراوى ، **دراسة عن أزمة النقد التى حدثت فى السوق** الأوروبية ، تقـرير غـير منشور ، مكتب التمثيل التجـارى ١٥ أكتوبر ١٩٩٢ ٠

١٤ ـ محمود حسن حسنى ، عمر محمـد عثمان صقر ، **مدخـــل الى سياسات التجارية الخارجية** ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ١٩٩١٠

١٥ ـ نبيه الأصفهانى ، **معاهدة ماستريخت بين التوقيـع والتطبيق** ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١١١) يناير ١٩٩٣ ٠

١٦ ـ نجيب قلادة ، **التعريفة الجمركية كأداة للسياسة الاقتصادية** ، منشأة ـ المعارف ـ الاسكندرية ـ ١٩٦٥ ٠

١٧ ـ نوال قاسم ، **تقويم العلاقات الاقتصادية بين مصر والجماعة الأوربية** ورقة علمية مقدمة الى الحلقة النقاشـية حـول مصر والجمـاعة الأوربية ١٩٩٢ مركز البحوث والدراسات السياسية ، كليـة الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعـة القاهرة ، بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ايبرت ، ١٩٩١ ٠

ثانيا : باللغة الانجليزية

1. « Commission of the European Communities », (From Single Market to European Union), (Office For Official Publications of the European Communities), Luxembourg, April 1992.

2. « Commission of the European Commuities », (The Single Market In Action), (Office For Official Publications of th European Communities), Luxembourg, August 1992.

3. « Commission of the European Communities : (XXIV The General Report on the Activities of the European Communities), (Office for Official Publications of the European Communities), L-2985 Luxembourg, 1991.

اقـرأ فى هـذه السـلسلة

أحلام الاعلام وقصص أخرى	برتراند رسل
الالكترونيات والحياة الحديثة	ى ٠ رادونسكايا
نقطة مقـابل نقطة	الدس هكسلى
الجغرافيا فى مائة عام	ت ٠ و ٠ فريمان
الثقافة والمجتمع	رايموند وليامز
تاريخ العلم والتكنولوجيا (٢ جـ)	ر ٠ ج ٠ فوربس
الأرض الغـامضة	ليستردبل راى
الرواية الانجليزية	والتر ألن
المرشد الى فن المسرح	لويس فارجاس
آلهة مصر	فرانسوا دوماس
الأنسان المصرى على الشاشة	د٠ قدرى حفنى وآخرون
القاهرة مدينة ألف ليلة وليلة	أولج فولكف
الهوية القومية فى السينما العربية	هاشم النحاس
مجموعات النقـود	ديفيد وليام ماكدوال
الموسيقى ـ تعبير نفسى ـ ومنطق	عزيز الشوان
عصر الرواية ـ مقال فى النوع الأدبى	د٠ محسن جاسم الموسوى
ديلان توماس	اشراف س٠ بى٠ كوكس
الانسان ذلك الانسان الفريد	جون لويس
الرواية الحديثة	بول ويست
المسرح المصرى المعاصر	د٠ عبد المعطى شعراوى
على محمود طـه	أنـور المعـداوى
القوة النفسية للأهرام	بيل شول أدنبيت
فن الترجمة	د٠ صفاء خلوصى
تولسـتوى	رالف ئى ماتلو
سـتندال	فيكتور برومبير
رسائل وأحاديث من المنفى	فيكتور هوجو
الجزء والكل (محـاورات فى مضـمار الفيزياء الذرية)	فيرنر هيزنبرج
التراث الغامض ماركس والماركسيون	سدنى هوك
فن الأدب الروائى عند تولستوى	ف ٠ ع ٠ أدنيكوف
أدب الأطفال	هادى نعمان الهيتى
أحمد حسن الزيات	د٠ نعمة رحيم العزاوى
اعلام العرب فى الكيمياء	د٠ فاضل أحمد الطائى

فكرة المسرح	فرنسيس فرجون
الجحيـــم	هنرى باربوس
صنع القـــرار السياسى	السيد عليوة
التطور الحضـارى للانسـان	جاكوب برونوفسكى
هل نستطيع تعليم الأخلاق للأطفال ؟	د٠ روجر ستروجان
تربية الدواجن	كاتى ثير
الموتى وعالمهم فى مصر القديمة	ا ٠ سبنسر
النحل والطب	د٠ ناعوم بيتروفيتش
سبع معارك فاصلة فى العصور الوسطى	جوزيف داهموس
سياســة الولايات المتحدة الأمريكية ازاء مصر ١٨٣٠ ـ ١٩١٤	د٠ لينوار تشامبرز رايت
كيف تعيش ٣٦٥ يوما فى السنة	د٠ جون شندلر
الصـــحافة	بيير البير
اثر الكوميـديا الالهيـة لدانتى فى الفـن التشكيلى	الدكتور غبريال وهبه
الأدب الروسي قبـل الثـورة البلشـفية وبعدها	د٠ رمسيس عوض
حركة عدم الانحياز فى عالم متغير	د٠ محمد نعمان جلال
الفكر الأوروبى الحديث (٤ ج)	فرانكلين ل ٠ باومر
الفن التشكيلى المعـاصر فى الوطن العربى ١٨٨٥ ـ ١٩٨٥	شوكت الربيعى
التنشئة الأسرية والأبناء الصغار	د٠ محيى الدين أحمد حسين
نظريات الفيلم الكبرى	تأليف : ج٠ ج٠ دادلى أندرو
مختارات من الأدب القصصى	جوزيف كونراد
الحياة فى الكون كيف نشأت وأين توجد ؟	طائفة من العلماء الأمريكيين
حرب الفضاء	د٠ محمد أسعد عبد الرؤوف
ادارة الصراعات الدولية	د٠ السيد عليـوة
الميكروكمبيـوتر	د٠ مصطفى عنانى
مختارات من الأدب اليابانى	صبرى الفضـل
تاريخ ملكية الأراضى فى مصر الحديثة	جابرييل باير
اعلام الفلسفة السياسية المعاصرة	انطونى دى كوسبنى وكينيث هينوج
كتابة السناريو للسينما	دوايت سوين
الزمن وقياسـه	زافيلسكى ف٠س
اجهزة تكييف الهـواء	ابراهيم القرضاوى

الخدمة الاجتماعية والانضباط الاجتماعى	بيتر رداى
سبعة مؤرخين فى العصور الوسطى	جوزيف داهموس
التجربة اليونانية	س ٠ م بورا
مراكز الصناعة فى مصر الاسلامية	د٠ عاصم محمد رزق
العلم والطلاب والمدارس	رونالد د٠ سمبسون و نورمان د٠ أندرسون
الشارع المصرى والفكر	د٠ أنور عبد الملك
حوار حول التنمية الاقتصادية	والت روستو
تبسيط الكيمياء	فرد ٠ س ٠ هيس
العادات والتقاليد المصرية	جون بوركهارت
التذوق السينمائى	الان كاسبيار
التخطيط السياحى	سامى عبد المعطى
البذور الكونيــة	فريد هــويل شاندرا ويكراما ماسينج
دراما الشاشة (٢ ج)	حسين حلمى المهندس
الهيروين والايدز	روى روبرتسون
صور افريقية	دوركاس ماكلينتوك
نجيب محفوظ على الشاشة	هاشــم النحــاس
الكمبيوتر فى مجالات الحياة	د٠ محمود سرى طه
المخدرات حقائق اجتماعية ونفسية	بيتــر لــورى
وظائف الأعضاء من الألف الى الياء	بوريس فيدروفيتش سيرجيف
الهندسة الوراثية	ويليــــام بينــز
	ديفيــد الدرتون
كتب غيرت الفكر الانسانى	أحمد محمد الشنوانى
الفلسفة وقضايا العصر (٣ ج)	جمعها : جون ر٠ بورر وميلتون جولدينجر
الفكر التاريخى عند الاغريق	أرنولد توينبى
قضايا وملامح الفن التشكيلى	د٠ صالح رضــا
التغذية فى البلدان النامية	م٠هـ٠ كنج وآخرون
بداية بلا نهاية	جورج جاموف
الحرف والصناعات فى مصر الاسلامية	د٠ السيد طه أبو سديره
للكــــون	
حوار حول النظامين الرئيسيين	جاليليو جاليليه

الارهـــاب	أريك موريس ، ألان هـو
اخنـــاتون	ســـيريل الدريد
القبيلة الثالثة عشرة	آرثر كيســتلر
التــوافق النفسى	توماس أ . هاريس
الدليل البيبليوجرافى	مجموعة من الباحثين
لغة الصـــورة	روى أرمز
الثورة الاصلاحية فى اليابان	ناجاى متشيو
العالم الثالث غدا	بول هاريسون
الانقراض الكبير	ميكائيل ألبى ، جيمس لفلوك
تاريخ النقــود	فيكتور مورجان
التحليل والتوزيع الأوركسترالى	اعداد محمد كمال اسماعيل
الشـاهنامة (٢ ج)	الفردوس الطوسى
الحياة الكريمة (٢ ج)	بيرتون بورتر
كتابة التاريخ فى مصر ق ١٩٠	جاك كرابس جونيور
قيام الدولة العثمانية	محمد فؤاد ، كوبريلى
العثمانيون فى أوربا	بول كونر
مختارات من الآداب الآسيوية	اختيار واعداد صبرى الفضل
التمثيل للسينما والتليفزيون	تونى بار
سقوط المطر	نادين جورديمر وآخرون
صناع الخلود	موريس بيربراير
دليل تنظيم المتاحف	آدامز فيليب
كتب غيرت الفكر الانسانى (٣ ج)	أحمد الشـــنوانى
الحملة الصليبية الأولى	جوناثان ريلى سميث
رواد الفلسفة الحديثة	ريتشارد شاخت
جماليات فن الاخراج	ريجمونت هبنر
الكنائس القبطية (٢ ج)	الفريد . ج . بتلر
ترانيم زرادشت	اعداد . د. فيليب عطية
النقد السينمائى الأمريكى	ادوارد مرى
الاتصال والهيمنة الثقافية	هربرت شيلر
رحلات فارتيما	الحاج يونس المصرى
التاريخ من شتى جوانبه ٣ ج	ستيفن أوزمنت
مصر الرومانية	نفتالى لويس
السينما العربية	اعداد : مونى براح
السينما الخيالية	بيتر نيكوللز

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ٢٤٩٣/١٩٩٤

ISBN — 977 — 01 — 3690 — 5